

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة



كلية العلوم الإقتصادية و تجارية و علوم التسيير  
قسم علوم تجارية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية  
تخصص: دراسات محاسبية وجبائية معمقة

بعنوان:

دور نظام المعلومات وتطبيقه في

النظام المحاسبي والمالي الجديد

دراسة حالة مؤسسة سونلغاز - ورقة حضري 1-

(متابعة الأصول الثابتة العينية)

تحت إشراف:

عبد الغني دادان

من إعداد الطالبة:

• يمينة موسى قدور

السنة الجامعية 2011/2010

## شكر وتقدير

الشكر لله الذي أعانني على إتمام هذه الرسالة وفقني في إنجازها ، ولايسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وامتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور عبد الغني دادان، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة،. كما أتقدم بالشكر والتقدير للأساتذة الكرام، أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الدراسة. كما أتقدم بجزيل الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في مؤسسة سونلغاز - ورقة حضري 1- لإجراء هذه الدراسة ، وإلى موظفي المؤسسة الذين تكرموا بالإجابة على أسئلة الدراسة، وساعدوني في الحصول على المعلومات الضرورية. خاصة الأستاذ عبد الرؤوف بوغابة الذي أمد لي بيد العون، حيث قدم لي النصح والإرشاد طيلة فترة التريص، فله مني عظيم الشكر والتقدير والامتنان والوفاء، ثم أتقدم بالشكر لكل من قدم لي المساعدة في إنجاز هذه الدراسة من قريب أو من بعيد، كما لأنسى عمال كلية الآداب واللغات لتشجيعهم لي طوال فترة الدراسة، خاصة الأمين العام للكلية.

## الملخص

تحاول الجزائر في السنوات الأخيرة أن تبني نظاما محاسبيا جديدا يتوافق والمتطلبات الدولية، كأحد الأساليب لتسهيل المعاملات الدولية وخاصة مهام المستثمر الأجنبي، الذي يقف مع اختلاف الطرق المحاسبية كحجر عثرة أمامه و وجود صعوبة في التأقلم والتعامل مع النظام المحاسبي القائم، خاصة إذا كان هذا النظام أقل تطورا كما يبدو الحال بالنسبة للجزائر وهي بذلك تسعى جاهدة لتطوير نظامها المحاسبي لتواكب متطلبات العولمة المالية والمحاسبية إن قيام الجزائر بتبني نظام محاسبي يتوافق والبيئة الاقتصادية والمالية الدولية هو من المتطلبات الضرورية في العصر الحالي.:

والمقصود هنا مدى استعداد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية للانتقال من نظام سارت على دربه 33 سنة، إلى نظام تجهل معالته بشكل يكاد أن يكون شبه كلي ضف إلى ذلك متطلبات الانتقال إلى هذا النظام، منها تكلفة بناء النظام الجديد، تدريب العمال تطوير وجلب البرامج والتقنيات الجديدة... الخ وصعوبة تكييف مخرجات النظام القديم للقوائم والدفاتر المحاسبية مع النظام الجديد.

المحاسبة هي نظام للمعلومات يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة، من المستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، وغيرها) ، وتعتبر القوائم المالية هي المخرجات الأساسية لهذا النظام والموصل الأساسي للمعلومات. فلذلك رأيت من الضروري دراسة مدى تأثير هذا الانتقال على نظام المعلومات المحاسبي وكذا متطلبات القفزة الإنتقالية في البرامج المحاسبية ورؤية مدى ملائمة البرامج السابقة مع النظام المحاسبي الجديد، وما هي أهم التغيرات التي يجب أن تطرأ على هاته الأخيرة.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع أثر المعالجة الآلية لنظم المعلومات المحاسبية من خلال المدخلات والمعالجة والمخرجات، والتعرف على الممارسة العملية للمعالجة الآلية لأنظمة المعلومات من خلال دراسة الوظائف والأنشطة داخل سونلغاز، ثم تطرقت الدراسة للتعرف على وجود علاقة بين المعالجة الآلية والنتائج التي ترشد للممارسات المستقبلية.

## الفهرس

III	الإهداء.....
IV	الشكر.....
V	الملخص.....
VI	قائمة الجداول.....
VII	قائمة الأشكال.....
VIII	قائمة الملاحق.....
أ	المقدمة العامة.....
—	الفصل الأول. نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية لماهية ( المحاسبة، النظام المحاسبي، النظام المحاسبي الجديد.....
3	المطلب الأول: مفهوم المحاسبة.....
4	المطلب الثاني: مفهوم وأهمية النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.....
6	المطلب الثالث: أهداف ومميزات النظام المحاسبي الجديد.....
7	المطلب الرابع: مكونات النظام المالي والمحاسبي الجديد.....
9	المبحث الثاني: الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي الجديد.....
10	المطلب الأول: الفروض المحاسبية ( الإتفاقيات).....
12	المطلب الثاني: مبادئ المحاسبة.....
15	المبحث الثالث: دوافع الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي.....
16	المطلب الأول: مفهوم وأهداف التوافق المحاسبي.....
17	المطلب الثاني: دواعي ومتطلبات التوافق المحاسبي.....
18	المطلب الثالث: مفهوم ومستويات التوحيد المحاسبي.....
20	المطلب الرابع: آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر.....
24	المبحث الرابع: الأصول الثابتة(مقارنة بين PCN و SCF).....
24	المطلب الأول: مفاهيم عامة في محاسبة الأصول.....
29	المطلب الثاني: مفهوم الأصول الثابتة العينية في SCF.....
33	المطلب الثالث: المصطلحات المتعلقة بالأصول أو التثبيثات العينية.....

34	المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية للقيم الثابتة الملموسة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري.....
-	الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد
42	تمهيد.....
43	المبحث الأول: مفاهيم أساسية لماهية (النظم، المعلومة، نظام المعلومات المحاسبي).....
43	المطلب الأول: مفهوم النظام.....
46	المطلب الثاني: مفهوم وخصائص المعلومة.....
50	المطلب الثالث: مفهوم وعناصر نظام المعلومات.....
55	المطلب الرابع: الخصائص الأولية لنظام المعلومات المحاسبي.....
57	المبحث الثاني: معلومات أساسية عن نظام المعلومات المحاسبي.....
57	المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.....
58	المطلب الثاني: المحاسبة كنظام للمعلومات المحاسبي.....
60	المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.....
62	المطلب الرابع: مكونات نظم المعلومات المحاسبي.....
66	المبحث الثالث: مراحل تحليل ومعالجة المعلومات المحاسبية.....
66	المطلب الأول: نظم معالجة البيانات والتطبيقات.....
70	المطلب الثاني: معالجة المعلومات المحاسبية.....
70	المطلب الثالث: المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية (في ظل استخدام الحاسوب).....
72	المطلب الرابع: كيفية إدخال وتخزين واستخلاص النتائج.....
76	المبحث الرابع: المخاطر ومقاييس الأمان والحماية في نظم المعلومات المحاسبي.....
76	المطلب الأول: مفهوم أمن المعلومات.....
76	المطلب الثاني: مقاييس الأمان والحماية لنظام المعلومات وتكاليف النظام.....
78	المطلب الثالث: كيفية بناء نظام أمن المعلومات وتكاليف النظام.....
82	الفصل الثالث: دراسة حالة.....
82	المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز ورقلة حضري.....
82	المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.....
83	المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة.....
84	المطلب الثالث: أهداف والتزامات المؤسسة.....

85	المطلب الرابع: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة.....
87	المبحث الثاني: تحديات المؤسسة للإنتقال للنظام المحاسبي الجديد.....
87	المطلب الأول: أهم خطوات الإنتقال في المؤسسة.....
88	المطلب الثاني: عرض لأرقام حسابات الشركة وفق SCF.....
88	المبحث الثالث: تطبيق نظام المعلومات في النظام المحاسبي ( دراسة حالة متابعة الأصول المادية) ....
88	المطلب الأول: معالجة المعلومات المحاسبية في المؤسسة.....
95	المطلب الثاني: مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية.....
	المبحث الرابع: متطلبات تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في ظل محاسبة الأصول الثابتة وفق SCF
99	في المؤسسات الجزائرية.....
99	المطلب الأول: الإجراءات المتخذة لتسيير المرحلة الإنتقالية لتطبيق المحاسبة الدولية في الجزائر.....
99	المطلب الثاني: محاسبة الأصول المادية.....
99	المطلب الثالث: شروط الإعتراف بالأصول في المحاسبة المالية.....
102	النتائج.....
103	التوصيات.....

الخاتمة

المصادر والمراجع

الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	البيان	رقم الجدول
12	يبيّن المقارنة بين المبادئ المحاسبية الإطار الفكري IAS/IFRS والإطار التصوري- SCF	(1-1)
14	مقارنة بين القوائم المالية SCF والقوائم المالية في IFRS/IA	(2-1)
31	يوضح أهم تعديلات المجموعة الثانية	(3-1)

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	البيان	رقم الشكل
07	يوضح هيكل النظام المحاسبي المالي الجديد	(1-1)
08	يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي والمالي	(2-1)
21	يوضح آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر	(3-1)
45	أجزاء، حدود، والبيئة المحيطة بالنظام	(1-2)
47	أهم عمليات تشغيل البيانات موضحة وظائف ومهام نظام المعلومات المحاسبي	(2-2)
53	العناصر الرئيسية لنظام المعلومات	(3-2)
56	مستويات النظم والنظم الفرعية	(4-2)
68	يوضح كيفية معالجة المعلومات المحاسبية باستخدام النظام الكلاسيكي	(5-2)
71	نموذج للمعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية	(6-2)
85	الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع ورقلة حضري 1	(1-3)
90	يوضح مختلف البرامج المعتمدة في المعالجة المحاسبية بوحدة التوزيع ورقلة حضري 1	(2-3)
96	تدفق المعلومات الخاصة بالاستثمارات	(3-3)





## ➤ طرح الإشكالية:

أدى انتشار الحاسبات الآلية بشكل كبير إلى اعتماد نظم المعلومات المحاسبية لمعظم الوحدات على تكنولوجيا المعلومات، لذلك أصبحت عملية إدارة البيانات وتجهيزها لأغراض إعداد التقارير اللازمة من العمليات المعقدة، حيث تعتمد على مفاهيم مستمدة من عدة مجالات للمعرفة، ويجب على المحاسب أن يكون ملما بتلك المجالات ويتوقع أن يعتمد عليها في أي وقت، وهذا الإلمام والتكامل يجعله قادرا على توفير المعلومات الملائمة وتحسين أداء الوحدة الاقتصادية.

وبما أن المحاسبة هي نظام للمعلومات والتي يقوم بتجميع، وتوصيل المعلومات الاقتصادية عن منشأة معينة إلى عدد كبير من المستخدمين ومختلف الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم بنشاط هذه المنشأة، من (المستثمرين والموردين والمديرين والمصالح الحكومية، وغيرها)، وكذا الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والتي مست جوانب عديدة من بينها إصلاح النظام المحاسبي، وهذا بإعادة هيكلة المخطط المحاسبي الوطني واعتماد مشروع نظام محاسبي مالي جديد يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا ما أدى إعادة النظر في المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية بما يتوافق مع النظام المحاسبي والمالي الجديد.

لذا أصبح من الضروري على المؤسسة أن تتفاعل مع هذه التغييرات التي تحدث في البيئة الخارجية وأن تستجيب لتلك التحولات حفاظا على بقائها وسعيها لتطورها والتحكم في تسييرها، ونظرا لكثافة المعلومات وتعقيدها أحيانا أصبح من الضروري على المؤسسة تصميم نظاما خاصا للمعلومات، وهو يضم عدة أنواع ومن بينها نظام المعلومات المحاسبي والذي هو موضوع الدراسة وهو مجال من مجالات نظم المعلومات.

وإنطلاقا مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية المفترضة التالية:

ما أثر التحول إلى النظام المحاسبي الجديد على نظام المعلومات في المؤسسات الجزائرية؟  
وماهي السبل الكفيلة بتفعيل نظام المعلومات لملائمة الواقع الاقتصادي الجديد للجزائر؟

ويمكن بلورة الإشكالية من خلال أسئلة فرعية:

- 1- ما المقصود بالنظام المحاسبي و المالي الجديد.
- 2- ما مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهم عناصره والوظائف التي يؤديها في المؤسسة
- 3- كيف ينبغي أن يصمم نظام المعلومات المحاسبي بما يتضمن التوصل إلى التكيف مع الإصلاحات في النظام المحاسبي التي قامت بها الجزائر.

## ➤ فرضيات الدراسة:

تشير مشكلة الدراسة لوجود علاقة بين نظم المعالجة الآلية، ونظم المعلومات المحاسبية، باستخدام الحاسوب في تنفيذ العمليات المحاسبية فقد تم صياغة الفرضيات التالية والتي سيجرى اختبارها للحصول على نتائج والتوصيات عليها.

ل معالجة إشكالية البحث فإننا نعتمد ابتداء الفرضيات التالية:

- 1- إن نظام المعلومات المحاسبي يسمح بتحقيق أكبر عدد ممكن من الكفاءة والفعالية لمواكبة التطورات الدولية.
- 2- توجد علاقة ارتباطيه بين خصائص أنظمة المعلومات المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية، وبين متطلبات التعليمات والأنظمة المالية.
- 3- أي محاولة لإصلاح النظام المحاسبي للمؤسسة، دون الاستناد للمعايير المحاسبية الدولي(الإطار الدولي)، قد تحد من فعالية الإصلاح.
- 4- توجد علاقة ارتباطيه بين أنظمة المعلومات المحاسبية وأنظمة المعالجة الآلية، وبين تنفيذ العمليات المحاسبية وتفعيل دورها في مؤسسة سونلغاز.

## مبررات اختيار الموضوع:

تتجلى مبررات اختيار الموضوع من خلال ما يلي:

- 1- ميولي الحاد إلى المجال المعلوماتي والرغبة الشديدة في البحث في هذا المجال
- 2- الشعور بأهمية الموضوع في ظل التطورات الإقتصادية وبالأخص مع ظهور النظام المحاسبي الجديد وكذا التطورات في تكنولوجيا المعلومات
- 3- كون الموضوع مهم وله دور أساسي في التطورات العالمية الحاصلة والنقلة الإقتصادية الوطنية.
- 4- جمود النظام المحاسبي للمؤسسات في الجزائر تجاه التحولات الاقتصادية الجديدة التي مست واقع ومحيط المؤسسة، الذين أصبحوا يختلفان عن الظروف الخاصة التي أعد المخطط المحاسبي الوطني استجابة لها .
- 5- وعلمية ينبغي لأية محاولة للإصلاح أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الجديد ببعده الوطني والدولي ؛

## ➤ أهمية الموضوع:

تتمثل أهمية هذا الموضوع في تزامن معالجته مع بعض المجهودات المحدودة التي تبذل في الجزائر في إطار إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات، خاصة تلك التي يقوم به الوطني للمحاسبة.

تتجلى أهمية الدراسة من خلال احتلال نظام المعلومات المحاسبي مكانة مهمة في المؤسسات خاصة بعد التطورات التي عرفتها الحياة الإقتصادية وزادت حاجة المؤسسة إلى نظم المعلومات، فهو بمثابة الجهاز العصبي لأي مؤسسة.

## ➤ أهداف الدراسة:

إن الأهداف المرجوة من الدراسة لهذا الموضوع هي:

- أ- توفير معلومات عن طبيعة وأوجه نشاط المنشأة وعن نتائج أعمالها خلال فترة زمنية معينة هي السنة المالية وتوصيل هذه المعلومات إلى أطراف خارجية ذات علاقة.
- ب- توفير معلومات تفييد الإدارة في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة.

ت- توفير معلومات تساعد في حماية أموال المنشأة وحماية أصولها والرقابة عليها.

وكذلك فإن استخدام الحاسوب يحدث تغيرات في إجراءات التسجيل ومعالجة البيانات إلا أن هذا لا يغير من أهداف النظام المحاسبي. إن استخدام الحاسوب يؤدي إلى زيادة فعالية النظام في تحقيق أهدافه، حيث استخدامه يؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات حيث يتم تشغيل هذه البيانات داخل الجهاز وطبقاً لبرامج محددة مسبقاً. حيث أن استخدام الحاسوب يؤثر على درجة كفاءة النظام ولكن دون أن يؤثر على طبيعة هذه الأهداف.

### ➤ منهجية الدراسة:

رغبة في بلوغ تطلعات الدراسة، استخدمت المنهج الوصفي التحليلي، لأنه أكثر المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الإقتصادية والمالية، وهو يستخدم في ظل وجود معرفة مسبقة ومعلومات كافية حول الظاهرة موضع الدراسة. يتصف هذا المنهج بالواقعي، لأنه يدرس الظاهرة في الواقع الحقيقي، واستخدمت مصدرين أساسيين لجمع البيانات وهي كالتالي:

• المصادر الثانوية: تستخدم لمعالجة الإطار النظري للدراسة التي تشتمل على الكتب العلمية، والمراجع بالعربية والأجنبية، وأيضاً الدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وهو نظم المعلومات الحاسوبية والمعالجة الآلية للبيانات الحاسوبية.

• المصادر الأولية: تستخدم لمعالجة الإطار العملي للدراسة والحصول على المعلومات المتوفرة في مجال الدراسة. اعتماداً على دراسة حالة فيما يخص الجانب الميداني من أجل إسقاط الدراسة على واقع المؤسسات الجزائرية، وقد تم اختيار الدراسة على مؤسسة سونلغاز ورقلة حضري 1.

### ➤ الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة نتيجة لمتابعة الجهود الطيبة التي تمثلت بوجود العديد من الدراسات التي تناولت المعالجة الآلية، ونظم المعلومات الحاسوبية وهي كالتالي.

### 1 - دراسة (حماد، 1997):

**بعنوان "مراجعة النظم الحاسوبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب"** ركزت هذه الدراسة على دور الحاسبة كنظام للمعلومات، ثم أوضحت نظم المعلومات الحاسوبية التي تعتمد على استخدام الحاسوب وما يتعلق بنوعية الرقابة على هذه النظم وتدقيقها، إلى ضرورة تقييم نظم المعلومات التي تستخدمها الوحدة الاقتصادية.

ومن نتائج الدراسة إيضاح دور المدقق للكشف عن نقاط الضعف الموجودة في هذه النظم، وأن هذه النظم تعتمد على الأساليب الآلية الحديثة في تطبيق العمليات الحاسوبية، وأظهرت الدراسة كثيراً من النقاط التي لا يستطيع كشفها إلا خبير بالبرامج والتطبيقات.

وأوصت الدراسة إلى بيان أهمية متابعة عملية التشغيل الآلي للبيانات، وضرورة إجراء المراجعة الدورية للنظم العاملة، وأهمية التأكد من استخدام النظم الآلية بإتقان، واهتمت الدراسة بالعنصر البشري الذي اعتبرته جزءاً من هذه النظم.

## 5- دراسة الشمولي 1997 .

"أهم المشكلات التي تواجه تطبيق الحاسوب في المحاسبة والحلول المقترحة" تهدف هذه الدراسة إلى التعريف على أهم المشكلات التي يجب أن يلاحظها ويقوم بدراستها المحاسبون، و بيان أثرها على نظم المعلومات المحاسبية التي يستخدمونها، ولقد بينت ثورة المعلومات، وانخفاض أسعار الحاسوب، وتوفير البرامج المتطورة الجاهزة، والمجالات التي يمكن تطبيق الحاسوب فيها، وإدخال البيانات للحاسب، وتقنية الترحيل للسجلات والملفات الآلية.

وأهم نتائج الدراسة ضرورة وجود ارتباط بين البرامج والمجالات المحاسبية، والحفاظ على السرية فيها والاستفادة من الحلول المقترحة باتباع المعايير الدولية للتقليل من حدة المشكلات، وضرورة تحديد أهداف تطبيق الحاسوب في الوحدة الاقتصادية، وتحديد مقياس نجاح التطبيق.

وأوصت الدراسة بتوفير الكوادر المؤهلة التي تحتاجها عملية التطبيق، وتوفير الحواسيب والبرامج، واتباع المعايير الدولية.

### ➤ محتويات البحث:

لإنجاز هذا البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث فصول، تسبقهم مقدمة وتعقبهم خاتمة، تضمنت تلخيص عام واختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث.

ثم عرض للنتائج التي توصلنا إليها، وفي الأخير قدمنا بعض التوصيات التي رأينا بأنها ضرورية بناء على النتائج المتوصل إليها.

من أجل تحقيق لأهداف الدراسة وإيضاح أهميتها اقتضت الضرورة إلى تقسيم موضوع البحث إلى جزئين، جزء نظري، وجزء تطبيقي، حيث تعرضت لأهم الجوانب النظرية المتعلقة بالموضوع فيما يخص نظام المعلومات والنظام المحاسبي الجديد.

وقد جاء الجانب النظري مقسم إلى فصلين:

**الفصل الأول: نظرة عامة على النظام المحاسبي الجديد.** حيث تطرقنا للمفاهيم الأساسية للموضوع وكذا العناصر الملمة بالموضوع من آفاق ومتطلبات التوافق والتوحيد الدولي في الجزائر والتعريف بالأصول الثابتة حسب ما جاء به النظام المحاسبي والمالي الجديد وطريقة المعالجة المحاسبية لها.

**الفصل الثاني: نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقه في النظام المالي الجديد.** في نظرا للمعلومات الكثيرة في هذا الموضوع فقد قمنا بمحصر أهم المفاهيم التي تخدم الموضوع

**أما الجانب التطبيقي:**

**الفصل الثالث:** وهو عبارة عن الصورة الشكلية للجزء النظري بحيث قمنا بدراسة الموجود الخاصة بموضوع البحث تسليط الضوء على كل الجوانب الخاصة بالبحث في مؤسسة سونلغاز ورقلة حضري 1 وتقديم توصيات واستنتاجات لتطبيق نظام معلومات محاسبي جديد يخدم المستجندات الاقتصادية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الجديد.

## تمهيد:

لقد فرضت تغيرات محيط المؤسسات الاقتصادية في عالمنا المعاصر جملة من التطورات المتسارعة ذات التأثير على حياة ونمو المؤسسات واستقرارها. حيث ألزم هذا التغيير مسيري المؤسسات على سرعة التأقلم والأخذ بعين الاعتبار للمستجدات وتحديد وضع المؤسسة ضمن محيطها وخاصة بين منافسيها.

ولما كانت المؤسسات تتعامل مع عدة أطراف تهتم بوضعيتها انطلاقا مما تحققه من نتائج، فإن المتعاملين، سواء كانوا زبائن، موردين، مستثمرين، مقرضين، مساهمين، منافسين، مسيرين.. الخ، هم جميعا يهتمون بوضعية المؤسسة وما تعلن عنه في صورة معلومات محاسبية ومالية وذلك بغية الحكم على وضعيتها وقياس أدائها.

فمن المتغيرات البارزة، حاليا، ماتم وضعه في الجانب المحاسبي، حيث ظهرت المعايير المحاسبية الدولية IFRS-IAS التي تم الوصول إليها بشكل تدريجي في الدول المتقدمة ويطلب تطبيقها في دول العالم الثالث كالجائر مثلا، التي تسعى إلى وضع نظام مالي محاسبي يتجاوب مع ماهر مطلوب منها. لابد وأن هذا التطبيق سيقدم تغييرا للنظام المحاسبي المطبق حاليا في المؤسسات الجزائرية.

وبالتالي سنتطرق في هذا الفصل لمالي:

المبحث الأول: بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنظام المحاسبي الجديد.

المبحث الثاني : الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي الجديد

المبحث الثالث: دوافع الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي

المبحث الرابع: الأصول الثابتة(مقارنة بين PCN و SCF

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لماهية ( المحاسبة، النظام المحاسبي، النظام المحاسبي الجديد)

**المطلب الأول: مفهوم المحاسبة.**

تعددت التعاريف المعطاة للمحاسبة، فمنهم من يعرفها بأنها فن و تقنية ومنهم من يعرفها بأنها علم و البعض الآخر بأنها نظام للمعلومات ، وذلك راجع للدور التقليدي الذي كانت تلعبه المحاسبة في تسجيل وتصنيف وتلخيص الأحداث المالية ، أو بحسب الدور الحديث الذي أخذت تسير عليه وكذا التطورات الحاصلة في ميدان المعلوماتية ومتطلبات الإدارة الحديثة من معلومات لأداء مهامها وعليه نذكر بعض التعاريف للمحاسبة كالتالي :

- 1 - عرفت على أنها علم يشمل على مجموعة من المبادئ و الأسس و القواعد، التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من الواقع إلى مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها ، بحيث تمكن المؤسسة أو الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها و تكلفة الحصول هذه الإيرادات و ثم استخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة من فترة مالية محددة و بيان مركزها المالي في نهاية الفترة<sup>1</sup> .
- 2- وعرفها P.LASSGVE: على أنها نظام منظم للمعلومة المالية يسمح بإدخال، ترتيب، تسجيل معطيات أساسية مرقمة بهدف توفير بعد معالجة مجموعة معلومات مطابقة لاحتياجات مختلف المستخدمين المعنيين<sup>2</sup> .
- 3- كما تعرف المحاسبة على أنها طريقة ترجمة و معالجة المعلومات ، المتعلقة بالتدفقات الحقيقية المالية ، قابلة للقياس بالمصطلح النقدي ، والتي تدخل تدور تبقى معلقة أو تخرج من وحدة اقتصادية معينة كالعائلة، المؤسسة، هيئة عمومية ، هذه التدفقات المتولدة بسبب أحداث اقتصادية، قانونية أو مادية لها تأثير على رؤوس الأموال الموظفة في الوحدة الاقتصادية المعنية<sup>3</sup> .
- 4- و أيضا عرفها المجمع الأمريكي للمحاسبة على أنها " نظام لقياس البيانات و تجميعها و معالجتها ثم عرضها بصورة ملخصة بحيث تستفيد منها عدة جهات سواء داخل المؤسسة أو خارجها ، وتعرف المحاسبة بأنها عملية التعرف على المعلومات الاقتصادية وقياسها ورفعها في تقرير إلى الجهات المعنية لتمكينها من إعطاء الأحكام و اتخاذ القرارات<sup>4</sup> .

<sup>1</sup> بن بلغيث مداني: أهمية إصلاح النظام في ظل أعمال التوحيد الدولية، رسالة دكتوراه جامعة الجزائر، ص49.

<sup>2</sup> -p- LASSGVE Gestion 1 entreprise et comptabilit

<sup>3</sup> درحمن هلال: المحاسبة التحليلية، نظام المعلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه جامعة

الجزائر، 2005 ص82.

<sup>4</sup> A American Accounting association, A statement of Basic accounting theory- E Evanston- Ibillionis 1966 Pi

## المطلب الثاني: مفهوم وأهمية النظام المحاسبي المالي الجديد SCF

بدأت عملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني في شهر أفريل سنة 2001 ، و ذلك من طرف عدة خبراء فرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة CNC و قد صدر النظام المحاسبي . بموجب القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ، و طبقا لهذا القانون فقد عرف المشرع المحاسبة المالية بأنها : "نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية<sup>1</sup> .

**مجال التطبيق:** لقد أُلزم المشرع بعض الكيانات بمسك محاسبة مالية وهي:

- ✓ الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
  - ✓ التعاونيات.
  - ✓ الأشخاص الطبيعيين أو المنتجون لسلع أو الخدمات التجارية والغير تجارية إذ كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
  - ✓ كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- باستثناء: الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها حد معين ملزمة بمسك محاسبة مالية مبسطة<sup>2</sup>.

## أهمية النظام المحاسبي المالي الجديد:

- يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين والمستثمرين ، كما أنه يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية ، في إطار التوحيد المحاسبي العالمي و الذي يهدف إلى :
- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة محاسبية موحدة .
  - فرض رقابة على الشركات التابعة و الفروع للشركة الأم .
  - تقليص التكاليف الناتجة عن عملية ترجمة أو تحويل القوائم المالية من النظام المحاسبي للبلد الذي تعمل به الشركات التابعة و الفروع إلى النظام المحاسبي للشركة الأم.
  - توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة في عملية التقييم الخاصة بالمخزونات ، إعادة تقييم عناصر الميزانية ، حساب الإهلاكات ، كيفية معالجة المؤنات ، وتوحيد الإجراءات المحاسبية بمهدف الوصول إلى قوائم مالية موحدة .
- و تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيمايلي :
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة .

<sup>1</sup> - المادة رقم 3 من القانون رقم 07 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 2-25 نوفمبر 2007، الجزائر

<sup>2</sup> - القانون رقم 11-07 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام 1428 الموافق لـ 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي.



## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي و التقييم و كذا إعداد القوائم المالية ، مما يقلص من حالات التلاعبات .
- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية والمستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.
- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرارات وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح .
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب.
- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات ، وتكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .
- انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية .
- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.
- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية .
- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.
- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة .
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع.
- تقديم صورة وافية عن الوضعية المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تتمثل في قوائم سيولة الخزينة و تغير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة<sup>1</sup> .
- مما سبق مدى أهمية النظام المحاسبي المالي، إلا أننا نضع الملاحظات التالية:
- تترجم المعايير المحاسبية الدولية قوة اقتصاديات الدول المتقدمة و احتياجات شركات متعددة الجنسيات ، لذلك يجب مراعاة خصوصية الاقتصاد الجزائري الذي يتشكل نسيجه الصناعي من حوالي 95% من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، و عليه فتبني المعايير المحاسبية الدولية كليا قد لا يخدم عملية التوحيد مثلما لو تم تبني إستراتيجية تكيف هذه المعايير<sup>2</sup>
- يعمل النظام المحاسبي المالي على تلبية حاجيات المستثمرين من خلال توفير معلومات مالية أكثر شفافية، ولذلك استقلالية القانون الجبائي ، بخلاف المخطط المحاسبي الوطني الذي يعمل على خدمة الإدارة الجبائية .

<sup>1</sup> - شنوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركة الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 00، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006، ص65.

<sup>2</sup> - بن بلغيث مداني، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر)، مجلة الباحث، العدد الأول، مجلة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2002، ص57

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

- يتطلب من المهنيين المحاسبين بذل مجهودات ضخمة قصد استيعاب النظام الجديد ، خاصة في مجال الإفصاح و القياس .

- تكلفة العبور إلى النظام الجديد على مستوى جميع القطاعات المعنية يترجم وضع الأحكام المحاسبية في جوانب المالية تكلفة زائدة<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: أهداف ومميزات النظام المحاسبي الجديد.

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها PCN
- تبين تطور المعايير و التقنيات المحاسبية قصد تقرير ممارسات المحاسبية من الممارسات المحاسبية الدولية القائمة لي المعايير IFRS المصادق عليها من قبل أغلبية الدول
- تمكن المؤسسات الاقتصادية من تقديم معلومات مالية نوعية, تسهيل القواعد المحاسبية, أكثر ثقافية كاملة
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام المالي لمختلف المستعملين مسيرين مستثمرين حالتين و محتملين مستخدمين
- مقرضين , دائنين , زبائن , جمهور , مدققين , والدولة
- تمكين عملية تقييم الممتلكات على أساس السوق.

### مميزات النظام المحاسبي و المالي الجديد:

- وجود إطار تصور للمحاسبة يحدد بوضوح الاتفاقيات و المبادئ الأساسية للمحاسبة و الأصول و الخصوم ورؤوس الأموال الخاصة و الأعباء و كذا المنتجات .
- توضيح قواعد تقييم وحوسبة كل العمليات بما فيها تلك التي لم يعالجها PCN كالقرض التجاري الامتيازات و العمليات التي تتم بالشروط المذكورة سائقا
- وصف المحتوى كل الوضعيات المالية التي ينبغي أن تقدمها المؤسسة من جدول التدفقات حساب النتيجة المحصلة الخزينة المالية و تقديمه وفق المعايير الدولية
- وجود تقديم حسابات موحدة و حسابات مشتركة لكل المؤسسات الخاضعة لنفس سلطة القرار
- تبين القواعد العصرية للمعلقة بتنظيم المحاسبة لاسيما مسك المحاسبة عن طريق الإعلام الآلي وهي ظاهرة بدون تنظيم.
- تأسيس نظام محاسبة مبسط يركز على محاسبة خاصة بالمؤسسات الصغيرة و صغار التجار, و الخرجين
- توسيع مجال التطبيق مقارنة بـ PCN .
- ضمان مقر أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجنب في إطار عملية الشراكة.

<sup>1</sup> عزة الأزهر، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009، ص214.

## المطلب الرابع: مكونات النظام المالي والمحاسبي الجديد.

يتكون النظام المحاسبي المالي كما ورد في المادة 06 من القانون رقم 07-11 ممايلي:

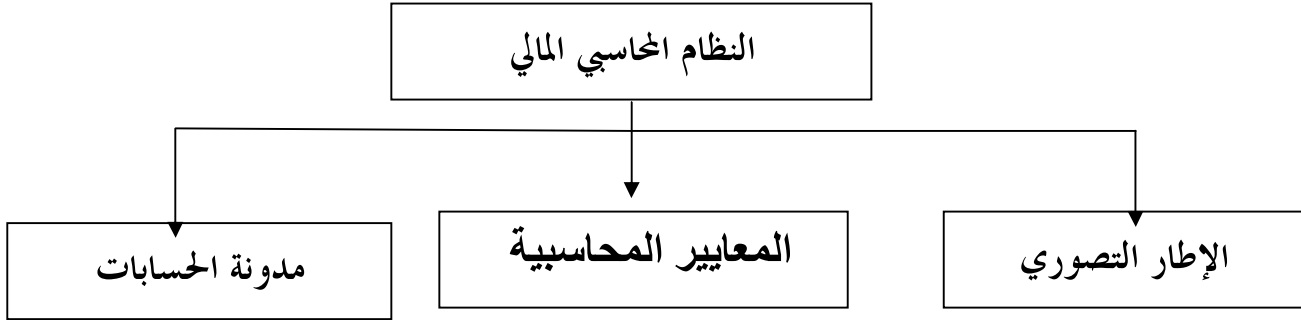
1-الإطار التصوري للمحاسبة المالية.

2-المعايير المحاسبية.

3-مدونة الحسابات.

ويمكن تصوير هيكل النظام المحاسبي المالي في الشكل التالي:

الشكل(1-1) : يوضح هيكل النظام المحاسبي المالي



المصدر: الأستاذ سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مداخلة الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والمالي الجديد، المركز الجامعي الوادي 2010.

### تعريف الإطار التصوري للمحاسبة:

تعرف المادة 3/2 من المرسوم التنفيذي 156/08 الإطار التصوري للمحاسبة المالية على أنه:

- يعرف المفاهيم التي تشكل أساس إعداد وعرض الكشوف المالية، (الاتفاقيات المحاسبية والمبادئ والقواعد التي يجب التقيد بها)

- يشكل مرجعا لوضع معايير جديدة (دليل عملي)

- يسهل تفسير المعايير المحاسبية، وفهم العمليات أو الأحداث غير المنصوص عليها صراحة في التنظيم المحاسبي. (أداة تسمح لنا بالفهم الجيد للمعايير)

وعلى هذا الأساس فإن الإطار التصوري في النظام المحاسبي المالي يعرف كمايلي:

مجال التطبيق: حيث ألزمت المادة 4 من قانون 11/07 الكيانات التالية بمسك محاسبة مالية:

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

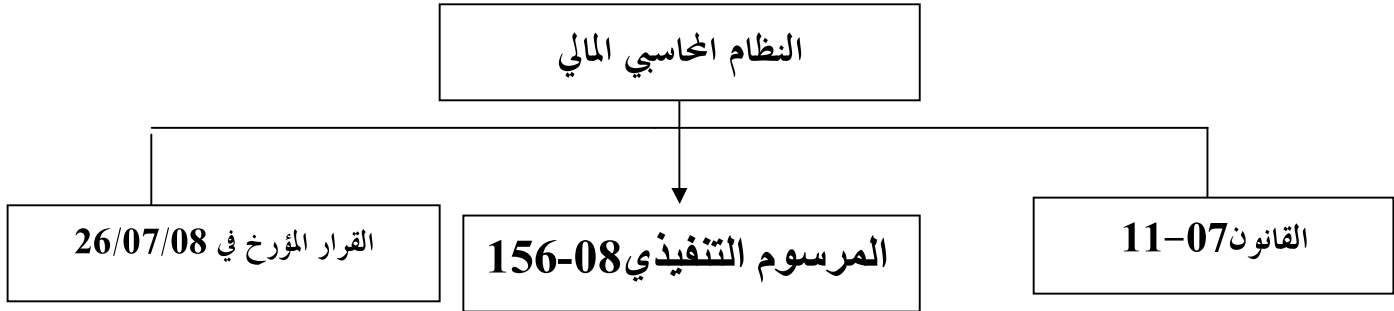
- 1- الشركات الخاضعة للقانون التجاري
- 2-التعاونيات
- 3- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، يمارسون نشاطات اقتصادية متكررة.
- 4- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويين الخاضعين للمحاسبة المالية بموجب نص قانوني أو تنظيمي.
- 5- تخضع الكيانات الصغيرة لمسك محاسبة مالية مبسطة- محددة في المادة 43 من المرسوم التنفيذي رقم- 156/08- القرار المؤرخ في: 26 يوليو 2008
- المبادئ والاتفاقيات المحاسبية
- الأصول والخصوم، والأموال الخاصة، الأعباء والمنتجات.

### ووفقا للمادة 3 من القانون 11/07 فإن المحاسبة المالية:

هي نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس بصورة صادقة الوضعية المالية وممتلكات الكيان ونجاعته، وضعية خزنته في نهاية السنة المالية.

فيما يلي شكل يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي والمالي:

الشكل (1-2): يوضح المنظومة المتكاملة الصادرة لتطبيق النظام المحاسبي والمالي



المصدر: من إعداد الأستاذ سعد بوراوي. أستاذ جامعي. جامعة باتنة (مرجع سبق ذكره)

— محتوى القانون 11/07 (المضمن 43 مادة):

أولا: تعريفات ومجال التطبيق (04 مواد) من 02-05

ثانيا: الإطار التصوري والمبادئ المحاسبية للمعايير المحاسبية (04 مواد) من 06-09

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

ثالثا: تنظيم المحاسبة (14 مادة) م10-24

رابعا: الكشوف المالية(06 مواد) م25-30

خامسا: الحسابات المجمعة والحسابات المدمجة (06 مواد) م31-36

سادسا: تغيير التقديرات والطرق المحاسبية (04 مواد) م37-40

سابعا: أحكام ختامية(03 مواد)م41-43

محتوى المرسوم التنفيذي رقم: 156/08 (المتضمن 44 مادة):

- تعريف الإطار التصوري للمحاسبة المالية (4 مواد)
- تعريف الطرق المحاسبية وما يرتبط بها من مبادئ(15 مادة)
- تعريف عناصر القوائم المالية (09 مواد)
- المعايير المتعلقة بطرق القياس ومحاسبة عناصر الكشوف المالية(مادتان) بقرار من وزير المالية.
- مدونة الحسابات (مادة واحدة) بقرار من وزير المالية
- تعريف القوائم المالية(6 مواد)
- متفرقات ( الحسابات المدمجة+تغيير الطرق المحاسبية+مسك المحاسبة المالية المبسطة..الخ)

محتوى القرار المؤرخ في 26/07/2008:

- قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات في الحسابات.
- عرض الكشوف المالية.
- مدونة الحسابات سيرها.
- المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

### المبحث الثاني: الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي الجديد

تعرف المادة5 من المرسوم التنفيذي156/08 الطرق المحاسبية:

على أنها المبادئ والاتفاقيات والقواعد والتطبيقات الخصوصية التي يجب على الكيان تطبيقها بشكل دائم من سنة مالية إلى أخرى لإعداد وعرض كشوفه المالية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - الأستاذ سعد بوراوي، الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، مداخلة الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والملي الجديد، المركز الجامعي الوادي، ، 2010.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

تسمى هذه الطرق بالسياسات المحاسبية حسب تعريف لجنة المعايير الدولية ( أنظر الفقرة 21 من المعيار الدولي رقم 1- ) وهي المبادئ والأسس والأعراف والقواعد والممارسات المحددة التي تتبناها المنشأة في إعداد وعرض البيانات المالية)، وكذا الأخذ بمبدأ ديمومة الطرق المحاسبية.

### المطلب الأول: الفروض المحاسبية (الاتفاقيات):

تمثل الفروض المحاسبية فيما يلي:

- فرض الوحدة المحاسبية.
- فرض الاستمرارية
- فرض الوحدة النقدية
- فرض الاستحقاق

#### أولاً: فرض الوحدة المحاسبية: ( المادة 9 من المرسوم 156/08):

- اعتبار الكيان وحدة محاسبية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها وعليه تأخذ الكشوف المالية في الحساب معاملات الكيان دون معاملات المالكين أو المساهمين.
- استبعاد العمليات التي لا تخص الوحدة المحاسبية
- الدفاتر المحاسبية للوحدة المحاسبية مستقلة عن دفاتر الملاك والمساهمين.

#### ثانياً: فرض الاستمرارية: (المادة 7 من المرسوم 156/08):

- افتراض أن المنشأة مستمرة في أعمالها وسوف تستمر في أنشطتها في المستقبل المنظور فهي لاتنوي وليست بحاجة إلى تصفية أنشطتها.
- وفي حالة وجود مثل تلك النية أو الحاجة فإنه قد يكون من الواجب إعداد البيانات المالية طبقاً لأساس مختلف، وفي هذه حالة يجب الإفصاح عن الأساس المستخدم.
- وقد ورد فرض الاستمرارية في النظام المحاسبي المالي حيث تنص المادة 7 من المرسوم التنفيذي رقم 156/08 على إعداد الكشوف المالية على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في مستقبل متوقع، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات والتي من الممكن أن تسبب التصفية أو التوقيف عن النشاط في المستقبل القريب.
- إذا لم تعد الكشوف المالية على هذا الأساس، يحدد الأساس المستند عليه في الملحق.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

**ثالثا: فرض الوحدة النقدية: (م10 من المرسوم رقم 156/08):**

أي تسجيل العمليات والأحداث التي يمكن تقومها نقدا بعملة قياس وحيدة، أما العمليات التي يكون لها تأثير مالي على القوائم المالية غير أنه لا يمكن قياسها كميًا فيتم ذكرها في الملحق، وقد ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 على كل كيان أن يمسك محاسبته بالدينار الجزائري، وتحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب ما هو محدد في المعايير المحاسبية.

**رابعا: فرض الاستحقاق: ( المادة 6 من المرسوم 156-08):**

حتى تحقق القوائم المالية أهدافها فإنها تعد طبقا لأساس الاستحقاق، وطبقا لهذا الأساس فغنه يتم الاعتراف بآثار العمليات والأحداث الأخرى عند حدوثها وليس عند استلام أو دفع النقدية وما يعادلها، كما يتم إثبات بالدفاتر المحاسبية والإبلاغ عنها في القوائم المالية للفترات التي تخصها. يتطلب أساس الاستحقاق المحاسبي الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المحاسبية سواء تم دفعها أو لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة سواء تم قبضها أو لم يتم.

- وقد أقر النظام المحاسبي المالي هذا المبدأ في المادة 06 من المرسوم التنفيذي حيث نص على أن تتم محاسبة آثار المعاملات وغيرها من الأحداث على أساس محاسبة لالتزام عند حدوثها، وتعرض في الكشوف المالية للسنوات التي ترتبط بها.

**الهدف:** معرفة نتيجة نشاط الكيان الفعلي بغض النظر عن تدفقاته النقدية حيث لا يطبق هذا الفرض على جدول سيولة الخزينة.

### المطلب الثاني: المبادئ المحاسبية.

ماهي المبادئ المحاسبية الواردة في الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي؟

لقد تبين مشروع النظام المحاسبي المالي الجديد مختلف المبادئ المحاسبية المعروفة وقد حددها بـ 08 مبادئ وهي:

مبدأ الأهمية النسبية: مادة 11 من المرسوم 156/08

مبدأ استقلالية السنوات: م12 و13

مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ): م14 من المرسوم 156/08

مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية (الثبات): م15 من المرسوم 156/08

مبدأ التكلفة التاريخية: م16 من المرسوم 156/08

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة: م17 من المرسوم 156/08

مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على الشكل القانوني: م18 من المرسوم.

مبدأ التكلفة التاريخية: م16 من المرسوم 156/08

مبدأ مطابقة الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مع الميزانية الختامية للسنة السابقة: م17 من المرسوم التنفيذي

مبدأ أسبقية الواقع المالي والاقتصادي على الشكل القانوني: م18 من المرسوم

مبدأ عدم المقاصة: م15 من القانون 11/07

الجدول(1-1): يبين المقارنة بين المبادئ المحاسبية الإطار الفكري IAS/IFRS والإطار التصوري-SCF

الإطار التصوري-SCF	الإطار الفكري IAS/IFRS
<b>1- مبدأ الأهمية النسبية</b>	
حددت المادة 11 من المرسوم مبدأ الأهمية النسبية وربطته بمدى تأثير المعلومات المالية على حكم مستعملها تجاه قليلة الأهمية لانطبق عليها المعايير المحاسبية	تعتبر المعلومات هامة نسبياً إذا كان تحريفها أو حذفها يمكن أن يكون له تأثير على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون لهذه البيانات المالية. فهي الحد القاطع أو النقطة الفاصلة لكي تكون المعلومات نافعة ومفيدة
وفقاً لهذا المبدأ، تكون كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي تسبقها وعن السنة التي تليها، ولذلك يتم ربط حدث بالسنة المالية المقفلة إذا كانت له صلة مباشرة ومرجحة مع وضعية قائمة عند تاريخ أفعال حسابات السنة المالية، أو الخصوم الخاصة بالفترة السابقة للموافقة على الحسابات ويجب أن تكون الأحداث المؤثرة على قرارات مستعملي الكشوف المالية موضوع إعلام في الملحق	يتم إثبات العمليات والأحداث بالدفاتر المحاسبية للمنشأة والتقرير عنها بالبيانات المالية للفترة التي تخصها.
<b>3- مبدأ الحيطة والحذر</b>	
أشارت المادة 14 من المرسوم على أنه يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر والذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك قصد تفادي خطر تحول شكوك موجودة إلى المستقبل من شأنها أن تنقل بالديون ممتلكات الكيان أو نتائجه	يواجه معدو البيانات المالية حالات عدم التأكد في تقديرهم لبعض الوقائع والأحداث، منها تحصيل الديون المشكوك فيها.
- ينبغي أن لا يزال في تقدير قيمة الأصول والمنتجات، كما لا يجب أن يقلل من قيمة الخصوم	- ومبدأ الحيطة والحذر، هو ممارسة سلطة تقديرية للتوصل إلى تقديرات في ظروف عدم التأكد، بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات أو الدخل- الإيرادات- أو تفريط في تقدير قيم المطلوبات أو



## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

<p>والأعباء.</p> <p>- تقدير بأقل نما يجب (تفويض متعمد)، أو تقدير بأكثر مما يجب (تضخيم متعمد)</p> <p>- يجب ألا يؤدي تطبيق مبدأ الحيطة إلى تكوين احتياطات خفية (سرية) أو مؤونات مبالغ فيها.</p>	<p>المصروفات.</p> <p>- ومع ذلك يجب مراعاة ألا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات والدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات</p>
<p><b>مبدأ الثبات (ديمومة الطرق المحاسبية)</b></p>	
<p>يقتضى انسجام المعلومات المحاسبية وقابليتها للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة دوام تطبيق القواعد والطرق المتعلقة بتقييم العنصر وعرض المعلومات.</p> <p>يرر الاستثناء عن مبدأ الديمومة بالبحث عن معلومة أفضل أو لتغير التنظيم (م15 من المرسوم 156/08) الإشارة إلى أسباب ذلك ضمن ملحق الكشوف المالية)</p>	<p>حتى تكون المعلومات المالية قابلة للمقارنة خلال الفترات المتعاقبة يجب أن تتميز بثبات الطرق وقواعد العرض من سنة لأخرى.</p> <p>ويمكن الخروج عن هذا المبدأ في حالة البحث عن معلومة أفضل لمستعملي البيانات المالية شريطة تطبيق الطرق المحاسبية على الفترات السابقة (بأثر رجعي) للالتزام بعملية المقارنة للمعلومات المالية الإشارة على ذلك في الجداول الملحقة.</p>
<p><b>5- مبدأ التكلفة التاريخية</b></p>	
<p>يعني هذا المبدأ أن يتم تسجيل العمليات المالية في السجلات على أساس التكلفة الفعلية لهذه العمليات وقت حدوثها، وعلى أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات السعر أو تطور القدرة الشرائية للعملة.</p> <p>باستثناء الصول والخصوم لبيولوجية والأدوات المالية فتقيم بقيمتها الحقيقية.</p>	<p>يعتبر أساس التكلفة التاريخية هو الأساس الأكثر شيوعاً في الاستخدام من جانب المنشآت لغرض إعداد البيانات المالية. وعادة ما يتم هذا الأساس مع أسس لقياس الأخرى. فمثلاً يظهر المخزون عادة بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية أيهما أقل.</p> <p>كما يمكن إظهار الاستثمارات في الأوراق المالية بالقيمة السوقية، وتقوم المطلوبات المرتبطة بخطط تقاعد العاملين بقيمتها الحالية.</p>
<p><b>6- مبدأ المطابقة بين الميزانية</b></p>	
<p>يجب أن تكون الميزانية الإفتتاحية لسنة مالية مطابقة لميزانية إفتال السنة المالية السابقة، مادة 17 من م.ت. ويتمشى ذلك مع ما جاء في المادة 19 من القانون) يجب القيام بإجراءات قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمن عدم المساس بالتسجيلات)</p>	<p>لم يرد نص يتطابق مع هذا المبدأ</p>

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

7 - مبدأ أسبقية الواقع المالي و الاقتصادي على الشكل القانوني	
تغليب الجوهر على الشكل لكي تمثل المعلومات بصدق العمليات وغيرها عن الأحداث التي تمثلها، فإنه من الضروري المحاسبة عن تلك العمليات والأحداث طبقا لشكلها القانوني	تقييد العمليات وتعرض ضمن كشوف مالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي و الاقتصادي، دون التمسك فقط بمظهرها القانوني.
مبدأ عدم المقاصة	
يجب عدم إجراء مقاصة بين الموجودات والمطلوبات وبين بنود الدخل والمصروفات إلا إذا كانت المقاصة مطلوبة وتعكس جوهر العملية أو الحدث. أو مسموح بها من قبل معيار محاسبة دولي آخر.	لا يمكن إجراء مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم. عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات (الإيرادات) <u>استثناءات:</u> تتم هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية.

المصدر: من إعداد الأستاذ سعد بوراوي. أستاذ جامعي. جامعة باتنة (مرجع سبق ذكره)

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن المبادئ التي تبناها النظام المحاسبي المالي متوافقة إلى حد كبير مع المعايير الدولية، وما جاء من اختلاف يرجع إلى اختلاف في بعض المصطلحات الناتج عن تبني المرجعية الفرنكفونية في إعداد و صياغة النظام المحاسبي المالي الجزائري.

### القوائم المالية الواردة في النظام المحاسبي المالي الجزائري SCF:

تبني النظام المحاسبي المالي نفس القوائم المالية الدولية الواردة في IFRS/IAS وعددها 5، وهي مبينة في الجدول التالي مع الإشارة إلى الفروق في التسمية:

### الجدول (1-2): مقارنة بين القوائم المالية SCF والقوائم المالية في IFRS/IAS

القوائم المالية SCF	القوائم المالية IFRS/IAS
الميزانية	قائمة المركز المالي
حساب النتيجة	قائمة الدخل - صافي الربح أو الخسارة
جدول سيولة الخزينة	قائمة التدفق النقدي
جدول تغير الأموال الخاصة	قائمة التغير في حقوق الملكية
الملحق	قائمة الإيضاحات والجدول الإضافية

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

المصدر: من إعداد الطالبة بعد الإطلاع على مداخلات الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية - المركز الجامعي بالوادي-

**ملاحظة:** لم يفرض النظام المحاسبي المالي شكلا إجباريا للقوائم المالية ولكنه حدد كحد أدنى - الفصول - التي يجب أن تعرض في بند الأصول والخصوم في الميزانية، بالإضافة إلى تصنيف الأصول والخصوم إلى متداولة وغير متداولة.

### المبحث الثالث: دوافع الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

إن المخطط المحاسبي الوطني المطبق منذ سنة 1976 وضع ليستجيب لاحتياجات الاقتصاد الاشتراكي الذي انتهجته الجزائر آنذاك ، و عندما اتجهت الجزائر إلى اقتصاد السوق من خلال مختلف الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة منذ الثمانينات من القرن العشرين ، و التي ساهمت في ترقية المنافسة و جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع المحروقات . لذلك أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتلاءم مع الوضع الاقتصادي الجديد ، بحيث

أنه لا يستجيب لاحتياجات المؤسسات و المساهمين من حيث المعلومات المحاسبية ، و يمكن تلخيص دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية :

- ✓ انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق.
- ✓ ضغوطات الهيئات الدولية - صندوق النقد الدولي ، البنك الدولي المنظمة العالمية للتجارة قصد الالتزام بالمعايير الدولية .
- ✓ عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر .
- ✓ تبني المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، و التي تتعلق بعدة موضوعات تهتم المحاسبة الدولية بشكل عام ، و خاصة القياس و التقييم و العرض و الإفصاح .
- ✓ أفرزت العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي ، هذه التغيرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية ، و في إطار المعايير المحاسبية الدولية ، وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد<sup>1</sup>

### المطلب الأول: مفهوم وأهداف التوافق المحاسبي

<sup>1</sup> - شنوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركة الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 00، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2006، ص59.

### 1-تعريف التوافق المحاسبي:

يعتبر التوافق مفهوما ملازما للمحاسبة الدولية، ويفيد الحد الأدنى من الفروق أو التباين بين الأنظمة المحاسبية الوطنية، ويتميز عن التوحيد الذي يفترض أساسا كتوحيد كلي للقواعد المحاسبية، بمعنى توحيدها بشكل عام على المستوى الدولي.

كما يعتبر التوافق المحاسبي أيضا على أنه تلك المحاولة الرامية لبوتقة عدة أنظمة محاسبية، في مسار قادر على المزاوجة والتوفيق بين تطبيقات محاسبية مختلفة في هيكل منتظم.

ويعبر التوافق أو التقارب المحاسبي عن عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقارير الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول، مما يؤدي إلى زيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية. وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم، وهذا لزيادة عالمية أسواق رأس المال<sup>1</sup>.

وهكذا فالتوافق المحاسبي الدولي يضيق مجال الاختيار بين السياسات المحاسبية، ويؤدي إلى اعتماد نظم محاسبية متشابهة.

### أهداف التوافق المحاسبي:

من الأهداف الأساسية التي ارتبطت بموضوع التوافق المحاسبي مسألة تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، إضافة إلى أهداف أخرى مرتبطة بطبيعة الأطراف المهتمة بعملية التوافق وأهمها:

#### 1- المؤسسة المعدة للقوائم المالية: يساعد التوافق المحاسبي على:

- إنجاح عمليات التسيير والمراقبة التي تقوم بها المؤسسات على مختلف فروعها، وقياس أدائها بناء على التقارب الذي يحكم شروط التسيير وقابلية البيانات والتقارير للمقارنة.
- تمكين المؤسسات من استغلال المعلومات المتاحة عن محيطها بشكل فعال، خاصة إذا تعلق الأمر بالقيام بعمليات استثمارية أو إدماج مؤسسات أخرى أو أخذ مراقبتها.
- التموع الجيد والتحكم في سياسة الاتصال التي تضمن الإقبال الكبير على استثمارات المؤسسة، وهذا لمساعدة عملية اتخاذ قرارات الاستثمار التي يقوم بها المستثمرون الدوليون.

#### 2- الأطراف المستعملة للقوائم المالية: إن الهدف الأساسي الذي يحققه التوافق المحاسبي الدولي لهذه الفئة المتمثلة

أساسا في المستثمرين الدوليين، هو تمكينهم من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات كل المؤسسات، بعد إلغاء أثر اختلاف الأنظمة التي كان يفترض أن تعد كل مؤسسة معلومتها على أساسها وبالتالي استبعاد أي أثر من أجل اتخاذ قرارات استثمارية ملائمة.

<sup>1</sup> - مداني بلغيت، التوافق المحاسبي، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة 2006، ص117-118.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

3- الهيئات الأخرى: تتحقق أهداف التوافق المحاسبي لهذه الفئة من خلال عملية عملية الرقابة والمتابعة التي تقوم بها بعض الهيئات على المؤسسات مثل: الأمم المتحدة، هيئات مراقبة الأسواق المالية الوطنية أو الدولية والبنك الدولي، لما يتيحها من خفض تكاليف هذه الرقابة التي تتطلب في حالة العكس (وجود اختلافات)، أو أعباء إضافية تتعلق بتكوين المراجعين وأدوات المراجعة والبرامج التكوينية.

### المطلب الثاني: دواعي ومتطلبات التوافق المحاسبي:

#### أ- شمولية أسواق رأس المال ( العولمة المالية):

إن مفهوم العولمة الذي أصبح متداولاً في السنوات الأخيرة هو مصطلح يشمل كل مجالات الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية و السياسية، وما يهمنها هو العولمة الاقتصادية، التي من تجليها العولمة المالية، والتي يقصد بها حرية تحرك رؤوس الأموال مهما كان شكلها بين دول العالم دون أي قيد أو شرط، فقد أفرزت هذه الأخيرة توسعا في النشاط الاقتصادي للمؤسسات، ما أدى بدوره إلى تطور أسواق رأس المال الذي رافقه احتياج تبادل المعلومات نتيجة لمايلي:

- توسع الأنشطة العالمية للمؤسسات: سمحت الأموال المتوفرة في البنوك العالمية، ومؤسسات و صناديق التأمين بزيادة رؤوس الأموال على المستوى الدولي تهدف إلى تحقيق أرباح باستثمارها في الدول التي هي في حاجة إلى موارد مالية أفضل من بقائها أو استثمارها بمعدلات منخفضة في الدول المصدرة لهذه الأموال، وهو ما مهد لظهور ما أصبح يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت في ظل أهداف المنظمة العالمية للتجارة العالمية.
- تطور الأسواق المالية الدولية: كان للعولمة المالية الدور الكبير والمهام في تحقيق التقارب بين مختلف الأسواق المالية الدولية، حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية بين الأسواق المختلفة وانخفضت تكاليف الاتصالات السلوكية واللاسلكية وعمليات الحاسبة إلى درجة كبيرة، وهو الأمر الذي كان له الأثر البالغ في زيادة حركة رؤوس من سوق لآخر، وفي زيادة الروابط بين مختلف الأسواق المالية إلى الحد الأدنى جعل المحللين الماليين يصفونها كما أنها شبكة مياه في مدينة واحدة<sup>1</sup>

#### ب- تزايد الطلب على المعلومات الحاسوبية والمالية الدولية:

كان لنمو الأسواق المالية وتطويرها وانفتاحها العالمي، الأثر الكبير في قيام العديد من الشركات المسعرة في البورصة أو تلك التي ترغب في تسعير أسهمها بتبني استراتيجيات اتصال مالية قوية، كفيلة بربطها مع المستثمرين الذين أصبحوا يبدون حساسية مفرطة تجاه المعلومات الحاسوبية والمالية التي تنشرها هذه الشركات، سواء بمناسبة

<sup>1</sup>- يعلوج بو العبد، العولمة والمتطلبات الحاسوبية والمالية، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات الحاسوبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

الإفصاح عن نتائج أعمالها السنوية وأرباح أسهمها، أو بمناسبة الإفصاح عن توقعاتها المالية بناء على عمليات الاستثمار التي قامت بها

### ج- التباين والاختلاف في الأنظمة:

لقد أثبت الواقع أن الممارسة المحاسبية في دول عديدة كانت محل توافق وتقارب، ارتبطت ببعضها أهميته بطبيعة العلاقات التي كانت تربط هذه الدول ببعضها، خاصة ما يتعلق بالاستفادة المتبادلة من التجارب التي مكنت بعض الدول من إرساء حلول تنظيمية لبعض المشاكل المحاسبية نتيجة الارتباطات الثقافية والتاريخية الوثيقة بين هذه الدول، ومع ذلك يبقى الاختلاف بين الأنظمة المحاسبية قائما بين الدول تبعا لطبيعة الاحتياجات الوطنية المعبر

عنها والمنتظر من المحاسبة الإجابة عليها باعتبارها أداة ضبط اقتصادي، وكذلك طبيعة الأهداف الموكلة بها للمحاسبة في ظل الشروط التي تحكم الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية في كل دولة والتي تعتبر المصدر الرئيسي للاختلافات المحاسبية بين الدول<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: مفهوم ومستويات التوحيد المحاسبي.

#### 1- مفهوم التوحيد:

لقد تعددت التعاريف حول موضوع التوحيد المحاسبي، و تباينت في طريقتها بين من تناولت التوحيد المحاسبي بالمفهوم و من تناولته بالأهداف. حيث يعتبر البعض التوحيد المحاسبي عبارة عن نظام موحد للتنظيم موجه لمجموع محاسبات المؤسسات المنتجة في الدولة، أو مجموعة من الدولة أيا كان نوع القطاع الذي ينتمي إليه أما المخطط الفرنسي فلقد تناول تعريف التوحيد المحاسبي من خلال أهدافه إذ جاء فيه أن: التوحيد يهدف إلى<sup>2</sup>:

- تحسين المحاسبة؛
- فهم المحاسبات و إجراء الرقابة عليها.
- مقارنة المعلومات المحاسبية (في الزمان و المكان).
- دمج المحاسبات في الإطار الموسع للمجموعات، قطاع أنشطة و الدولة
- إصدار الإحصائيات.

من خلال التعريفين السابقين، يمكن القول بأنهما اكتسبا صبغة قومية على المستوى القومي، أما على المستوى الدولي فيمكن تعريف التوحيد المحاسبي بأنه " العمل على تضييق نطاق الاختلاف فيما يخص الأسس والمعايير المحاسبية الدولية المقبولة قبولاً عموماً، و التي يمكن الاهتمام بها عند تطبيق الأسس و المبادئ التي تم توحيدها"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006، ص111-113.

<sup>2</sup> مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مرجع سبق ذكره، ص65-66.

<sup>3</sup> براقى تجاني، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007، ص2-3.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

من هذا التعريف، يمكن القول أن التوحيد المحاسبي العالمي تكمن مهامه الأساسية في إعداد المعايير المحاسبية و إزالة الاختلاف الموجود، و التقليل من الفجوة الموجودة بين الأنظمة المحاسبية.

### 2. مستويات التوحيد:

- **على مستوى المبادئ:** يقتصر التوحيد في هذا المستوى على الأسس و المبادئ و المعايير الأساسية التي يتم اعتمادها و الذي يشمل على ما يلي:<sup>1</sup>  
- توحيد أسس و مبادئ التقييم؛

- توحيد أسس و مبادئ قواعد حساب التدفقات النقدية؛

- توحيد أسس و مبادئ عرض البيانات المالية.

- **على مستوى القواعد:** و يشمل توحيد القواعد و الإجراءات و الوسائل المحاسبية، و تتطلب هذه العملية ما يلي:

- حصر و اختيار القواعد و الإجراءات و الأساليب المحاسبية المستخدمة فعلاً، أو التي يمكن استخدامها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

- الحذر عند استخدام القواعد و الإجراءات البديلة.

- **على مستوى التنظيم:** و يشمل التوحيد على هذا المستوى، توحيد النظام المحاسبي بأسره، و ما يقوم عليها من أسس و مبادئ و قواعد و وسائل و إجراءات، و يمتد هذا تنميط النتائج المحاسبية و القوائم المالية، بالإضافة إلى نظم التكاليف و الأسس و المبادئ التي يقوم عليها.

### 3 . فوائد التوحيد: يترتب على التوحيد فوائد نذكر منها ما يلي:<sup>2</sup>

- زيادة دلالة البيانات المحاسبية، و ذلك لقيامها على أسس موحدة و مفاهيم مشتركة، مما يزيد من إمكانية الاعتماد عليها لتحقيق أهداف المحاسبة؛

- زيادة إمكانية و سهولة المقارنة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة، بهدف قياس كفايتها النسبية أو لغرض اتخاذ القرار.

- زيادة قابلية البيانات المحاسبية المستخرجة على أساس موحد للتعديل بما يتفق و الاحتياجات و المفاهيم الاقتصادية.

- إمكانية و سهولة تعديل البيانات المحاسبية القائمة على أسس موحدة و مفاهيم محددة، لما قد يطرأ من تقلبات في المستوى العام للأسعار؛

<sup>1</sup>- مداني بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي، مرجع سبق ذكره، ص67.

<sup>2</sup>- براقي تيجاني، مرجع سبق ذكره، ص5-6.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

- إذا تم الاتفاق على أسس و مبادئ محاسبية عالمياً، فإن ذلك سيكون له جليل الأثر في توجيه البحث الأكاديمي المحاسبي على تحسين أداء المحاسبة لوظائفها، عن طريق البحث في الوسائل البديلة بدلاً من التركيز حول الجدل في مزايا و عيوب البدائل المحاسبية الموحدة.
- توفير إمكانية التجميع المرحلي للبيانات المحاسبية بما يخدم احتياجات المستويات الاقتصادية إلى بيانات.

### 4 . الانتقادات الموجهة للتوحيد:

- يوجه للتوحيد المحاسبي ثلاث انتقادات رئيسية هي<sup>1</sup>:
- إن مقومات التوحيد الأساسية من تشابه النشاط و إمكان تنميط المعاملات الاقتصادية لا يمكن توفيرها في الوحدات الاقتصادية المختلفة؛
- إن المبادئ و القواعد المحاسبية لا بد و أن يتم تصنيفها في ظل ظروف معينة و قد تختلف من مؤسسة لأخرى، و أن تعدد البدائل المحاسبية ما هو في الواقع إلا محاولة للوفاء باحتياجات كل مؤسسة.
- إن مرحلة المفهوم منطقية تامة، حيث أنه لا يمكن الانتقال مباشرة من التنوع المحاسبي (الاختلاف المحاسبي) إلى التوحيد المحاسبي، إذ أن ذلك يتطلب انتقالاً ثورياً (فجائياً) والثورية في صقل المعرفة التطبيقية - كالمحاسبة - غير مجذبة. لذلك فإن مفهوم التوافق المحاسبي يجسد مرحلة تمثل جسراً ذو طبيعة السياسة مبلغها التوحيد المحاسبي و إن كان صعب التحقق، فالتوجه الحالي إذن يتجه نحو تحقيق التوافق المحاسبي.

### المطلب الرابع: آفاق تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في الجزائر.

- إن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يتطلب العديد من الترتيبات والإجراءات التي تمس العديد من الجوانب، وهذا حتى لا تعترض عملية التطبيق بعض الصعوبات والعوائق التي يمكن أن تصحب تطبيق هذه المعايير على الأطراف المعنية بالمحاسبة الدولية. نذكر مايلي:
- التأهيل العلمي والعملية.
- الأنظمة والقوانين الناظمة للمحاسبة.
- دور الإعلام والشركات.

المحاسب هو المعني بالدرجة الأولى بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، لذلك لا بد من تأهيله علمياً حتى يكون قادراً على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بشكلها الصحيح. لتأهيل المحاسبين على ممارسة هذه المعايير وتطبيقها يجب:

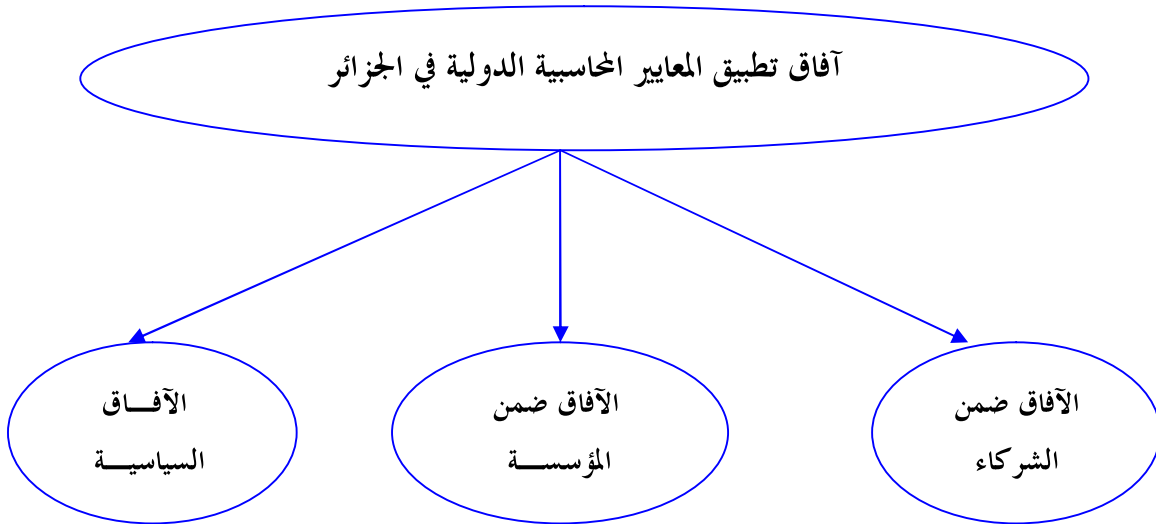
<sup>1</sup>- عادل عاشور، أثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار تليجي، الأغواط، 2006، ص18.



## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

- عقد الدورات التدريبية و ورشات العمل للمحاسبين ومدققي الحسابات
- تضمين معايير المحاسبة الدولية والمراجعة الدولية في امتحانات المحاسبين القانونيين
- تطوير مناهج كليات الاقتصاد والتسيير والإدارة في الجامعات ومعاهد التكوين المهني، لكي تتضمن تدريس معايير المحاسبة الدولية للطلاب من تخصص المحاسبة بشكل خاص.
- كما أنه بات من الضروري الالتفات إلى التأهيل والتعليم المحاسبي العالمي، فقد تم قطع شوط طويل وتحقيق قدر لا يستهان به من التقدم فيما يتعلق بمعايير المحاسبة، إلا أن هناك ناحية هامة ووثيقة الصلة بذلك تجاهلتها إلى حد كبير المنظمات الدولية المعنية، ألا وهي التعليم المحاسبي وتأهيل واعتماد المحاسبين.
- إن اعتماد المعايير المحاسبية الدولية من قبل الشركات الوطنية له العديد من الآثار الإيجابية التي تتجلى في متطلبات الإفصاح والشفافية والمساءلة، وبالتالي إمكانية الدخول على أسواق المال (البورصات) العالمية والعربية، وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق هذه المعايير، وبإعداد قوائم مالية موحدة للشركات
- ويمكن التعبير عن الآفاق في المخطط التالي:

### الشكل(1-3): يوضح آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر



**المصدر:** آفاق تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في ظل التوافق المحاسبي المالي الدولي في الجزائر، مداخلة الأستاذ هشام سفيان صلواتشي و،أ. يوسف بودلة(جامعة الجزائر) ، الملتقى الدولي الأول حول النظام المحاسبي والملي الجديد، المركز الجامعي الوادي 2010.

### الآفاق ضمن المؤسسة:

تعتبر الكشوفات المحاسبية مصدرا للحكم على نتيجة المؤسسة وكفاءة أفرادها، وكذلك تعبر عن الاحتياجات التمويلية والاستثمارات. كما تمكن مختلف المستعملين من اتخاذ القرارات المناسبة.

الآفاق المحاسبية:

- لا تعتبر الكشوفات المالية عن هدف أو غاية المؤسسات، بل يتم إعدادها لإعطاء المستعملين المعلومات الوافية التي تمكنهم من اتخاذ القرارات في الوقت المناسب. هذه البيانات هي بالطبع أحد مصادر المعلومات الوافية التي تمكنهم لاتخاذ القرارات، وهي الجزء الأكثر تعبيراً عن الوضعية المالية للمؤسسة ونتائج أعمالها، وتعتبر المعايير الجديدة بمثابة ثورة محاسبية، لأن فلسفتها تركز على القيمة العادلة<sup>1</sup>.
- والتي تحدد من طرف خبراء ومختصين ومؤهلين في هذا المجال فمثلاً القيمة العادلة للأراضي والمباني هي القيمة السوقية، أما حالة المنشآت الخاصة والتي لا يمكن تحديد لها قيم سوقية، فالقيمة العادلة هي القيمة البديلة الصافية، وبذلك تختلف هذه الفلسفة عن فلسفتنا المحلية القائمة على المفاهيم القانونية والجبائية<sup>2</sup>.
- الآفاق بالنسبة للمسيرين بناء أنظمة معلومات جديدة تتمتع بتقنيات عالية، وهذا بعد دراسة وتحليل المرجع المحاسبي الجديد. كما عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل التكيف بسرعة، باعتبار أن هذا المشروع يتعلق بكامل الأفراد العاملين بالمؤسسة. كما أن مهنة المحاسبة الجديد.
- كما عليهم إعلام كافة الأفراد العاملين بالمؤسسة من أجل التكيف بسرعة، باعتبار أن هذا المشروع يتعلق بكامل المؤسسة. كما أن مهنة المحاسبة ستعرف إثراءات كبيرة، حيث على المحاسب أن يكون قادراً على الحصول على المعلومات من عدة أطراف داخل المؤسسة (مهندسين، تقنيين، مدراء... الخ) ومن الضروري بالنسبة لمسيري المؤسسات الاستثمار في هذا المجال الذي يتطلب مزيداً من الحرص، كما عليهم توخي الحذر قبل التطبيق الكامل للمعايير، للوقوف على الإيجابيات والسلبيات، ومحاولة إيجاد الحلول قبل الشروع في التطبيق<sup>3</sup>

<sup>1</sup> شعيب شنوف، ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة و التحليل المالي، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 05، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008، ص67.

<sup>2</sup> -Axway Integration Platform, Les normes IAS/IFRS : La Réponse Axway, An Axway Paper, Février 2005 :

[Available from internet : [ on-line], [23.05.2011], 16 :35]. <URL> : http://www.

Axway.fr.content\_data/Axwayfra/fr/10892/les\_normes\_IAS.pdf

<sup>3</sup> - ظاهر القشي وهيثم العبادي، أثر تبني وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الإستثمار الأجنبي: المباشرة، الأردن، 2007

Available from internet : [ on-line], [09.05.2011], 10 :46]. <URL> : http://www.philadelphia.edu.jo

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

الآفاق بالنسبة للشركاء: إن الإلتزام بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، يمكن للجهات الخارجية من إصدار الآراء الصحيحة عن الواقع المالي الحقيقي للمؤسسة بعدالة وبوضوح، ويدعم الثقة بالبيانات المالية<sup>1</sup> ويهتم بقراءة هذه المعلومات عدة أطراف، لكل منهم مصلحة يسعى لتحقيقها أو المحافظة عليها:

المساهمون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانيات المؤسسة في توزيع الأرباح.

المستثمرين: هم الذين يوظفون في مخاطر رأس المال، وهم معنيين بالمخاطر والعائدات المرتبطة بالإستثمارات. لذا عليهم الإطلاع وبتمعن على واقع المؤسسات، وخصوصا مدى توافق نظامها المحاسبي مع المعايير الدولية.

المقرضون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد ديونهم، وكذا الفوائد المترتبة عنها.

الموردون والدائنون: يهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقدير إمكانية استرداد مبالغهم في فترات أقصر من تلك المتوجبة على المقرضين، إضافة إلى اهتمامهم باستمرارية المؤسسة كعميل لهم.

العملاء: يهتمون بالمعلومات المتعلقة بإمكانية المؤسسة في الاستمرارية عند وجود علاقة طويلة الأجل، ارتباط استراتيجي.

وتعتبر الكشوفات المالية وسيلة للإفصاح (الإبلاغ) الذي يعتبر من المبادئ الأساسية التي أشارت إليها المعايير المحاسبية الدولية، وهو عبارة عن تطوير للأسس والقواعد المعتمدة في التدقيق، والتي أشارت إليها مبادئ الحوكمة ويتضمن كذلك شفافية المعلومات باطلاع الجميع عليها.

وهنا نشير إلى أن الإفصاح والشفافية لا يشمل كافة المعلومات، وإنما الجزء الذي لا يتعارض مع خصوصية المؤسسة. وتتجسد الآفاق التي توفرها المعايير المحاسبية الدولية في تحديد العلاقة مع الأسواق من خلال الإفصاح المالي الجيد، فهي تجعل المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات قابلة للقراءة، ما يمنحها مزيدا من الفرص في مجالات الاستثمار والتمويل... الخ، وبالتالي منح الثقة والمصادقية في الأسواق المالية.<sup>2</sup>

### 3. آفاق سياسية:

مادام أن الهدف الأساسي للمجلس الدولي للمعايير المحاسبية يكمن في إنجاز مرجع ملم بأفضل التطبيقات المحاسبية العالمية، فالمعايير المحاسبية لمختلف البلدان ستلاشى تدريجيا ليحل محلها المعايير الدولية. فهذه الأخيرة تعظم الشفافية، وتتيح للمستثمرين إمكانية الحصول على معلومات موثوقة. وتصدر الإشارة إلى أن تتلاشى مختلف الرؤى المحاسبية يفسح المجال للرؤية الأنجلوساكسونية، لذا يحكم على المجلس الدولي للمعايير المحاسبية أنه هيئة

<sup>1</sup> - حسان قيطم وآخرون، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، مجلد 28، عدد 3، 2006، دمشق، ص222.

<sup>2</sup> - Les echos, les IFRS auront un impact sensible sur les bilans, 04 novembre 2003.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

ترغب في فرض النموذج الأمريكي على أوروبا. كما أن أغلب خبراء هذا المجلس انجلوساكسونية و مركزه لندن، بالرغم أن العديد من الدول الأوروبية شاركت في إعداد هذه المعايير .

### المبحث الرابع: الأصول الثابتة (مقارنة بين PCN و SCF).

#### المطلب الأول: مفاهيم عامة في محاسبة الأصول.

لدراسة للأصول الثابتة نستعرض أولا أهم المفاهيم المتعلقة بالأصول التي جاءت في سياق المعايير المحاسبية الدولية.

**1- تعريف الأصول:** عرفت لجنة معايير المحاسبة الدولية، الأصول على أنها موارد خاضعة لسيطرة المؤسسة نتيجة أحداث سابقة، و تتوقع المؤسسة أن تحصل منها على منافع اقتصادية مستقبلية<sup>2</sup>.  
تتمثل هذه المنافع الاقتصادية في مساهمة هذه الأصول بشكل مباشر أو غير مباشر في تدفق نقدي أو مادي داخل لصالح خريزة المؤسسة أو ما يكافؤها.

يمكن أن تتدفق المنافع الاقتصادية للمؤسسة بعدة صور أهمها:

- استخدام الأصول في عمليات إنتاجية أو خدمية مشتركة أو منفردة يقود إلى تحقيق تدفق نقدي داخل جراء بيع المواد المنتجة أو قبض أتعاب الخدمة المؤداة.
- استبدال هذه الأصول بغيرها من الأصول المادية أو غير المادية مما يحقق تدفق عيني للمؤسسة،
- أن تستخدم هذه الأصول لمعالجة أحد عناصر الالتزامات أو أكثر كأن يستخدم في تسديد دين طويل أو قصير الأجل أو أن يوزع على الملاك.

و لا تعتبر صفة المادية شرطا لكون الممتلكات أصولا فقد تمتلك المؤسسة براءات اختراع أو حقوق امتياز أو علامات تجارية تمكنها من أداء نشاطها الاستغلالي، كما أنها يمكن ألا تمتلك الأصل إلا أنها تملك حق التصرف فيه عن طريق تأجيره مثلا و على ذلك يمكن تقسيم الأصول إلى أصول ملموسة (مادية) و أخرى غير ملموسة (غير مادية)؛ كما يشترط في الأصول أن تكون ناشئة عن أحداث سابقة في تاريخ المؤسسة، كحيازة الأصل أو تأجيره .. قبل تقييده محاسبيا، فعلى سبيل المثال، توفر النية لدى المؤسسة لإنتاج أصل لاستغلالها الذاتي لا يوجب تقييد هذا الأصل محاسبيا لأنه لم يكن ناجما عن حدث سابق، بالمقابل يمكن أن تقييد المؤسسة أصلا حتى لو كانت القيمة التي حصلت عليه بها معدودة، كأن تكون حصلت عليه نتيجة منحة حكومية (حدث سابق).

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

### 2- مفاهيم حول الأصول المادية طويلة الأجل:

تعد الأصول طويلة الأجل من أهم ما تطرقت إليه المعايير المحاسبية الدولية ، و يشترط في الأصل كي يعتبر طويل الأجل أن تتوفر على الشروط التالية:

- أن تتوقع منه المؤسسة إيرادات مستقبلية بدرجة معنوية محددة من قبل المؤسسة و يستحب أن يكون مصادقا عليها من طرف هيئة أو مركز دراسات متخصص،
  - أن يكون من الممكن تكميم ( قياس ) قيمة هذا الأصل سواء بتكلفته التاريخية أو بقيمته الاستعمالية مع الأخذ بعين الاعتبار اهتلاكه على أساس التكلفة المعتمدة،
  - أن تتجاوز درجة سيولة الأصل أو الأصول المعنية السنة الواحدة، وتعتبر كل إضافة أو إنفاق على الأصل طويل الأجل ، إنفاقا يحمل على حساب النتائج إلا إذا توفرت الشروط التالية:
  - تغير مردود هذا الأصل إلى الأفضل جراء هذا الإنفاق،
  - أن تمكن الإضافات المجرأة على الأصل المؤسسة من أن تستخدمه في عمليات إنتاجية لم يكن متاحا له أداؤها قبل تعديله،
  - إذا توفر الشرطان السابقة، فإن هذا الإنفاق يعتبر زيادة في قيمة الأصل تقيد في حسابات المركز المالي ( الميزانية ) و لا تدخل في حساب الأرباح و الخسائر عبر حساب النتائج.
- و يعد تقييم و إعادة تقييم الأصول من أهم المواضيع التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية، نوجز أهمها في النقاط التالية:

- تقييم أحد بنود الأصول يوجب إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه هذا الأصل.
- عند زيادة قيمة الأصل نتيجة إعادة التقييم ، يجب إضافة هذه القيمة لحساب الملاك (أموال خاصة) تحت عنوان فائض إعادة التقييم ، حيث يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم على أنها دخل في حدود ما اعترف به كمصروف سابقا نتيجة الانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل ( يجب ألا يتجاوز إيراد إعادة التقييم مبلغ التخفيض السابق الناجم عن تخفيض سابق للقيمة عن طريق إعادة التقييم ).
- عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المسجلة نتيجة لإعادة التقييم فإنه يجب الاعتراف بالتخفيض كنفقة ، و لكن يجب تحميل أي تخفيض إعادة تقييم إلى فائض إعادة التقييم المتعلق به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم بخصوص ذلك الأصل.
- يمكن تحويل فائض إعادة التقييم في حقوق الملاك ( الأموال الخاصة ) إلى الأرباح المدورة مباشرة عندما يتحقق هذا الإيراد ، حيث يتحقق كاملا عند إعفاء هذا الأصل من الخدمة أو بيعه ، و لكن بعض هذا الفائض ( الإيراد ) يتحقق خلال الحياة الإنتاجية للأصل المعني و في هذه الحالة يكون المبلغ المتحقق هو الفرق بين الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية و الاهتلاك على أساس مبلغ إعادة التقدير ، و لا يتم تحويل فائض إعادة التقدير إلى الأرباح مباشرة و إنما عبر قائمة الدخل ( جدول حسابات النتائج ).
- ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ( IAS 16 ) على وجوب إبقاء الأصل بقيمته الأساسية ( التاريخية ) في قائمة المركز المالي ( الميزانية ) و يسمح نفس المعيار بإجراء معالجة محاسبية أخرى ( بديلة ) تعني بإجراء إعادة لتقييم الأصول المعني ( و بالتالي كامل الصنف الذي ينتمي إليه ) على أساس القيمة العادلة في السوق أو عن طريق انتداب خبير .

### 3- انخفاض قيمة الأصول:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 ( IAS 36 ) الذي يعني بانخفاض قيمة الأصول على أن تقوم المؤسسات و الشركات في نهاية كل دورة مالية بتقييم دلائل انخفاض الأصول المادية ، و إن وجدت هذه الدلائل يجب على المؤسسة تقييمها ( تقييم المبلغ القابل للاسترجاع ) و يعتمد كأعلى قيمة بين سعر التخلي عن الأصل و قيمة استخدامه(7)، إذا حدث و كان المبلغ القابل للاسترجاع أقل من القيمة المحاسبية المقيدة في دفاتر الشركة ، فهذا يعني أن هناك انخفاض في قيمة الأصل المعني و بالتالي يجب تخفيض القيمة المسجلة في ميزانية المؤسسة ( قائمة المركز المالي ) إلى حدود المبلغ الممكن ارتجاعه سواء من بيع الأصل أو من استخدامه في الدورات الاستغلالية للمؤسسة ، و يعتبر مبلغ هذا التخفيض حينئذ خسارة يجب تقييدها بعد احتسابها كمصروف في قائمة الدخل و ترحيلها بعد ذلك إلى حساب الأموال الخاصة لإبراز أثر هذا التخفيض على رأس المال

لا يتم الاعتراف بالنقص في قيمة الأصل ( مبلغ التخفيض ) إذا سجل الأصل بمقدار مبلغ أعيد تقييمه بموجب معيار محاسبي آخر، و تجب معاملة أي أصل أعيد تقييمه على أنها انخفاض في إعادة التقييم بموجب ذلك المعيار الآخر.

كما نص المعيار 16 على أنه عند تخفيض قيم الأصول المقيدة في قائمة المركز المالي للمؤسسة نتيجة لإعادة التقييم فإنه يجب الاعتراف بالتخفيض كمصروف، و لكن يجب تحميل أي تخفيض ناجم عن إعادة التقدير إلى فائض إعادة التقدير المتعلقة به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقدير بخصوص ذلك الأصل.

كما أن المعيار 36 ( انخفاض الأصول الثابتة ) شدد على أنه من أجل تقييم ما إذا كانت هناك دلائل على انخفاض قيمة الأصول، يجب عرض مختلف مصادر هذا الانخفاض، و قد قسمت - حسب نفس المعيار - إلى مصادر داخلية و مصادر خارجية؛

**المصادر الداخلية:** هي تلك المعلومات داخلية المنشأ ( من داخل المؤسسة ) التي تدل على انخفاض قيم الأصل أو الأصول و تتمثل في الآتي:

- توفر أدلة بطلان استخدام الأصل أو تلفه.
- وجود خطط و إستراتيجيات تسعى المؤسسة لتنفيذها من شأنها إخراج الأصل خارج الدورة الاستغلالية أو تقلييل استخدامه في نشاطات المؤسسة.
- إعادة هيكلة العمليات أو الوحدات التي ينتمي إليها الأصل.
- التصرف في الأصل قبل نهاية عمره الإنتاجي المقدر.
- توفر أدلة على انخفاض الأداء الاقتصادي للأصل أو توقع انخفاضه نتيجة توافر أصل من نفس الطبيعة أكثر كفاءة لدى المؤسسة مثلاً.

**المصادر الخارجية:** تتمثل المصادر الخارجية لدلالات انخفاض قيم الأصول في المعلومات التي تستقيها المؤسسة من خارج محيطها الداخلي، و يمكن إجمالها في الآتي:

- انخفاض القيمة السوقية للأصل بقدر كبير خلال فترة استخدامه.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

- حدوث تغييرات تقنية و اقتصادية أو قانونية تتعلق بالسوق الذي تعمل فيه المؤسسة و يؤثر عليها عكسيا في المستقبل القريب.
  - زيادة معدلات الفائدة أو معدلات العوائد في السوق التي تعمل فيها المؤسسة.
  - انخفاض المبالغ المحتمل استرجاعها نتيجة حساب القيم السوقية أو القيم الاستعمالية للأصل محل التقدير.
- في حال وجود دلائل أخرى لانخفاض قيمة الأصل، يتوجب على المؤسسة تقييم و محاولة قياس شدة هذه الدلائل لتحديد المبلغ القابل للاسترجاع بدرجة معنوية مقبولة.
- كما أشرنا سابقا، فإن المبلغ القابل للاسترجاع يتمثل في أي القيمتين أعلى: القيمة الممكن تحصيلها من بيع الأصل أو قيمته عند الاحتفاظ به ( القيمة الاستعمالية ).
- تحتسب القيمة الاستعمالية على أساس تحين التدفقات النقدية المستقبلية جراء استخدام الأصل و جراء التصرف النهائي فيه في نهاية حياته الإنتاجية باستخدام معدل خصم مناسب يتفق مع العوائد المحققة تاريخيا و مع أسعار الفائدة السائدة في سوق نشاط المؤسسة، كما نص على ذلك IAS 36 .

تشتمل تقديرات التدفقات النقدية - حسب ما نص عليه IAS 36 - على توقعات التدفقات النقدية الداخلة الناجمة عن الاستخدام المستمر للأصل ، و كذا على التدفقات النقدية الخارجة التي يتحملها الأصل بالضرورة لإعداده لدخول الدورة الإنتاجية، و على ذلك يمكن تقدير صافي التدفقات المستلمة و المدفوعة لدى التصرف فيه عند انتهاء حياته الإنتاجية(9).

كما نص المعيار نفسه ( IAS 36 ) على أنه إذا كان المبلغ القابل للاسترداد للأصل أقل من قيمته المحاسبية في الميزانية ، فإنه يجب تخفيض القيمة المحاسبية إلى حدود قيمة مبلغ الاسترداد مع بيان أية طريقة اتبعت لتحديد هذا المبلغ ، كذلك ، فإن الاعتراف بالخسارة المثلثة للانخفاض في قائمة الدخل تعد مطلبا جاء به المعيار ، عدا الحالة التي تكون فيها المعالجة المحاسبية قد تمت بطريقة أخرى أي باستخدام معيار محاسبي دولي آخر ( IAS 16 ).

كما أن الانخفاض المعترف به كخسارة يوجب تعديل مبلغ الاهتلاك للعمر الباقي للأصل ( الفترات المستقبلية المقدرة ) على أساس المبلغ المقيد في قائمة المركز المالي ( الميزانية ) و ذلك لتخصيص المبلغ المسجل المعدل للأصل ناقصا قيمته المتبقية ( إن وجدت ) على أساس منتظم على مدى عمره الإنتاجي الباقي .

أيضا نص هذا المعيار على أن المؤسسة ملزمة في نهاية كل دورة استغلالية بتقييم دلائل حدوث خسائر انخفاض القيمة في كل صنف من أصناف الأصول التي تم فعليا الاعتراف بها سابقا لمعرفة ما إذا لا تزال قائمة أم أنها لم تعد موجودة ، و عندئذ و جب على المؤسسة تقييم المبلغ القابل للاسترداد للأصل المعني ، كأن تكون القيمة السوقية للأصل قد زادت بشكل كبير أو أن هناك تغييرات إيجابية قد طرأت و من المحتمل أن تزيد من درجة استخدام الأصل أو أن أسعار الفائدة قد انخفضت في السوق أو أسعار العوائد الأخرى مما يؤدي إلى ارتفاع قيمة الأصل نتيجة انخفاض سعر الخصم المستخدم في حساب القيمة الاستعمالية للأصل المعني ، و كذا حصول تغيرات إيجابية لصالح المنشأة و تتعلق بالأصل و تتم معرفة ذلك من خلال التقارير الداخلية للمؤسسة.

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

في هذه الحال ( ارتفاع القيمة المحاسبية للأصل ) يجب عكس خسارة الانخفاض ( فائض في القيمة ) المعترف بها سابقا عن طريق زيادة المبلغ المسجل للأصل إلى مبلغه القابل للاسترجاع، كما تتم إضافة عكس هذه الخسارة لأصل أعيد تقييمه إلى حقوق الملكية على شكل فائض إعادة التقييم ، و يتم الاعتراف بهذا الفائض على أنه دخل يدرج في قائمة الدخل ( حساب النتائج ) إلى المدى الذي تم فيه تخفيض قيمة الأصل المعني سابقا، و قد نصت الفقرة 121 من المعيار على ضرورة تعديل مبالغ الاهتلاك للفترات المستقبلية على أساس المبلغ القابل للاسترجاع على طول العمر الإنتاجي المتبقي للأصل إلا إذا أعيد تقييمه مرة أخرى ، فإن الاهتلاك يحسب على أساس القيمة المحاسبية الجديدة.

### 4 - شروط الاعتراف بالأصول في الحاسبة المالية:

نصت المعايير المحاسبية الدولية لاسيما المعيار رقم 16 (IAS 16) على الاعتراف بالأصل إذا توفر فيه الشروط الملزمان التاليان:

أ- احتمال الحصول على منفعة اقتصادية مستقبلية:

يعترف بالأصل إذا كانت المنافع المستقبلية المنتظرة منه ممكنة الحدوث بالنسبة للمؤسسة، و على ذلك يمكن اعتبار مبنى حازته المؤسسة بهدف تأجيره أصلا لها بدرجة تؤكد معينة.

ب- أن تكون له قيمة قابلة للقياس:

يجب أن يتوفر في تقدير قيمة الأصل قدر أدنى من المعنوية ( الموثوقية )، كأن يخلو تقدير قيمتها من الغش و التحيز .. مع مراعاة إتباع الطرق العلمية في تقديرها عند عدم التأكد من تكلفتها الحقيقية. إن اختلال أحد هذين الشرطين يوجب بالضرورة عدم الاعتراف به كأصل كما أن عدم توفر الموثوقية في أحدهما تلغي الاعتراف بالأصل في قائمة المركز المالي للمؤسسة ( الميزانية )

### 5 - القياس المحاسبي للأصول:<sup>1</sup>

يعرف قياس الأصول على أنه عملية تحديد قيمة لكل عنصر من عناصر الأصول التي يتم تقييمها في القوائم المالية للمؤسسة، و ينقسم قياس الأصول إلى عدة أقسام تحدد المعايير المتخذة كأساس للقياس:

أ- التكلفة التاريخية: Le coût historique

هي المقابل النقدي الفعلي الذي حصلت به المؤسسة على الأصل عن طريق الحيازة أو التأجير و يمثل القيمة العادلة للأصول في تاريخ الحصول عليها، و يعتبر مدخل الأصول المقيدة بتكلفتها التاريخية من أكثر المدخل انتشارا في القياس المحاسبي.

ب- القيمة الجارية La valeur courante

هي المقابل النقدي للحصول على الأصل في التاريخ الحاضر، و يعبر أيضا عن التكلفة الجارية بالقيمة السوقية للأصل.

ج- القيمة القابلة للتحقق La valeur réalisable

هي المقابل النقدي للتخلص من الأصل و عادة ما تعتمد هذه القيمة في حال نهاية العمر الإنتاجي للأصل.

1- د. بوغروس عبد الحق، أ. سحنون عقبة، مداخلة بعنوان محاسبة الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية و متطلبات تطبيقها في الجزائر، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية و المؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق و التطبيق، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بالمركز الجامعي سوق أهراس أيام 25 / 26 ماي 2010



#### د- القيمة الحالية La valeur actuelle

يعد مدخل القيمة الحالية من أهم مدخل التقييم المحاسبي و المالي، و تعتمد طريقة القيمة الحالية على تحين التدفقات النقدية المستقبلية بأسعار خصم معينة (عادة أكبر من أو تساوي سعر الفائدة المدين على القروض) بأخذ عدد سنوات هذه التدفقات بعين الاعتبار.

من الناحية العملية، تتجه الممارسة إلى التركيز على مدخل التكلفة التاريخية لسببين رئيسيين:

- وجود وثيقة تثبت القيمة التاريخية المسجلة في القوائم المالية،
  - عدم الحاجة إلى انتداب خبير لتقييم الأصول مما يعنى الاستغناء عن جزء من التكاليف الاستغلالية.
- إلا أن هذا المدخل لا يخل من بعض النقائص الناجمة عن تغير القيم الحقيقية للأصول سواء بالانخفاض أو الارتفاع مما يوجب إعادة التقييم.

#### المطلب الثاني: مفهوم الأصول الثابتة العينية في SCF.

القيم الثابتة أو كما يفضل تسميتها البعض بالأصول الثابتة وهي كل الأصول ذات القيمة الثابتة نسبياً أي أكثر من السنة وهي مدة الدورة المحاسبية المالية العادية وقد تكون هذه الأصول كما سنرى أصول غير ملموسة أي معنوية ولكنها ذات قيمة ثابتة وتدر منافع مستقبلية وقد تكون ملموسة كالعتاد والأراضي وكل ما له وجود فعلي ملموس يستخدم في توليد منافع اقتصادية مستقبلية<sup>1</sup>.

لقد خصص المعيار رقم 16 من المعايير المحاسبية الدولية للأصول العينية، حيث يهدف هذا المعيار إلى توضيح المعالجة المحاسبية للممتلكات والمنشآت والمعدات. إن المسائل الرئيسية في محاسبة الممتلكات والمنشآت والمعدات تتمثل في : توقيت الاعتراف بالموجودات، تحديد قيمها المدرجة وأعباء الامتلاك التي يتم الاعتراف بها، ثم تحديد أوجه التدني الأخرى التي تحدث في قيمتها المدرجة والمعالجة المحاسبية لهذا التدني إن التثبيتات العينية هي الموجودات الملموسة، وهي تتمثل خصوصاً في الممتلكات والمنشآت والمعدات والمؤسسة تمتلكها إما :

- قصد استخدامها في إنتاج السلع و الخدمات أو بقصد تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية.
- و يتوقع و يفترض فيها أن يتم استخدامها خلال أكثر من فترة.

- المجموعة الثانية و تعديلاتها:

المجموعة 2 حسب النظام الجديد:

حسابات القيم الثابتة.

<sup>1</sup>- ليوز نوح، مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد- مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، 2009، ص40.

20- القيم الثابتة غير الملموسة ( المعنوية )

- 203- مصاريف التطوير المرسله
- 204 - البرامج المعلوماتية و مشابهاها
- 205 - التوكيلات والحقوق المماثلة براءات العلامات
- 207 - فرق الاستلام ( شهرة المحل )
- 208 - قيم ثابتة أخرى غير ملموسة ( معنوية )
- 21 - القيم الثابتة الملموسة الأصول الثابتة الملموسة
- 211 - الأراضي
- 212 - تنظيم وهيئة الأراضي
- 213 - بناءات تحت التوكيل
- 215 - تركيبات تقنية , عتاد و معدات صناعية
- 22 - قيم ثابتة في حالة توكيل ( امتياز )
- 221 - أراضي تحت التوكيل
- 222 - تنظيم وهيئة أراضي تحت التوكيل
- 223 - بناءات تحت التوكيل
- 225 - تركيبات تقنية تحت التوكيل
- 228 - قيم ثابتة أخرى تحت التوكيل
- 229 - حق مانح التوكيل ( الامتياز )
- 23 - قيم ثابتة قيد الانجاز ( أصول قيد الانجاز )
- 232 - قيم ثابتة ملموسة قيد الانجاز
- 238 - تسبيقات وإقساط مدفوعة تحت طلب القيد الثابتة
- 24 - متاح
- 25 - متاح
- 26 - مساهمات ومديونيات مرتبطة بالمساهمات
- 261 - سندات الفروع
- 262 - سندات أخرى للمساهمات
- 265 - سندات المساهمات مقيمة بالمعالجة ( مؤسسات شريكة )
- 266 - مديونيات مرتبطة بمساهمات خارج المجموعة
- 268 - مديونيات مرتبطة بشركات المحاصة

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

269 - دفعات في انتظار التوجيه على سندات المساهمة غير المسددة

270 - قيم ثابتة مالية أخرى ( أصول مالية أخرى )

271 - سندات ثابتة أخرى غير السندات الثابتة في نشاط المحفظة

272 - السندات الممثلة لحقوق المديونيات ( وصولات , قسائم )

273 - سندات ثابتة تابعة لنشاط المحفظة

274 - قروض و مديونيات على عقود الإيجار التمويلي

275 - ودائع و كفيالات مدفوعة

276 - مديونيات أخرى ثابتة

279 - دفعات في انتظار التوجيه على السندات الثابتة غير المسددة

28 - إهلاكات القيم الثابتة ( الأصول الثابتة )

281 - إهلاكات القيم كالثابتة الغير الملموسة ( المعنوية )

282 - إهلاكات القيم الثابتة الموضوعة تحت التوكيل

29 - خسائر في القيمة على القيم الثابتة

290 - خسائر في القيم الثابتة غير الملموسة ( المعنوية )

291 - خسائر في القيم على الثابتة الملموسة

292 - خسائر في القيم الثابتة رهن التوكيل

293 - خسائر في القيم الثابتة قيد الانحاز

296 - خسائر في القيم على المساهمات و الحقوق المرتبطة بالمساهمات

297 - خسائر في القيم على السندات الثابتة

292 - خسائر في القيم الأصول المالية الثابتة الأخرى

جدول (1-3): يوضح أهم تعديلات المجموعة الثانية

النظام القديم	النظام الجديد
20 مصاريف متعلقة بعقد الشركة	
200 مصاريف العقود	
201 مصاريف الاستثمار	
202 مصاريف التكوين المهني	
203 مصاريف سير العمل السابق لانطلاق العمل	61 حسابات الأعباء (تحمّل حسب الطبيعة)
204 مصاريف الدراسات و الأبحاث	

الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

	206 علاوات التسديد 207 فرق الاقتناء 208 مصاريف استثنائية 209 استهلاك المصاريف الإعدادية
20 القيم الثابتة غير الملموسة (المعنوية) 207 فرق الاستلام (شهرة المحل) 205 التوكيلات و الحقوق المماثلة, براءة, العلامات التجارية. 204 البرامج المعلوماتية وما شابهها 208 قيم ثابتة أخرى غير ملموسة (معنوية)	21 القيم المعنوية 210 المتجر 212 حقوق الملكية الصناعية و التجارية
211 الأراضي	22 الأراضي 220 الأراضي المعدة للبناء و ورش 224 مقالع و مناجم 242 منشآت مركبة
21 القيم الثابتة الملموسة (الأصول الثابتة الملموسة) 213 بنايات 215 تركيبات تقنية, عتاد و معدات صناعية	24 تجهيزات الانتاج 240 المباني 242 منشآت مركبة
218 قيم ثابتة ملموسة أخرى	241 المنشآت الأساسية الهيكلية 243 معدات و أدوات 244 معدات نقل 245 تجهيزات مكتب و الاتصال 246 مواد التعبئة و التغليف القابلة للاسترجاع 247 هئيات و تركيبات
218 قيم ثابتة ملموسة أخرى 213 بنايات	25 تجهيزات اجتماعية 250 مباني اجتماعية
218 قيم ثابتة ملموسة أخرى	251 معدات 252 أثاث و تجهيز منزلي 257 هئيات
23 قيم ثابتة قيد الانجاز (أصول قيد الانجاز) 232 قيم ثابتة ملموسة قيد الانجاز 237 قيم ثابتة غير ملموسة قيد الانجاز	28 استثمارات قيد التنفيذ
28 اهتلاكات القيم الثابتة (الأصول الثابتة) 280 اهتلاكات القيم الثابتة غير الملموسة (المعنوية)	29 استهلاك الاستثمارات

المصدر: من إعداد الباحث

### المطلب الثالث: المصطلحات المتعلقة بالأصول أو التثبيتات العينية:

- هناك مصطلحات أخرى مختلفة نوعا ما عن المصطلحات التي عهدناها مع المخطط الوطني المحاسبي ينبغي إدراجها و هي كالآتي:<sup>1</sup>
- **الاهتلاك** : هو التوزيع المنتظم للقيمة الخاضعة للاهتلاك من الأصول على مدار عمرها الاقتصادي.
- **القيمة الخاضعة للاهتلاك** : هي تكلفة الأصول، أو القيمة البديلة للتكلفة المسجلة في القوائم المالية مطروحا منها القيمة المتبقية للأصل في نهاية عمره الاقتصادي.
- **العمر الإنتاجي**: هو إما: الفترة الزمنية التي يتوقع خلالها استخدام الموجودات من قبل المنشأة. \* عدد وحدات الإنتاج أو الوحدات المشابهة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها من الموجودات. \*
- **التكلفة**: هي قيمة النقد أو ما يعادلها المدفوع أو القيمة العادلة لأي موجودات أخرى قدمت للحصول على الموجودات، وذلك بتاريخ شراء أو إنشاء الموجودات.
- **القيمة المتبقية**: هي المبلغ الذي يتوقع المنشأة الحصول عليه مقابل الموجودات في نهاية عمرها الإنتاجي وذلك بعد تزييل تكاليف التخلص منها.
- **القيمة العادلة**: هي القيمة التي يتم على أساسها تبادل الموجودات بين أطراف ذات معرفة ورغبة في التعامل بنفس سياسة التعامل مع الغير.
- **القيمة المدرجة**: هي القيمة التي تظهر بها الموجودات في الميزانية العمومية بعد تزييل الإهتلاك المتراكم المتعلق بتلك الموجودات.
- **القيمة القابلة للاسترداد** : هي القيمة التي يتوق على الكيان استرجاعها من استخدام الأصول مستقبلاً.
- **مفهوم تدهور قيم التثبيتات**: يوضح المعيار رقم 36 تدهور قيم التثبيتات الإجراءات التي ينبغي أن تطبقها المؤسسة لكي تضمن أن أصولها أو موجوداتها مسجلة محاسبيا بقيم لا ينبغي أن تتعدى القيمة الإسترادية أو القيمة القابلة للتحصيل لهذه الأصول

#### (La valeur recouvrable).

- يطبق هذا المعيار على محاسبة تدهور جميع الأصول أو التثبيتات، ماعدا الأصول التي تم معالجتها في معايير أخرى (كالمعيار الدولي المتعلق بالمخزونات، التثبيتات المالية، الأصول البيولوجية، العقارات الموظفة.... إلخ).
- وعلى هذا الأساس فإنه مفهوم تدهور قيم التثبيتات يجبر المؤسسة لأن تعيد تقييم ممتلكاتها كل نهاية سنة، إذا كانت هناك مؤشرات تدل على أن أصل من الأصول قد يفقد من قيمته، وهذه المؤشرات هي القيمة السوقية، التقدم

<sup>1</sup> أ.كيجلي.دروس غير منشورة في المحاسبة المعقدة.كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة قاصدي مرباح ورقلة2010

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

- التكنولوجي، التقدم، التراجع المادي (dégradation physique).... إلخ. فيجب على المؤسسة أن تقدر القيمة الإستردادية أو القيمة القابلة للتحصيل لكي تلاحظ هل هناك تدهور قيمة أم لا.
- على المؤسسة أيضا أن تختبر سنويا تدهور قيم التثبيتات المعنوية كشهرة المحل المكتسبة نتيجة تجميع المؤسسات.
  - وعليه فإن المعيار رقم 36 يفرض تقييم القيمة الإستردادية أو القيمة القابلة للتحصيل على أنها القيمة الأكبر ما بين القيمة العادلة أو ثمن البيع الصافي (بعد طرح التكاليف المتعلقة بالبيع) والقيمة النفعية.
  - فالقيمة العادلة أو ثمن البيع الصافي للأصل هو المبلغ الممكن الحصول عليه من بيع أي أصل عند إبرام أية معاملة ضمن ظروف المنافسة العادية بين أطراف على علم تام ودراية وتراضي مع طرح منه تكاليف الخروج.
  - أما القيمة النفعية لأي أصل هي القيمة المحينة لتقدير سيولة الأموال المستقبلية المنتظرة من استعمال الأصل بشكل متواصل والتنازل عنه في نهاية مدة الإنتفاعه.
- يجب الإشارة أنه في الحالات التي لا يمكن فيها تحديد سعر البيع الصافي لأي أصل، فإن القيمة القابلة للتحصيل ستقدر على أساس أنها مساوية لقيمتها النفعية.

المطلب الرابع: المعالجة المحاسبية للقيم الثابتة الملموسة التي نص عليها النظام المحاسبي المالي الجزائري.

### 1- حيازة التثبيتات المادية.

#### 1- الأراضي :

هناك عدة أنواع من الأراضي حسب المفهوم المحاسبي فهناك أراضي تشتري بقصد البيع وخاصة الوكالات العقارية ويعتبر هذا النوع من الأراضي كمخزون وهناك أراضي بقصد البناء وهناك أراضي تقتنى لوجود مناجم فيها كالحجارة وأنواع أخرى وتسمى المقالع وهذا النوع من الأراضي خاضع لحساب الاهتلاك السنوي بسبب استفادة بما فيه من منجم بينما الراضي المقتناة بهدف البناء غير قابلة للاهتلاك وان فرضنا وجود مبنى فان تقنيات المحاسبة تفرض الفصل بين قيمة الأرض والمبنى لان الأرض غير قابل للاهتلاك بينما المبنى خاضع للاهتلاك و تقييم تكلفة الأرض بجمع كل النفقات التي صرفت في الحصول على الأرض وتجهيزها للاستخدام وعادة ما تكون هذه النفقات (سعر الشراء\_ تكاليف العقد\_ تكاليف تهيئة الأرض للهدف المقصود منه شراء الأرض ...)

ويتم القيد المحاسبي لشراء الأرض على النحو التالي:

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
211	ح/أراضي	XXXX	XXXX
53/51/40	ح/البنك أو الصندوق أو موردو القيم الثابتة		XXXX

ب- تنظيم وتهيئة الأراضي:

## الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

لقد اعتبر المعيار الدولي للمحاسبة المتعلق بهذه النقطة أن هناك بعض النفقات التي تصرفها المؤسسة على الأراضي ولا تدخل ضمن تكلفتها كحفر بئر لمياه السقي مثلا حيث اعتبرت أصلا في حد ذاته قابلا للاهلاك على العمر الزمني المقدر لها وتسمى محاسبيا بتنظيم وتهيئة الأراضي

و تسجل محاسبيا كما يلي:

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
212		ح/تنظيم وتهيئة الأراضي	XXXX
	53/51	ح/البنك أو الصندوق	XXXX

### ج- البناءات:

وهي كل التثبيتات المقتناة أو المنجزة من تلقاء المؤسسة نفسها أو من طرف مقاول من خارج المؤسسة وتتضمن تكلفة المبنى كل من:

أ- سعر تكلفة الشراء إن كان جاهزا

ب - أعباء العمال

ج- أتعاب المهندسين وتراخيص البناء وكل التكاليف التي تصرف على المبنى

و تسجل محاسبيا كما يلي:

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
211		ح/الأراضي	XXXX
213		ح/بناءات	XXXX
	53/51	ح/البنك أو الصندوق	XXXX

### د- تركيبات تقنية :

تتمثل في التركيبات التقنية في شكل شبكات ضخمة أو عتاد صناعي ومعدات لصيقة بالأرض يصعب اعتبارها منقولا وتسجل محاسبيا كما يلي:

الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
215		ح/تركيبات تقنية	XXXX
512		ح/البنك	XXXX

هـ- قيم ثابتة ملموسة أخرى :

هي تلك القيم الثابتة الملموسة المنقولة و تعتبر أصل ثابت قابل للاهلاك و نذكر من بين القيم الثابتة التي يمكن ضمها لهذا الحساب: معدات النقل, تجهيزات المكتب, الأغلفة القابلة للاسترجاع... الخ  
ونسجل القيد التالي:

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
218		ح/تركيبات تقنية	XXXX
53/512		ح/البنك او الصندوق	XXXX

2-التنازل عن التثبيتات المادية

إذا أرادت المؤسسة التنازل عن التثبيتات المادية التي اقتنتها في وقت سابق فإنها تقوم بتسجيل القيود وفق المراحل التالية:

- ترصيد الإهلاكات: ويكون ذلك بقيمة إجمالي الإهلاكات من أجل الوصول إلى القيمة المحاسبية الصافية ويكون ذلك بالقيد التالي:

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
218x			XXXX
21x			XXXX

- القيمة الباقية التثبيتات المتنازل عنها: هنا إذا كان سعر البيع أقل من القيمة المحاسبية الصافية فنسجل القيد التالي:



الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
462			XXXX
65			
	21x		XXXX

. أما إذا كان سعر البيع أكبر من القيمة المحاسبية الصافية فנסجل القيد التالي:

رقم الحساب	رقم الحساب	البيان	
462			XXXX
	21x		
	75		XXXX

ثالثا: التثبيتات في شكل امتياز (تحت التوكيل):

يعرف الامتياز بأنه عقد يسند بموجبه شخص عمومي (مانح الامتياز) إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي (صاحب الامتياز)، هذا الأخير يلتزم بتنفيذ خدمة لمدة محددة وطويلة على مسؤوليته مقابل حق تقاضي أتاوى من مستعملي . أحيانا قد يكون المستخدم غير مملوك للشركة المستخدمة وإنما ممنوح لها في شكل امتياز موكل استخدامه من طرف هيئة أخرى كمانح لهذا الحق وتسمى بمانح التوكيل أو مانح الامتياز , وقد تكون الأصول أي القيم الثابتة السابق ذكرها كلها ممنوحة في إطار توكيل حسب المتطلبات الاقتصادية الحديثة , ونذكر الحسابات المستعملة في هذا النوع :

- 221 أراضي تحت التوكيل
- 222 تنظيم وهيئة الأراضي تحت التوكيل
- 223 بناءات تحت التوكيل
- 225 تركيبات تقنية تحت التوكيل
- 228 قيم ثابتة ملموسة أخرى تحت التوكيل
- 229 حق مانح التوكيل(امتياز)

ويمكن التمييز بين حالتين:

1- في حالة الحصول على هذا الحق مجانا:

22x	ح/قيم ثابتة تحت التوكيل		
	ح/حق مانح الإمتياز	229	

في نهاية كل سنة من مدة التوكيل يسجل تسديد الإتاوات وفق القيد التالي:

651	ح/اتاوات مترتبة على الإمتيازات		
-----	--------------------------------	--	--

الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

		ح/البنك	512	
--	--	---------	-----	--

وفي نهاية مدة الامتياز المجاني: يرجع الأصل إلى صاحبه

		ح/حق مانح الإمتياز	229	
		ح/قيم ثابتة في حالة امتياز	22x	

- في حالة الحصول على هذا الأصل عن طريق الشراء:

		ح/قيم ثابتة تحت التوكيل	22x	
		ح/البنك أو الصندوق	53/51	

ويسجل في آخر كل سنة قسط الإهلاك:

		ح/مخصصات الإهلاك	682	
		ح/إهلاك القيم الثابتة موضوعة تحت التوكيل	282	

رابعاً: القيم الثابتة الملموسة قيد الانجاز

- قد تكون القيم الثابتة غير جاهزة أي لا يتم استعمالها داخل المؤسسة إلا بعد فترة استكمالها و جاهزيتها للاستعمال و خلال فترة انجازها لا يمكن حساب اهلاكها بينما يمكن حساب الخسائر التي مست قيمتها وهذا النوع ينقسم إلى نوعين:  
 1- القيم الثابتة الملموسة المنجزة من طرف المؤسسة نفسها:

1- تسجيل الأعباء حسب طبيعتها على النحو التالي:

	XXXX	ح/ الأعباء(حسب الطبيعة)	6x	
XXXX		ح/البنك أو الصندوق	512	

2- إثبات الإيراد في حساب القيم الثابتة قيد الانجاز كما يلي:

	XXXX	ح/ قيم ثابتة ملموسة	232	
XXXX		ح/الإنتاج المثبت	732	

الفصل الأول ..... نظرة عامة حول النظام المحاسبي والمالي الجديد

3- إثبات جاهزية الاستثمار وتسجيله في حسابه المعني كما يلي:

XXXX	XXXX	ح/ قيم ثابتة ملومسة ح/ قيم ثابتة قيد الإنجاز	232	21x
------	------	---	-----	-----

ب- القيم الثابتة الملموسة المنجزة من طرف متعامل خارجي عن المؤسسة (مقاول):  
• 1- إثبات قيد جزء الأشغال عن طريق تسجيل فاتورة الأشغال المنجزة كما يلي:

XXXX	XXXX	ح/ قيم ثابتة ملومسة قيد الإنجاز ح/ موردو القيم الثابتة	404	232
------	------	---	-----	-----

• 2- إثبات جاهزية الأصل لإستعمال بموجب شهادة التسليم عن طريق القيد التالي:

XXXX	XXXX	ح/ قيم ثابتة ملومسة ح/ قيم ثابتة قيد الإنجاز	232	21x
------	------	---	-----	-----

## خلاصة واستنتاجات الفصل:

من خلال ما تقدم خلال مباحث الفصل ، يتضح لنا أن النظام المحاسبي الجديد يشكل خطوة هامة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في إطار التوحيد المحاسبي العالمي كما أنه يستجيب لمختلف احتياجات المعنيين والمستثمرين والذي يهدف إلى مايلي:

- تبسيط قراءة القوائم المالية بلغة موحدة
- فرض رقابة على الشركات التابعة والفروع للشركة الأم
- توحيد الطرق المحاسبية المعتمدة
- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة
- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار ويدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.
- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية مما يقلص التلاعبات.

وبالتالي فإن المعايير المحاسبية الدولية ستكون لها أثر هائل على التدفقات الرأسمالية بعد جهود الإصلاح المحلية، وهذا ما دفع بالمشروع الجزائري إلى اعتماد المعايير المحاسبية الدولية كأساس للإصلاح المالي و المحاسبي، و ذلك يبعث النظام المحاسبي و المالي إلى حيز الوجود، و إيجاد مناخ ملائم للأعمال، و ذلك بإضفاء نوعا من الشفافية و التناسق و الانسجام على هذا النظام خلافا لما كان عليه سابقا إلا أن تحقيق هذه الأغراض و الأهداف يتطلب إيجاد بيئة ملائمة لإطفاء نوعا من الايجابية و القبول من طرف جميع الأطراف المعنية بالمحاسبة.

إن الأسس الدولية لمهنة المحاسبة الدولية أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمعايير المحاسبية الدولية؛ والتي تسعى إلى توحيد المبادئ المحاسبية على مستوى العالم من أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف الشركات، و ذلك من أجل إعطاء صورة واضحة عن النظام المحاسبي و المعايير الدولية المحاسبية و معايير الإبلاغ المالي.

## مقدمة الفصل:

تعتبر المؤسسة نظام ديناميكي دائم التحول، يتفاعل في ظل محيط اقتصادي جد معقد، أصبحت فيه احتياجات المسيرين و المتعاملين الخارجيين (الدولة، المساهمين، البنوك، ...) من المعلومات التي تتزايد يوماً بعد يوم و بإلحاح وسرعة كبيرتين، وتتكفل المحاسبة باعتبارها أهم نظام معلومات في المؤسسة، بمهمة وصف وترجمة الأحداث المتعددة و المتنوعة التي تحدث في حياة المؤسسة وتقديمها إلى مستعملها.

ونتيجة للتطورات التكنولوجية والاقتصادية والعولمة أصبحت أنظمة المعلومات تحتل مكانة واسعة ذات أهمية في كل المجالات، حيث تطورت أنظمة المعلومات بخطى سريعة وتعددت تطبيقاتها في جميع المستويات الإدارية، فقد استخدمت هذه الأنظمة في المستويات التشغيلية والفنية و الإستراتيجية، فأنظمة المعلومات المحاسبية تحقق العديد من المزايا وذلك من خلال ما توفره من معلومات هامة لجميع طوائف مستخدمي المعلومات المحاسبي.

إن المعلومات التي تنتجها الأنظمة تعد مورد أساسي من موارد المنظمات على مختلف أشكالها، فهي العمود الفقري للقرارات المالية سواء كانت قرارات تشغيلية واستثمارية أو تمويلية، حيث أن هذه القرارات تساهم في رفع أداء المنظمة وتحقق ميزة تنافسية تنعكس إيجابياً على القيمة السوقية للمنظمة ومن ثم تعظيم ثروة المساهمين، واستمرارها في القطاع الذي تعمل فيه. و تساعد نظم المعلومات المحاسبية على التطور نحو تصميم تلك النظم بكفاءة عالية بحيث توفر لمستخدمي القرارات الإدارية على مختلف مواقعهم المعلومات التي يحتاجونها عند اتخاذهم للقرارات في مختلف المجالات و في جميع فروع النشاط الاقتصادي.

فلذلك سنتطرق في هذا الفصل للمفاهيم الأساسية للنظم و نظام المعلومات المحاسبية، وأهميته وكيفية تنميته مع المستجدات المحاسبية والتي تواكب التطورات المحاسبية والعراقيل التي تواجه النظام المحاسبي ومقاييس الأمان والحماية للمعلومات.

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية لماهية (النظم، المعلومة، نظام المعلومات، نظام المعلومات المحاسبي)

### المطلب الأول: مفهوم النظام.

من المعروف أن اصطلاح النظام يعني النظرة الشمولية لكل أنشطة المشروع لتحقيق التكامل بينها من خلال تداول المعلومات والتي تتكون بدورها من بيانات مختارة ومنظمة لاستخدامها في اتخاذ القرارات بغرض التخطيط والأداء والرقابة<sup>1</sup>

فلقد أصبح العمل في الوقت الحالي يعتمد بشكل كبير علي الأساليب العلمية المتطورة والنظريات الحديثة ، لذلك فإن العمل يسير من خلال نظم و سياسات واضحة ، و يمكن تعريف النظام بشكل عام بأنه " هو مجموعة من العناصر أو الأجزاء التي تتكامل مع بعضها وتحكمها علاقات و آليات معينة و في نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين<sup>2</sup>."

فالنظام عبارة عن " مجموعة من العناصر التي تشكل ما يدعي بمكونات النظام التي تكون إما عبارة عن مكونات مادية مثل الحواسيب أو الشاشات أو خطوط الاتصال و الورق و أدوات الكتابة و الطباعة أو مكونات معنوية مثل البرامج و الملفات و الأنظمة و القوانين و التعليمات و العلاقات هي كل ما يعمل علي ربط مكونات النظام مع بعضها بحيث تشكل هذه العناصر منظومة نافعة تؤدي وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف<sup>3</sup> -

طالما أن النظام يشكل و يكون لأداء وظيفة معينة أو مجموعة من الوظائف فان لكل نظام هدف يعمل علي تحقيقه فنظام الإنتاج يحتوي علي مجموعة من العناصر) مواد خام، التجهيزات و المعدات ، العاملين (التي تربط مع بعضها و تعمل ضمن قواعد و تعليمات بهدف إنتاج السلع، أما خصائص النظام فهي عبارة عن صفات عناصر النظام التي تأخذ مجموعة مختلفة من القيم المادية و الوصفية لتعبر عن حالة النظام.

أن اصطلاح النظام يعني النظرة الشمولية لكل أنشطة المشروع لتحقيق التكامل بينها من خلال تداول المعلومات بغرض مشترك لتحقيق هدف معين، بعبارة أخرى فالنظام عبارة عن:

<sup>1</sup> - سليم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الثانية،(2002) ص27

<sup>2</sup> - قاسم عبد الرزاق، نظم المعلومات الحاسوبية، الطبعة الأولى(2003) (بدون ذكر دار النشر) ص18.

<sup>3</sup> - عبد مقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف، نظم المعلومات المحاسبية وتكنولوجيا المعلومات، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية -الإسكندرية،(2004)ص17.

- 1- مجموعة عناصر **Eléments**: حيث يجب أن يحتوي النظام علي عديد من الأجزاء و المكونات.
- 2- عناصر متكاملة **Integrated**: حيث يجب أن تكون هناك علاقات منطقية بين كل أجزاء النظام تتسم بالتوافق.

### 3- أنها ذات غرض مشترك لتحقيق هدف معين **Common Purpose to Achieve an Objective**

يتم تصميم النظام لتحقيق هدف معين أو لتحقيق عدة أهداف، فكافة العناصر تعمل لتحقيق الهدف من النظام بدلا من أن تعمل لتحقيق أهداف منفصلة خاصة بكل عنصر فيها .و يجب أن تتسم العلاقة بين عناصر النظام بالتكامل ، و بتلك الوسيلة يحول النظام المدخلات إلى مخرجات و تضبط إليه التحكم ذلك النظام و تتحكم في عملياته حتى تتم عملية التحول بشكل ملائم<sup>1</sup>.

مما سبق يتضح أن النظام هو النواة الأساسية التي ينطلق العمل من خلالها حتى يتم تحقيق و إنجاز الأهداف التي تم وضعها من قبل الإدارة ، و من خلال معرفة طبيعة النظم و تكوين فكرة واضحة عنها ، فيجب علينا توضيح مدخل النظم الواجب توفرها ليصبح النظام متكامل و يحقق الهدف الذي تم تصميم النظام من أجله.

وبالتالي يمكن القول أنه كيان متكامل يتكون من إجراءات وعناصر متداخلة، و تقوم فيما بينها علاقات متبادلة، من أجل أداء وظائف وأنشطة حتى يستطيع النظام من تحقيق النتائج المطلوبة فيه.

ويعتبر النظام ببساطة مجموعة من الأجزاء المترابطة والتي تعمل معا لتحقيق الأهداف، وقد يكون من صنع البشر، ولكل نظام حدوده التي تفصله عن البيئة المحيطة به. ومعظم النظم تحصل على مدخلاتها من البيئة المحيطة بها وتقدم مخرجاتها لها، ومن ثم تتفاعل أجزاءها مع العناصر الأخرى خارج حدود النظام كما هو موضح من خلال الشكل التالي:<sup>2</sup>

<sup>1</sup>- لطفي أمين، (2005)، مراجعة وتدقيق نظم المعلومات، ص3، الدار الجامعية.  
<sup>2</sup>- عبد مقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف: (2004)، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية - الإسكندرية، ص17.

الشكل (1-2): أجزاء، حدود، والبيئة المحيطة بالنظام



المصدر: عبد مقصود دبيان، ناصر نور الدين عبد اللطيف: (2004) ص17 (مرجع سبق ذكره)

خصائص النظم :

يتضح مما سبق أننا نواجه العديد من النظم التي تتفاوت عن بعضها البعض من حيث الهدف ومجالات النشاط والمكونات. لذلك فإن معنى النظام و دلالاته يعتبر أمرا يكتنفه الغموض من حيث التعبير العلمية أو التذليل عليه. و من ثم فإنه يمكن الاستعانة على هذا الأمر بالتعريف التجريدي الذي يتصف عادة بالعمومية و الشمول للتذليل على المعنى الذي نقصده بلفظة النظام. وفي هذا الصدد نجد أن **West Chuchman** "يشير إلى النظام على أساس أنه مجموعة الأجزاء أو المكونات التي تتضافر معا لتحقيق مجموعة من الأهداف"<sup>1</sup>.

وطبقا لهذا التعريف فإن أي نظام سواء كان نظام الحاسبات الآلية أو أيا من تلك النظم التي سبقت الإشارة إليها يتميز بخصائص ثلاثة تتمثل في الآتي :

- مجموعة الأجزاء المادية التي تتضافر معا لتشكّل الإطار العام للنظام.
  - الإجراءات و القواعد التي تربط بين تلك الأجزاء و تحركها و تمنحها الديناميكية اللازمة للتشغيل.
  - الأهداف التي تسعى مكونات النظام و إجراءاته لتحقيقها.
- و بالرغم من أن الإجراءات و القواعد و الأهداف تمثل في مجموعها مكونات معنوية غير ملموسة إلا إن لها نفس الأهمية التي تتصف بها مكونات الأجزاء المادية للنظام. ويمكن توضيح ذلك تفصيلا عند تطبيق تلك الأبعاد على نظام المعلومات المحاسبي.



## المطلب الثاني: مفهوم وخصائص المعلومة.

قبل التطرق لمفهوم المعلومة لابد من معرفة المقصود بالبيانات:

### ➤ مفهوم البيانات:

هنالك عدة تعريفات للبيانات من أهمها:

- " مجموعة من الرموز أو الكلمات التي يتم تجميعها من داخل المشروع وخارجه، حيث تمثل المواد الأولية التي يتم تشغيلها وترتيبها، وإدخال بعض العمليات عليها، بحيث يتم استخراج المعلومات<sup>1</sup>
- " جميع البدائل تعبر عن الواقع من أفراد و أشياء وأحداث ومبادئ
- " ا لبيانات تمثل حقائق وأرقاما تعبر عن مقياس لمشاهدات وأحداث معينة.
- " هي مجموعة من الحقائق أو الرسائل أو الإرشادات أو الآراء أو الاتجاهات " أي أنها تمثل المادة الأولية للمعلومات.
- " هي مفاهيم لغوية أو رياضية أو رمزية متفق عليها لتمثيل الأشخاص والأشياء أو (الأهداف)
- " تعرف البيانات كونها الأرقام والأعداد غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة، أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام)"

ويتضح من التعاريف السابقة أن البيانات هي المادة الأولية من أرقام أو كلمات أو إرشادات أو حقائق جمعت من مصادر متنوعة، سواءً أكانت داخلية أم خارجية، لم تتم معالجتها.

### مفهوم المعلومات:

هناك الكثير من التعريفات التي تناولت مفهوم المعلومات ومن أهمها ما يلي:

- المعلومات هي عبارة عن مجموعة من البيانات، التي قد تمت معالجتها وتحليلها وتلخيصها وتجريبها لتحقيق الأهداف المرجوة منها، واستخدامها في المجالات المختلفة، أي أنها البيانات المجهزة في شكل منظم ومفيد بتسلسل منطقي "هي بيانات منظمة ومعروضة بشكل يجعلها ذات معنى للشخص الذي يتسلمها، وتقدم إضافة للمعرفة الموجودة لديه حول ظاهرة أو حدث أو مجال معين، فالمعلومات تخبر المستخدم بشيء ما لا يعرفه، أو لا يمكن توقعها<sup>2</sup>

"

<sup>1</sup>- الدهراوي، كمال الدين، كامل، سمير، ، نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: الدار الجامعية(1998)،.

<sup>2</sup>- ياسر صادق مطيع وآخرون.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

"بيانات تمت معالجتها وتشكيلها لتعبر عن أحداث ووقائع اقتصادية فعلية، مما يؤكد على أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على اتخاذ القرارات السليمة<sup>1</sup>

" • حقائق أو مدلولات، أو ملاحظات، أو إدراكات، أو أي شيء آخر يصف المعرفة )"

ويتضح من التعريفات السابقة:

• أن المعلومات هي عملية لتحليل البيانات بهدف معالجتها وترتيبها، لتصبح معلومات مفيدة تساعد في عملية اتخاذ القرار في الوقت المناسب.

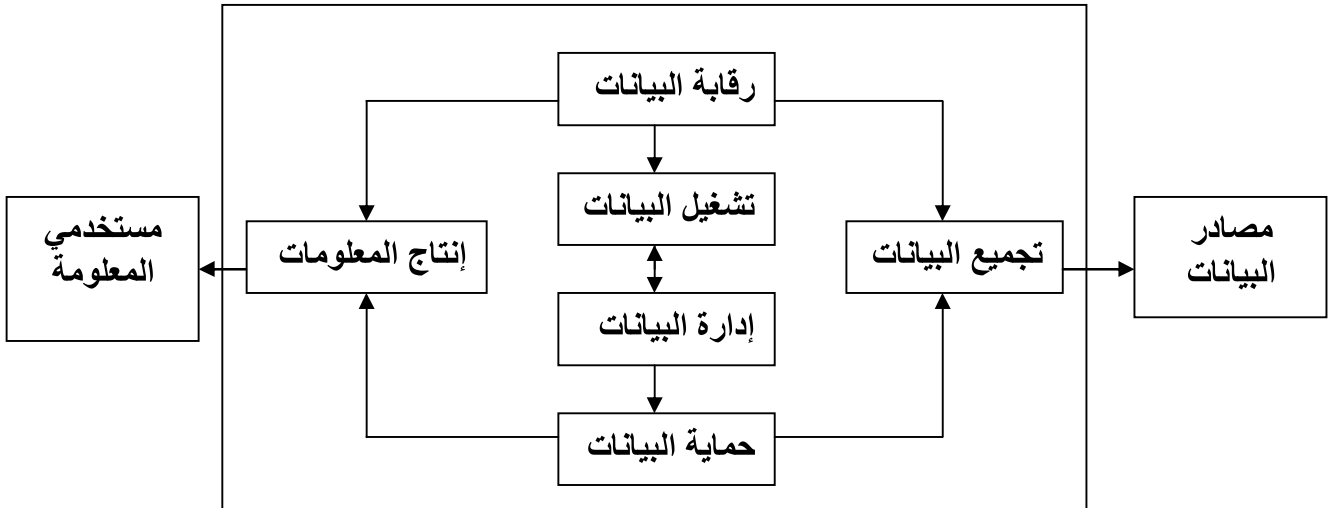
• أن الحصول على المعلومات الدقيقة التي تعبر عن العمليات المالية تساعد متخذي القرارات في اتخاذ القرارات الصحيحة.

• أن المعلومات هي المخرجات لعملية التشغيل على البيانات التي تساعد الوحدة الاقتصادية بالقيام بوظائفها الإدارية والمحاسبية.

تحويل البيانات إلى معلومات:

تتحول البيانات إلى معلومات عبر مراحل النظام المدخلات والعمليات والمخرجات، ويقوم نظام المعلومات المحاسبي بالعديد من الوظائف خلال المراحل الثلاث السابقة، ويعبر الشكل التالي عن أهم عمليات تشغيل البيانات موضحا وظائف ومهام نظام المعلومات المحاسبي.

الشكل رقم (2-2): أهم عمليات تشغيل البيانات موضحا وظائف ومهام نظام المعلومات المحاسبي



المصدر: عبد مقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف: (2004) ص20

<sup>1</sup> - عبد الرزاق محمد قاسم: 2006، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية. ط1، الإصدار الثاني، دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن، ص13.

ويتضح من الشكل السابق أن الوظائف مترابطة وكأنها فرعية متكاملة معا  
أهمية المعلومات:

تكمن أهميتها من شدة الحاجة إليها، لأنها تساعد الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات الصحيحة التي تحقق الأهداف المرجوة، والمعلومات تمكن المدراء ومتخذي القرار من أداء واجباتهم ومسؤولياتهم بشكل سليم ودقيق،

وبالتالي أصبحت المعلومات أكثر أهمية لأنها اعتبرت موارد اقتصادية ذات قيمة، وتحدد قيمتها بمدى ملائمتها من حيث الكم والكيف، والتوقيت في بيئة الأعمال التي يتصف بسرعة التغيير والتطور الدائم في الأهداف والبدائل والوسائل، ويجب أن يكون تدفق دائم للمعلومات ليستطيع متخذو القرار التخطيط والرقابة على الأعمال بالإضافة إلى تحديد نتيجة نشاط وقياس المركز المالي لأي وحدة اقتصادية، " أساسيات في نظم المعلومات المحاسبية.

"كما أن المعلومات مهمة جداً في الوحدة الاقتصادية، لأنها تمكن الإدارة من اتخاذ القرارات السليمة، وتتكفل بتحقيق الأهداف، ولكن يجب أن تتوفر خصائص في المعلومات بحيث تكون مفهومة وصحيحة ودقيقة، حتى يتم استخدامها بإيجابية في اتخاذ القرار، وبذلك تؤدي لنجاح الوحدة الاقتصادية، ويحقق الصفة التنافسية لديها.

#### خصائص المعلومات:

إن المعلومات لها أهمية كبيرة، مما أدى لتوافر خصائص للمعلومات لتحقيق الغاية منها، إن توافر المعلومات الدقيقة والصحيحة تقلل من المخاطرة، وتساعد في عملية اتخاذ القرار ومن أهم خصائص المعلومات :

- **القابلية للفهم:** وتعني أنها تقدم معلومات سهلة الفهم، مما يؤدي لاتخاذ قرار صحيح وفي الوقت المناسب.
- **الدقة:** تعني الحصول على معلومات أكثر دقة من إجمالي المعلومات المنتجة في خلال فترة زمنية محددة.
- **الملائمة:** بأن تكون المعلومات قادرة على التأثير على القرارات التي يتخذها المستفيدون وتساعد متخذي القرار في تقييم الأحداث، ولها القدرة على التنبؤ، وتساعد متخذي القرار من التأكد من صحة توقعاته، وتعطيه المعلومات في الوقت المناسب له، وتساعد في اختيار البدائل المتاحة.
- **الموضوعية:** أي الحصول على معلومات متحيزة أي خالية من التحريف أو التغيير لغرض التأثير على مستخدم المعلومات، وتكون المعلومات لها قدرة على التحقق من صحتها.
- **المصدقية:** أي تكون المعلومات أكثر صدقاً وخالية من الأخطاء المادية، وأن تعبر المعلومات عن المشكلة أو الحدث بطريقة بعيدة عن التحيز، وتكون مكتملة وغير مزيفة أو مضللة أي أن المعلومات صحيحة وحقيقية.
- **الشمول:** أن تكون المعلومات كاملة تغطي جميع اهتمامات مستخدميها، أي تغطي جميع جوانب الحالة ومعالجتها حتى يستطيع متخذ القرار أن يتخذ القرار السليم وفي الوقت المناسب.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

المرونة: وتعني مرونة المعلومات أي إمكانية استخدامها لأكثر من مرة واحدة، ويمكن الاستفادة منها في مجالات متعددة<sup>1</sup>

"قابليتها للنقل، والنمو مع الاستخدام."

"• قابليتها للتقوية والفرز، وسهولة الاستخدام."

ترى الباحثة أن الحصول على المعلومات الصحيحة والسليمة يجب أن تتصف بما يلي:

- أن تعبر المعلومات عن المشكلة أو الحدث أو الموضوع المطلوب بصدق ودقة.
- أن تكون المعلومات موضوعية، تتوافر فيها القدرة على التحقق من صحتها.
- أن تكون المعلومات حيادية وغير متحيزة.
- أن تكون مكتملة، وغير مزيفة أو مضللة.

• أن تكون المعلومات صحيحة ودقيقة، فلا تحتوي على معلومات وهمية أو خاطئة، لكي تساعد متخذي

القرارات في التوفيق بين المعلومات والأحداث التي تعبر عنها

**مصادر المعلومات:** إن أهم ما يتعلق بالمعالجة الآلية وطبيعة عملها هو إمكانية الحصول على المعلومات من عدة مصادر، ولكن علينا التأكد من مصادر المعلومات لما لها من أهمية حتى لا تنشأ المشاكل، ومن أهم المصادر<sup>2</sup>

**مصادر داخلية:** تنقسم المصادر الداخلية إلى قسمين:

**1- المصادر الأولية:** هي عبارة عن بيانات تجمع لأغراض البحث العلمي مثل:

أ. الملاحظة:

ب. التجارب:

ج. البحث الميداني.

د. التقدير الشخصي:

**2- المصادر الثانوية:** هي بيانات جمعت لغرض ما، مثل الدوريات العلمية، والأطروحات الجامعية، والدراسات الإحصائية، والدراسات والبحوث العلمية.

**-المصادر الخارجية:**

هي معلومات صادرة من الأفراد والجامعات خارج الوحدة الاقتصادية، وهي أيضاً معلومات صادرة من النظم

العليا في المجتمع، مثل السلطات الحكومية والهيئات. مثل:

- المطبوعات المنشورات

- الأجهزة الحكومية

➤ **مراحل إنتاج المعلومات:** تمر البيانات وهي المواد الخام لإنتاج المعلومات بعدة مراحل لتحصل على المعلومات المفيدة التي تساعد في اتخاذ القرار السليم ومن أهم هذه المراحل<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> أبو زيد، يوسف، تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على الإطار الفكري ونظرية المحاسبة-(2000) (بدون دار النشر و بلد النشر)

<sup>2</sup> مصطفى، صادق، السحيري، الهادي، المحاسبة في المنشآت الخدمية،(1992) ص13. (بدون دار النشر و بلد النشر)

<sup>3</sup> Robert, 1992

- مرحلة تجميع البيانات وتسجيلها ورصدها حتى تصل مرحلة المعالجة.
- مرحلة المعالجة والتشغيل: وفي هذه المرحلة يتم تحويل المواد الخام وهي البيانات إلى معلومات مفيدة، ثم يتم تخزينها في ذاكرة النظام للاستفادة منها في الوقت المحدد لها، وهذه المرحلة تحتوي على:
  - مراحل فرعية<sup>1</sup>:
    - مرحلة التحقق: يتم فحص البيانات والتأكد من صحة ودقة تسجيلها.
    - مرحلة التصنيف: وهي تبويب البيانات حتى تصبح ذات معنى عند استخدامها.
    - مرحلة الترتيب: وهي مرحلة ترتيب وتتابع البيانات بشكل متسلسل ومنطقي.
    - مرحلة التلخيص: وهنا يتم تجميع البيانات المبوبة والمرتبة لإعدادها قبل معالجتها وتشغيلها.
    - مرحلة العمليات التحليلية: وفي هذه المرحلة يتم إجراء عمليات التشغيل والمعالجة على البيانات.
    - مرحلة التخزين: وفي هذه المرحلة يتم تخزين المعلومات في ذاكرة النظام للوقت المناسب.
    - مرحلة الاسترجاع: وفي هذه المرحلة يتم استرجاع البيانات التي تم تخزينها للاستفادة منها.
    - مرحلة التوصيل: وفي هذه المرحلة يتم توصيل المعلومات للمستخدمين منها، سواء أكانوا داخل الوحدة الاقتصادية كالإدارة أم خارج الوحدة الاقتصادية كالجهاز الرسمية الدائنة.

### المطلب الثالث: مفهوم وعناصر نظام المعلومات.

#### مفهوم نظام المعلومات:

ومن العرض السابق لمعاني المصطلحات " المحاسبة، والمعلومات، والنظام" يمكن أن يساعد على وضع تعريف محدد لنظام المعلومات المحاسبي، ويعرف نظام المعلومات المحاسبي (AIS) بذلك على أساس انه "هيكل متكامل داخل الوحدة الاقتصادية يقوم باستخدام الموارد المتاحة والأجزاء الأخرى لتحويل البيانات الاقتصادية إلى معلومات محاسبية بهدف إشباع احتياجات المستخدمين المختلفين من المعلومات"<sup>2</sup>

ونظرا لتعدد التعاريف التي قدمت لنظم المعلومات واختلفت هذه التعاريف باختلاف الخلفية العلمية والعملية لمقدميها، ويمكن فيما يلي عرض بعض التعاريف:

<sup>1</sup> - الدهراوي، كمال الدين، كامل، سمير، (1998) نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية: الدار الجامعية، ص13.

<sup>2</sup> - SOUAMES Ahmed 1992 : Grandes axes du Système d'information, en vue du pilotage de l'économie national, Alger, p5.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

1- يعتبر نظام المعلومات مجموعة الوسائل والاتصالات التي تضمن القياس، والمراقبة، التخزين، المعالجة وتوزيع المعلومات من أجل توفيرها في المكان والوقت وبالشكل المناسب، في حين يعتبر البعض أن أنظمة المعلومات هي أنشطة المشروع التي تنطوي على تجميع وتصنيف وتبويب وتوزيع البيانات<sup>1</sup>.

2- كما يعتبر نظام المعلومات على أنه تلك الذاكرة الضخمة، التي تسعى إلى خدمة صانعي القرار ومختلف مستعملي المعلومات، بحيث تكون قادرة على إحاطتهم بالوضع الحالية للمؤسسة، وكذلك الأحداث التاريخية التي تمهمم والتي قامت بتسجيلها<sup>2</sup>

3- اعتبرت نظم المعلومات كذلك على أنها، مجموعة الإجراءات التي يتم من خلالها تجميع أو استرجاع، تشغيل، تخزين ونشر المعلومات، بغرض دعم عمليات صنع القرار وتحقيق الرقابة داخل المنظمة

4- واعتبر كذلك على أنها مجموعة من الإجراءات المنظمة التي يمكن من خلال تنفيذها، توفير معلومات تستخدم لدعم عمليات صنع القرار والرقابة في المنظمة.

➤ وباستعراض التعريفات السابقة لنظم المعلومات، نستطيع استخلاص أهم السمات والمواصفات التي تميزها:

-نظام المعلومات هو مجموعة من الإجراءات التي تحدد كيفية معالجة البيانات الخام من أجل إخراجها في شكل معلومات صالحة لاتخاذ القرارات.

-يتولى نظام المعلومات جمع ومعالجة البيانات، ثم تخزين المعلومات وتوزيعها بعد رصد مختلف الاحتياجات؛  
-أن العنصر البشري يعتبر أحد المكونات الأساسية في نظام المعلومات، لأن هذه الأخيرة تنتج وتستخدم بواسطة العنصر البشري في المؤسسة، كما أن هذا العنصر في الجهة المقابلة يقوم بصنع القرار وممارسة النشاط، المبنيان على أساس المعلومات المتولدة من هذا النظام؛

- أن نظام المعلومات هو أحد الأنظمة الفرعية، بحيث يستمد مدخلاته من البيانات من العديد من المصادر الداخلية والخارجية، كما أن مخرجات نظام المعلومات تستخدم في عمليات اتخاذ القرارات وعمليات الرقابة التي تمارس عبر المؤسسة، سواء من أطراف داخلية أو خارجية.

لقد وجدت من خلال الأبحاث أن مفهوم نظم المعلومات تتكون من مجموعة متنوعة من المفاهيم العلمية، التي تشكل عنوانا واحدا، وتوفر احتياجات المستفيدين من المعلومات لتساعدهم للقيام بأعمالهم بكفاءة وفعالية ومن أهم هذه التعاريف ما يلي:

"• أنه مجموعة من المكونات الأساسية المترابطة التي تتفاعل مع بعضها البعض وفقاً لإجراءات وقواعد منطقية، وفي حدود إطار معين لتحقيق هدف أو أهداف محددة"<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - أحمد رجب عبد العال: المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1992ص13.

<sup>2</sup> - DOURNEAU J. P. 9/1989 : Pertinence Et Amélioration des Systèmes d'information comptable, in R.F.C.N° 204 , Paris, p63.

<sup>3</sup> - الصعيدي، إبراهيم، جبر، سيد محمد، مبادئ النظم المحاسبية، 1998 ص27.(بدون ذكر بلد النشر)

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

" هو عبارة عن مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر، الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات ..... الخ ( وتعمل لوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف والقيود البيئية المحيطة)<sup>1</sup>"

" إطار عام يتضمن مجموعة من العناصر المترابطة والتي تتفاعل سويًا في جزء أو مجموعة من المفاهيم والمبادئ والقواعد، وطبقًا لسلسلة من الإجراءات، وباستخدام مجموعة من الأساليب لتحقيق هدف عام"  
" مجموعة من المكونات أو العناصر التي تتعلق ببعضها وتتجه نحو تحقيق هدف مشترك، ويجب أن تكون هذه المكونات أو العناصر كل على حده، فالعلاقة بين عناصر النظام هي الرابطة التي تربطها معًا نحو تحقيق هدفها المشترك"<sup>2</sup>

• هو مجموعة من الأفراد والإجراءات والمواد التي تقوم بجمع ومعالجة وتقديم المعلومات داخل الوحدة الاقتصادية<sup>3</sup>

• أنه مجموعة من النظم الفرعية التي توفر احتياجات المستفيدين من المعلومات التي تمكنهم من تخطيط وتوجيه وتقويم وتنسيق ومراقبة أعمالهم بكفاءة واقتصاد<sup>4</sup> وبالتالي يتضح لنا أن النظام عبارة عن كيان متكامل يتكون من إجراءات وعناصر متداخلة، وتقوم فيما بينها علاقات متبادلة، من أجل أداء وظائف وأنشطة حتى يستطيع النظام من تحقيق النتائج المطلوبة فيه.

أما من الناحية الفنية فإنه مجموعة من الإجراءات التي تقوم بجمع واسترجاع وتشغيل وتخزين وتوزيع المعلومات لتدعيم اتخاذ القرارات "<sup>5</sup>

بالإضافة إلى تدعيم القرارات والتنسيق والرقابة، كما أنه يساعد المديرين والعاملين في تحليل المشاكل وتطوير المنتجات المقدمة وخلق منتجات جديدة.

ومن التعاريف السابقة نستنتج أنها تحتوي على عدة مبادئ أساسية من أهمها:

- أن النظام يتكون من مجموعة من العناصر أو الأجزاء.
- الأجزاء والعناصر التي يتكون منها النظام يعتمد كل منها على الآخر، وفق قواعد محددة.
- مجموعة الأجزاء والعناصر التي تتفاعل وتتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة.

<sup>1</sup> - هلال، حسين، تصميم وتقييم نظم المعلومات المحاسبية، ورشة عمل، مصر، (2004) ص3

<sup>2</sup> - غراب حجازي، 1988.

<sup>3</sup> - brien, 1990 :18

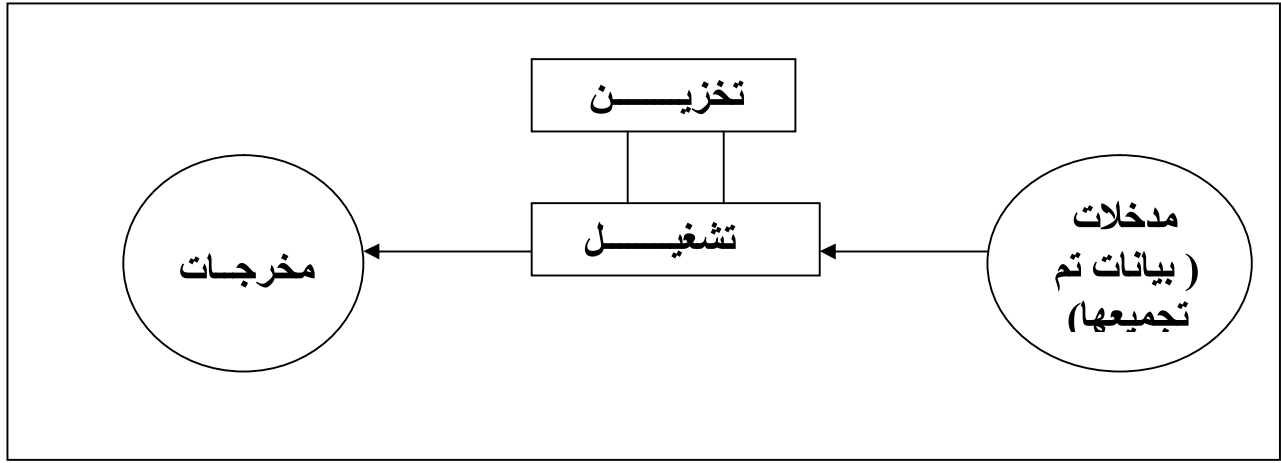
<sup>4</sup> - Raymoncl.1993, P4.

<sup>5</sup> - البكري سوني، مسلم علي " مقدمة في أنظمة المعلومات الإدارية، الإسكندرية. (1995) ص5

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

يتكون النظام من عناصر ومكونات محددة تتصل بعلاقات اعتمادية متبادله وأهداف وغايات مشتركة. وفي ضوء هذا المفهوم يعتبر المشروع نظاماً هدفه إنتاج وتوليد المعلومات، بقصد تقديم خدمة لمراكز اتخاذ القرارات في الوحدة الاقتصادية لتحقيق هدف أو أهداف مشتركة. من هذه التعريفات المختلفة نستطيع أن نلخص بالتعريف التالي لنظام المعلومات "أنه نظام من الأنظمة الأخرى الموجودة بالمشروع يقوم بمهمة تجميع البيانات وتحويلها إلى معلومات حسب إجراءات وقواعد محددة تساعد بها الغدارة وفئات أخرى في اتخاذ القرارات التي تتعلق بالتخطيط والرقابة. والعناصر الرئيسية لنظام المعلومات هي تجميع البيانات وتشغيلها وتخزينها واسترجاعها وتحويلها وذلك كما هو مبين في الشكل التالي:

### الشكل رقم (2-3): العناصر الرئيسية لنظام المعلومات



المصدر: د. صلاح الدين عبد المنعم مبارك، إقتصاديات نظم المعلومات الحاسوبية والإدارية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، (1999) ص 51

### خصائص نظام المعلومات:

- ✓ كما أنه يجب أن يتوفر لكل نظام معلومات خصائص معينة من أهمها<sup>1</sup>
- ✓ أن يكون النظام في داخل الوحدة الاقتصادية واضحاً، وتتوافر فيه درجة معقولة من الإقناع بأهميته وفائدته، بحيث يتمكن العاملون في الوحدة الاقتصادية من فهمه وتوفير إمكانية تحقيق أهدافه.
- ✓ يجب تصميم النظام لخدمة الوظائف والنشاطات التي تقوم بها الوحدة الاقتصادية، وتظهر الأهمية في وظيفتي التخطيط والرقابة، بحيث يساعد في التنسيق بين الوحدات التنظيمية، وأيضاً يمكن متخذي القرار من اتخاذ القرار السليم وفي الوقت المناسب.

<sup>1</sup> - البكري سوني، مسلم، علي " مقدمة في أنظمة المعلومات الإدارية(مرجع سبق ذكره)



## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

- ✓ أن يكون النظام بسيطاً سهلاً فهمه ويوضح مصادر البيانات بشكل منظم، ويساعد في تدفق المعلومات في مراكز اتخاذ القرارات.
- ✓ أن تتوفر في النظام المرونة بحيث يستطيع مواكبة التطورات والتغيرات التي تحدث، ويساعد في تحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية والتزاماتها.
- ✓ يوجد علاقة بين النظام ونظم المعلومات الأخرى في الوحدة الاقتصادية، حتى يستطيع تحقيق أفضل النتائج لخدمة وظائف التخطيط والتنفيذ والرقابة، ويستطيع توفير معلومات لمتخذ القرار لتحقيق الترابط بين النظم الفرعية والوظائف المختلفة، ويمكنه من إدارة وتشغيل الجهود الإدارية والمالية كنظام واحد من خلال التحليل التفصيلي للعمليات المحاسبية والإدارية.
- ✓ أن يكون النظام قادراً على الإيفاء باحتياجات متخذ القرار، من حيث ارتباطه بنظام الرقابة الداخلية ومتابعة أي انحراف في الأهداف.
- ✓ أن يوفر النظام القدرة على التعديل وفقاً للظروف الناتجة من التفاعل مع البيئة، وإمكانية ملائمتها وفعاليتها في اتخاذ القرار، وذلك يساعد في تقييم العمل وتحديد القصور والانحراف والوصول لنتائج سليمة.

### عناصر نظم المعلومات: هناك عدة عناصر للنظم أهمها<sup>1</sup>

- 1- المدخلات:** هي جميع الموارد التي يتم إدخالها للنظام لتحويلها لمعلومات مفيدة، أي تزود النظام باحتياجاته من عناصر مواد خام وطاقة وجهود بشرية ومادية أو بيانات وغيرها.
- 2- المعالجة:** وهي عبارة عن جميع النشاطات التشغيلية التي تتم على المدخلات بغرض تحويلها إلى مخرجات مفيدة، تساعد متخذي القرارات في اتخاذ قراراتهم السليمة.
- 3 - المخرجات:** هي النتائج النهائية المترتبة من إجراء العمليات والنشاطات التحويلية للنظام، وتختلف باختلاف النظام.
- 4- التغذية الراجعة:** هي عبارة عن معرفة الانحرافات وتحديدتها من خلال عملية التشغيل، وهي تمثل مدى استجابة النظام لمتطلبات البيئة المحيطة به لأي مستجدات، أي قياس جودة المخرجات وتعديلها.
- 5- الرقابة:** هي التأكد من أن النظام حقق أهدافه من خلال مقارنة النظام بما هو مخطط بالنتائج الفعلية.

### حدود النظام:

للنظام حدود مميزة متمثلة في الخطوط المحددة له، وتفصله عن البيئة التي يعمل بها، غالباً ما يكون صعب الفصل بين النظام وبيئته، ووجود حدود واقعية للنظام يمكنها من تحديد أنواع المخرجات والمدخلات والحدود، وتظهر النظام كوحدة واحدة متميزة في البيئة.

<sup>1</sup>- إسماعيل السيد، " نظم المعلومات لإتخاذ القرارات الإدارية، ، (بدون دار النشر) الإسكندرية (1990) ص2.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

نظام المعلومات الفعال هو النظام الذي يوفر احتياجات متخذي القرار من المعلومات المطلوبة، كما يقوم بتجميع وتجهيز وتخزين واسترجاع المعلومات المهمة لتلبية احتياجات متعددة ومتنوعة، وهذا النظام يكون قادراً على توصيل المعلومات في الوقت المناسب.

### المطلب الرابع: الخصائص الأولية لنظام المعلومات.

تمثل الخصائص التالية الصفات الأساسية الواجب توافرها في النظام السليم للمعلومات كما بينها<sup>1</sup>

#### 1-توافق النظام مع البيئة المحيطة به:

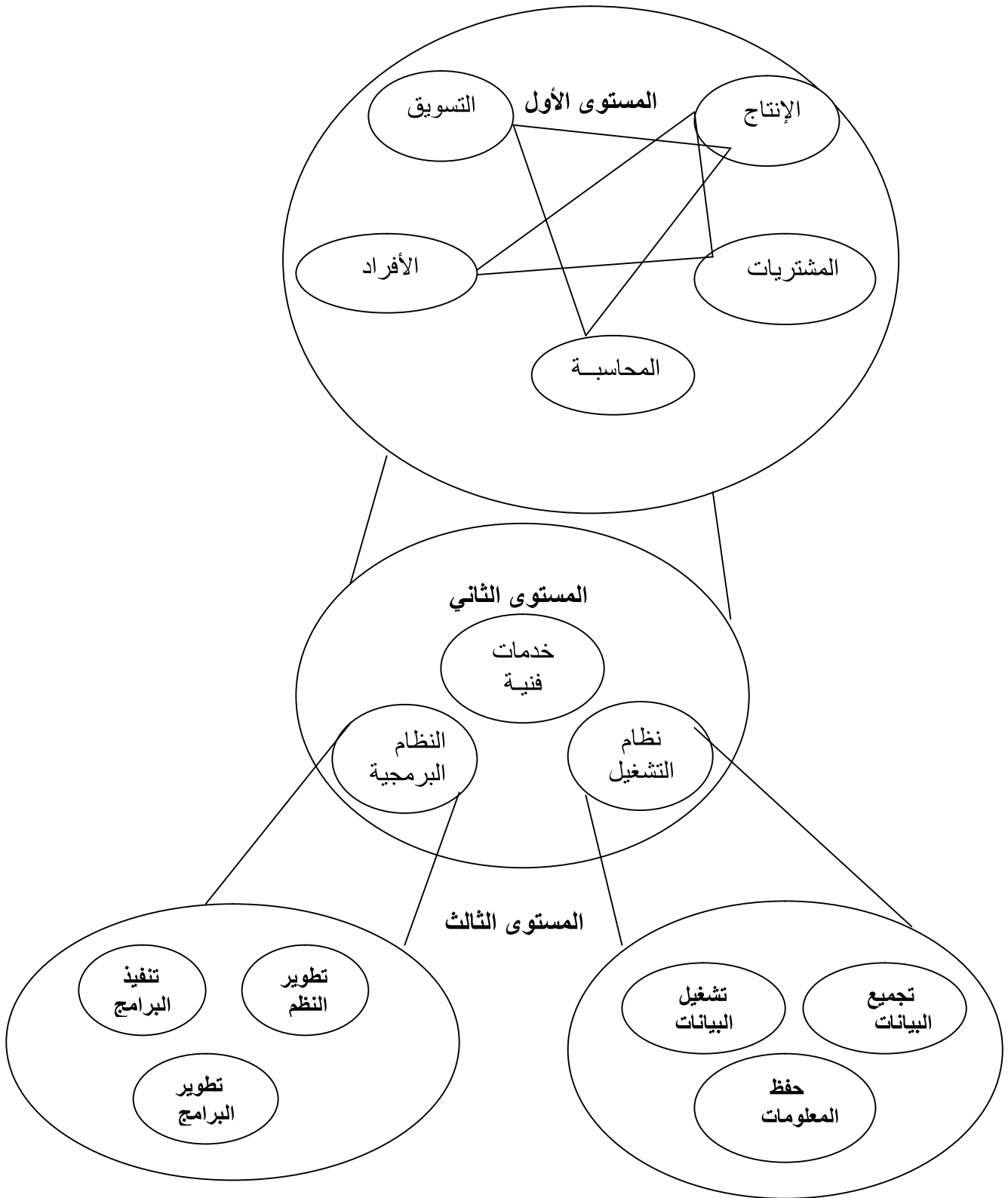
إن تفاعل مكونات النظام مع بعضها البعض داخل حدود النظام هو أمر ضروري حتى تتم عمليات التشغيل اللازمة للوصول إلى المعلومات وتحقيق الهدف من النظام ولكن ذلك لا يمكن تحيّل حدوثه دون أن تكون هناك عناصر مرتبطة بالبيئة المحيطة بالنشاط تتمثل في المدخلات (ليانات عن الواقع و الأنشطة الاقتصادية للمشروع) وفي المخرجات (المعلومات عن نتائج هذه الأنشطة لمستخدميها) وعلى ذلك فإنه يجب عند تعميم نظام المعلومات وتطويره مراعاة الظروف البيئية التي يعمل فيها النظام سواء من حيث نوعية المدخلات والمخرجات واحتياجات مستخدميها.

#### 2-تسلسل مستويات النظم والنظم الفرعية:

إن نظام المعلومات المحاسبي هو جزء من النظام الشامل للمعلومات الذي يحتوى على وفيه يتضح موقع النظام - مجموعه من الأنظمة الفرعية الأساسية راجع شكل(2-4) وفيه يتضح موقع النظام الفرعي للمعلومات الحاسوبية(مستوى 1) من الأنظمة الفرعية الأخرى للمعلومات كنظام المعلومات عن النتائج وعن التسويق والمشتريات و الأفراد... الخ ويتكون النظام الفرعي للمعلومات الحاسوبية من مجموعه من الأنظمة الفرعية الوسطى (مستوى 2) و التي تشمل الخدمات الفنية ونظام التشغيل الآلي ونظام البرمجة والنظم ويشتمل كل من النظامين الآخرين على أنظمة فرعية (مستوى 3) ويعتبر هذا التسلسل أمراً حيويّاً عند تصميم النظام وتطويره فهي تمثل أساس التفاعل بين الأنظمة الفرعية سواء على المستوى الواحد أو على المستوى الأعلى أو الأدنى ضماناً لديناميكية النظام و توازنه الداخلي.

<sup>1</sup> - الصعدي، إبراهيم، جبر، سيد محمد، مبادئ النظم الحاسوبية، (بدون دار النشر، بلد النشر)،(1990) ص28.

الشكل (2-4): مستويات النظم والنظم الفرعية



## المبحث الثاني: معلومات أساسية عن نظام المعلومات المحاسبي

### المطلب الأول: ماهية نظام المعلومات المحاسبي.

#### مفهومه:

يعتبر نظام المعلومات الحاسوبية أحد المكونات الرئيسية لنظام المعلومات الإدارية. وينحصر الفرق بينهما في كون أن الأول يختص بالبيانات و المعلومات الحاسوبية بينما يختص الثاني بكافة البيانات و المعلومات و التي تؤثر على نشاط المؤسسة . و أن نظام المعلومات المحاسبي كأجزاء من نظم المعلومات الرئيسي في المؤسسة ، يجب أن يؤدي واجبه في عملية دعم المعلومات الحاسوبية التي تشكل المخرجات النهائية له في شكل تقارير مالية تفيد في عملية التقييم و اتخاذ القرارات.<sup>1</sup>

و قد تعددت الدراسات و الأبحاث التي اهتمت بتعريفات نظام المعلومات المحاسبي التي تحمل في العديد من وجهات النظر و فيما يلي سيتم تقديم عرض لأهم هذه التعاريف : يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتوصيل (analyze) وتحليل (process) ومعالجة (classify) وتبويب (accumulate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (communication) كالجهاز الحكومية والدائنين والمستثمرين و إدارة المؤسسة.<sup>2</sup>

#### وظائف نظام المعلومات المحاسبي :

يؤدي نظام المعلومات المحاسبي مجموعة من الوظائف ضمن المنظمة تلخص هذه الوظائف كما أشار إليه (ع.م.قاسم، 2006) في أربع وظائف رئيسية هي :

- جمع وتخزين البيانات المتعلقة بأنظمة وعمليات المنشأة بكفاءة وفعالية .

- معالجة البيانات عبر عمليات الفرز والتصنيف التلخيص... الخ.

- توليد معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات.

- تأمين الرقابة الكافية التي تضمن تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنظمة الأعمال بدقة.<sup>3</sup>

نظام المعلومات المحاسبي له المواصفات الخاصة بنظم المعلومات بصفة عامة كما انه له مواصفات متميزة عن بقية نظم المعلومات، وهذه الملامح ترتبط بالوظيفة الحاسوبية. فنظام المعلومات المحاسبي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية. ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية مثل قيمة

<sup>1</sup> - ناصر محمد علي المهجلي، خصائص المعلومات الحاسوبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة- الجزائر - 2009.

<sup>2</sup> - حسين بالعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، جامعة محمد بوضياف-المسيلة- الجزائر. 2009، ص30

<sup>3</sup> - عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات الحاسوبية، طبعة 1، الإصدار الثاني دار الثقافة للنشر والتوزيع- عمان

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

المبيعات للمستهلكين رغم أن البيانات قد تكون غير مالية مثل عدد ساعات العمل وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية. وفي جانب المخرجات فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مستندات و تقارير و قوائم وبعض المعلومات

الأخرى المعبر عنها في صورة مالية. وهذه المعلومات المالية تمثل عمليات تسجيل كم من الأرباح تحققت ومعلومات رقابية ماهو مقدار المدفوعات مقارنة بالميزانية و معلومات لاتخاذ القرارات التكاليف و المنافع الخاصة بمنتج جديد.

### المطلب الثاني: المحاسبة كنظام للمعلومات المحاسبية.

#### دور المحاسبة كنظام للمعلومات:

وبما أن دور المحاسبة لم يعد قاصراً على تداول وتجهيز البيانات المحاسبية التاريخية اللازمة لتصوير القوائم المالية التقليدية ، بل امتد ليشمل تزويد إدارة الوحدة الاقتصادية بالمعلومات المالية وغير المالية المفيدة في تغطية احتياجاتها في نواحي متعددة، وأخذت تهتم بالأحداث الحاضرة والمستقبلية وإعداد التفسيرات والتحليلات اللازمة و المساعدة في وظائف التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الخاصة.<sup>1</sup>

وقد اهتمت الهيئات والجمعيات العلمية المعروفة بتوضيح دور المحاسبة كنظام للمعلومات ، حيث حثت الجمعية الأمريكية للمحاسبة ( The American Accounting Association ) على ضرورة تطوير البحوث المحاسبية لتشمل طرق تطوير نظم المعلومات لسد احتياجات الإدارة ، معتبرة البحث العلمي في مجالات نظم المعلومات يقع تماماً داخل إطار البحث المحاسبي حيث اعتبرت المحاسبة نظاماً للمعلومات من حيث تعاملها بنفس مشكلات نظم المعلومات الشاملة للإدارة وقيامها بعمليات استقبال البيانات وتسجيلها وتخزينها واسترجاعها وتشغيلها ونقلها وعرضها لتستخدم في ترشيد القرارات.

إن أداء المحاسبة دورها في تحليل وتسجيل وتبويب وتلخيص وتفسير العمليات المالية، يجعل منها نظام معلومات متميز، ويمثل هذا النظام شبكة من الإجراءات المحاسبية المترابطة مع بعضها البعض، لكي يتم إعدادها بشكل متكامل، بغرض تحقيق أهدافها، فهي تقوم بجمع البيانات من مصادرها المختلفة وتحويلها لمعلومات، ويمكن توصيلها إلى قاعدة واسعة لتخذي القرارات، ولقد أوضحت جمعية المحاسبين الأمريكية، أن المحاسبة تمثل فعلاً نظام معلومات، وهي تطبيق لنظرية المعلومات التي تهتم بمشاكل كفاءة العمليات الاقتصادية، وهي تمثل الجزء ( الأكبر من نظم المعلومات التي تمتد لتخذي القرارات بالمعلومات). بشادي، وآخرون 1993

وأيضاً عرفت بأنها نظام متكامل في معالجة المعلومات الذي يهتم بتحديد وقياس الأحداث الاقتصادية، التي يكون لها تأثير على المنشأة وتقديم تلك الأحداث إلى متخذي القرارات، بعد تفسيرها وتحليل نتائجها)، وترى الباحثة أن المحاسبة سواء كانت نظام معلومات متكامل، أو نظام جزئي فهي تسعى لتحقيق أهداف منها:

<sup>1</sup>-Prof .: kasim M.Ibrahim Alhubaity & Prof. : Zetad H. Yahya Alsaqah  
[www.infotecgaccountants.com/phpBB2/index.php](http://www.infotecgaccountants.com/phpBB2/index.php)

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

-المساعدة في تحديد نتائج العمليات المالية في الوحدة الاقتصادية، عن طريق تحديد وقياس المعلومات الكمية والمالية، التي تتعلق بنشاط الوحدة الاقتصادية، وإعداد التقارير المالية لها عن فترة زمنية معينة.

- تتبع أصول والتزامات الوحدة الاقتصادية، وقياس المركز المالي بتاريخ معين، عن طريق مسك الحسابات.
- تساعد الإدارة على ممارسة عملها والقيام بوظائفها من تخطيط وتنسيق ورقابة، واتخاذ قرارات.
- ومن التعاريف السابقة يمكن أن نوضح نظم المعلومات المحاسبية في أي وحدة اقتصادية.
- أن النظام المحاسبي يعمل على إنتاج معلومات مالية كمية.
- أن النظام المحاسبي يتوفر في كل المؤسسات الاقتصادية سواء كانت ربحية أو غير ربحية.
- أن المعلومات المحاسبية الصادرة عن النظام المحاسبي تساعد مستخدميها المعنيين بها.

ومن أهم تعاريف نظم المعلومات المحاسبية أنه أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع وتوصيل (analyze) وتحليل (process) ومعالجة (classify) وتبويب (accumulate) المعلومات المالية الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (communication) كالجهاز الحكومية والدائنين والمستثمرين (وإدارة المؤسسة)

### ➤ المحاسبة كنظام للمعلومات في خدمة الوحدة الاقتصادية:

نتيجة للتطورات الكبيرة التي حدثت في المجال الاقتصادي في نهاية القرن التاسع عشر والتي أدت إلى ظهور المجتمعات الصناعية التي تمتاز بالإنتاج الكبير وتعدد أنماطه.<sup>1</sup> وتهتم محاسبة التكاليف بنماذج تبين إحداث وظروف الماضي قرارات وخطط وموازنات ومعايير وضعت في الماضي وحقائق وأحداث تمت في الحاضر، ويمكن أن نخدم في المستقبل والذي عادة ما يكون قريباً. وتهدف محاسبة التكاليف إلى مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات اللازمة بشأن عمليتي التخطيط والرقابة عن طريق تقديم المعلومات اللازمة لذلك ، إلا أن قصورها في المساعدة في حل المشكلات الكبيرة التي تتعلق بالقرارات المستقبلية وتخطيطها بسبب المدى المستقبلي القصير الذي تغطيه قد تطلب من المحاسبة أن تطور من أساليبها التي تساعد إدارة الوحدة الاقتصادية في اتخاذ القرارات المبنية أساساً على متغيرات وخفايا المستقبل وتطوراته ، ومن هنا كان ظهور المحاسبة الإدارية استجابة لحاجة الإدارة العلمية الحديثة إلى نوعية معينة من المعلومات المحاسبية اللازمة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، وكذلك للمساهمة بدور أكبر في حل المشكلات الإدارية التي يمكن أن تواجهها إدارة الوحدة الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس أخذت توصف المحاسبة الإدارية بأنها : امتزاج عملي بين المحاسبة والإدارة والعامل المشترك بينهما يتمثل في اتخاذ القرارات.

وطبقاً للدور الذي أصبحت تلعبه المحاسبة في هذه المرحلة جنباً إلى جنب مع إدارة الوحدة الاقتصادية فإن هدفها قد أصبح موجهاً إلى خدمة الوحدة الاقتصادية من خلال ما توفره من بيانات مالية وغير مالية بهدف

<sup>1</sup> Prof .: kasim M.Ibrahim Alhubaity & Prof. : Zetad H. Yahya Alsaqah  
[www.infotecgaccountants.com/phpBB2/index.php](http://www.infotecgaccountants.com/phpBB2/index.php)

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

مساعدة إدارة الوحدة الاقتصادية في القيام بوظائفها الأساسية من تخطيط ورقابه إضافه إلى ما تقدمه عن الأحداث التاريخية.<sup>1</sup>

ومن خلال ما تقدم يتبين أن دور المحاسبة في الوحدة الاقتصادية لم يعد قاصرا على القياس المحاسبي في الوحدة الاقتصادية بصورة إجمالية وإنما امتد ليشمل تحليل هذه المعاملات بصورة مالية وغير مالية وتوصيل المعلومات اللازمة إلى مستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات التي تخدم أهداف الوحدة الاقتصادية ككل. وعليه فإن وظيفة المحاسبة قد ازدادت أهميتها داخل الهيكل الإداري للوحدة الاقتصادية في هذه المرحلة وأخذت تتدفق إليها البيانات المتعلقة بالعمليات المالية وغير المالية للإدارات والأقسام المختلفة بالوحدة الاقتصادية وتتدفق منها المعلومات المناسبة والمفيدة إلى كافة الإدارات والأقسام لنسترشد بها عند اتخاذ القرارات المختلفة.

### المطلب الثالث: أهداف نظام المعلومات المحاسبي.

#### أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات مستخدمي مختلفين، فقد يكون المستخدمون داخليين يعملون في كافة المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية، أو خارجيين كالعملاء والجهات الحكومية وغيرهم.<sup>2</sup>

ويجب أن تتوفر في نظم المعلومات ما يلي:

- توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام.
- توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار.
- توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الإدارة.
- توفير المعلومات اللازمة للرقابة على الوظائف والإدارات.

#### -تحويل البيانات إلى معلومات:

لكي يقوم النظام بتحويل البيانات إلى معلومات يجب أن يقوم بالتالي:

1 تجميع بيانات

2 معالجة البيانات

3 إدارة البيانات

4 رقابة البيانات

5 توفير معلومات

وبالتالي فإن نظم المعلومات المحاسبية تستطيع تحقيق أهدافها من خلال المقومات الأساسية، ومن أهمها:

- الوحدة الاقتصادية التي تهتم بنظم المعلومات تقوم بتسجيل عملياتها المالية، ومسك حساباتها.

<sup>1</sup> - Prof. : kasim M.Ibrahim Alhubaity & Prof. : Zetad H. Yahya Alsaqah (opt-cit)

<sup>2</sup> - ديبان، السيد عبد المقصود وآخرون، في تصميم نظم المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر (1993)، ص10

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

• مجموعة الإجراءات المحاسبية، التي تمثل الأسلوب الذي يمكن بواسطته تحقيق العمليات المتبادلة بين الوحدة الاقتصادية والغير، حيث تعتبر نظم المعلومات المحاسبية شبكة وصل بين إجراءات مختلفة ومتكاملة تساعد جميعها

في إنجاز أعمال الوحدة الاقتصادية، والتي تقوم بعدد من الأحداث الاقتصادية مثل العمليات المحاسبية، وهي بمثابة أحداث تعبر عن عمليات تبادل لها قيم اقتصادية مثل بيع المنتجات، واستلام النقدية من العملاء.

- نظم المعلومات المحاسبية تتطلب وجود وسائل لإيصال البيانات والمعلومات، وتعتبر المستندات أداة لإدخال البيانات إلى هذه النظم، وتستخدم لتحقيق عدد من الغايات أهمها:

-أنها تمثل أساسا لاعتماد العمليات المالية.

-أنها تساعد في التأكد من صحة العمليات المنجزة، والمسجلة في الدفاتر والسجلات.

-أنها تعتبر أداة رقابة على العمليات، وتساعد في عملية تويب وتصنيف الحسابات.

• وجود مجموعة من الدفاتر والسجلات التي تسجل فيها كافة العمليات، والبيانات المالية، الواردة في المستندات المؤيدة لها ومثل هذه الدفاتر:

- دفتر اليومية: والتي يتم التسجيل فيه من واقع المستندات.

- دفاتر الأستاذ: والتي يتم الترحيل إليها من واقع دفتر اليومية.

- دليل الحسابات: والذي يمثل أداءه تصنيف المعاملات، ويساعد في الرقابة على الحسابات.

• تنتج نظم المعلومات المحاسبية مجموعة من التقارير تحمل المعلومات، حيث تعتبر التقارير المنتج النهائي لهذه النظم، وتحتوي على معلومات صحيحة ودقيقة، (أيضا يجب أن تقوم هذه التقارير في الوقت المناسب).

### أهداف مستخدمي نظم المعلومات:

يهدف نظام المعلومات المحاسبي إلى توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لتلبية احتياجات مستخدمي مختلفين، فقد يكون المستخدمون داخليين يعملون في كافة المستويات الإدارية بالوحدة الاقتصادية، أو خارجيين كالعملاء والجهات الحكومية وغيرهم (ديبان، آخرون، 2005) ويجب أن تتوافر في نظم المعلومات ما يلي:

• توفير المعلومات اللازمة لإنجاز العمليات والمهام.

• توفير المعلومات اللازمة لتدعيم عملية اتخاذ القرار.

• توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء الإدارة.

• توفير المعلومات اللازمة للرقابة على الوظائف والإدارات.

وبذلك فإن هدف المحاسبة قد أصبح موجهاً لخدمة كل من الجهات الداخلية والجهات الخارجية، وأن هذا الدور الكبير أصبح يتطلب من المحاسبة التعامل مع عدد هائل من البيانات الإجمالية والتفصيلية بهدف تحقيق الغرضين الآتيين بوقت واحد.

1. قياس النتائج الإجمالية للوحدة الاقتصادية كوحدة واحدة واستخدامها لأعداد القوائم المالية، من خلال

القياس المحاسبي للعمليات الاقتصادية التي تؤديها الوحدة الاقتصادية.

2. دراسة التفاصيل المتعلقة بالعمليات التشغيلية والمعاملات المالية للوحدة الاقتصادية وتوصيلها إلى الإدارة -

عن طريق التقارير لاستخدامها في التحليل واتخاذ القرارات الإدارية.



### ➤ المعلومات المحاسبية وشروطها:

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها : كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخلياً.

وبذلك فهي تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تجري على البيانات المحاسبية والتي تستخدم من قبل الجهات الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالوحدة الاقتصادية وبما يحقق الفائدة من استخدامها. وتنشأ الحاجة إلى المعلومات المحاسبية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد اللازمة للنشاط الاقتصادي ، وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات إلى الجهات<sup>1</sup>

وبذلك فإنه ليس من الضروري أن تتحول البيانات المحاسبية إلى معلومات بعد إجراء العمليات التشغيلية عليها أصبحت يرتبط ذلك بتحقيق شرطين مهمين أو أحدهما على الأقل عند استخدامها من قبل متخذ القرار وهما:

1- إن المعلومات الناتجة يجب أن تقلل من درجة عدم التأكد لدى متخذ القرار ، وذلك من خلال تقليل عدد البدائل المتاحة أما متخذ القرار.

2- إن المعلومات الناتجة يجب أن تزيد من معرفة متخذ القرار ، وذلك في حالة عدم تحقيق الشرط الأول ، حيث يمكن الاستفادة من المعرفة المضافة في اتخاذ قرارات أخرى في المستقبل.

أما إذا لم يتحقق ذلك ، فلا يمكن أن يكون ناتج العمليات التشغيلية على البيانات بمثابة معلومات ، أصبحت يمكن اعتبارها " بيانات مرتبة" يمكن خزنها واستخدامها كمدخلات في النظام من جديد.

### المطلب الرابع: مكونات نظم المعلومات المحاسبية.

نظام المعلومات المحاسبي كأى نظام يتكون من مجموعة من العناصر لتحقيق هدفه الذي قام لأجله، هذه العناصر نجملها فيمايلي:

1. المستندات و الأوراق الإثباتية التي تؤيد العمليات المالية التي تحدث في المنشأة الاقتصادية.

2. قواعد البيانات التي تخزن فيها البيانات المالية الخاصة بالعملية المالية.

3 . البرامج التطبيقية الحاسوبية التي تعالج البيانات لتحويلها لمعلومات مفيدة و ملائمة.

4. الإجراءات المحاسبية المرسومة و المكتوبة لتسلسل العمليات المالية في المنشأة.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

5. الأفراد المتعاملون مع واحد أو أكثر من عناصر نظام المعلومات المحاسبي.
6. الوسائل الالكترونية و الاتصالات التكنولوجية المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبي.

و العوامل المؤثرة في نظام المعلومات المحاسبية تكمن في الأفراد القائمين علي هذا النظام وعمليات تجميع البيانات و معالجتها و تخزينها و اتخاذ القرارات بالإضافة للأجهزة و الوسائل المستخدمة هدف نظام المعلومات المحاسبية في الحصول علي المعلومات المحاسبية الداعمة فنظام المعلومات المحاسبي لا تختلف مكوناته كثيراً عن أي نظام معلومات فهو:

نظام مادي ملموس يتطلب مجموعة من الموارد والمكونات الأجزاء المادية مثل وحدة التشغيل، وقاعدة البيانات والإجراءات ووحدة الإدخال والإخراج للبيانات والمعلومات بالإضافة لموارد أخرى ومتنوعة.

### • وحدة المعالجة :

تمثل الوسيلة المادية التي يتم من خلالها تحويل البيانات الأولية إلى معلومات مفيدة قابلة للاستخدام، واتخاذ القرار وذلك من خلال الحاسب أو التسجيل في الدفاتر المحاسبية.

### • قاعدة البيانات :

وتتضمن كل البيانات التي تم تخزينها في السابق سواء على أقراص أو أسطوانات ممغنطة أو سجلات محاسبية.

### • الإجراءات :

تشمل متابعة خطوات معالجة البيانات داخل نظام المعلومات المحاسبي، وذلك من خلال إنجازها عبر الحاسب أو يدوياً.

• وحدات إدخال وإخراج البيانات: وتتضمن الوسائل المستخدمة في تخزين واسترجاع البيانات والمعلومات، سواء تمت عمليات التخزين يدوياً أو عبر الحاسب.

## ➤ عناصر نظم المعلومات المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية.

يوجد هناك عدة عناصر لنظم المعلومات المحاسبية من أهمها:

• الأفراد: هم الأشخاص المختصون بوظائف إعداد النظم، وإعداد البرامج وتشغيلها وأمنها، ويقوم المدير بالإشراف على الوظائف والعمليات المالية) .

• برامج التشغيل: تعتبر برامج التشغيل من أهم عناصر نظم المعلومات المحاسبية.

-البرامج الأساسية وبرامج الرقابة: وهي البرامج المسؤولة عن مراقبة وتنسيق الأنشطة التي تقوم بها المكونات المادية.

-برامج التطبيقات: هي التي توجه وحدة المعالجة المركزية.

• قاعدة البيانات: عبارة عن مستودع جمع البيانات اللازمة لتلبية الاحتياجات من المعلومات وتستخدم

أساليب ترتيب وترميز، حسب الترتيب المخصص للبيانات.

## مبادئ ومقومات نظام المعلومات المحاسبية

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

يقوم نظام المعلومات المحاسبية على عدة مبادئ ومفومات، والتي تدعم فعاليتها ونضمن أساس نظري سليم من أجل الممارسة المهنية.

1- مبادئ نظام المعلومات المحاسبية: يقوم نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المبادئ وهي<sup>1</sup>:

أ- مبدأ التكلفة المناسبة.

ب- مبدأ الثبات في إعداد التقارير.

ج- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير.

د- مبدأ الهيكلة.

هـ- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية.

و- مبدأ المرونة.

ز- مبدأ إعداد التقارير.

وسيتم التطرق لهذه المبادئ باختصار:

أ- **مبدأ التكلفة المناسبة**: يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكاناتها المالية.

ب- **مبدأ الثبات في إعداد التقارير**: إن نظام المعلومات المحاسبية يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية الختامية، معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.

ج- **مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير**: مادام أي نظام لا يعمل تلقائياً بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة و الحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.

د- **مبدأ الهيكلة**: حيث يجب أن يراعى في تصميم نظام المعلومات المحاسبية ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية، والتي تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد كذلك مسار تدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

هـ- **مبدأ الضبط والرقابة الداخلية**: يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة، والتي تضمن دقة وصحة المعلومات المحاسبية، لتكون كقاعدة سليمة في اتخاذ القرارات، وتصدر الإشارة إلى أن مفهوم الضبط الداخلي أضيقت نطاقاً من مفهوم الرقابة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات، وكمثال على الضبط الداخلي يظهر استخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والجرد الفعلي المادي، كما تتطلب الرقابة الداخلية داخل المؤسسة ضرورة وجود خطة تنظيمية

سليمة تحقق الفصل بين الوظائف والمسؤوليات، إضافة إلى تحديد السلطات والمسؤوليات<sup>2, 1</sup>.

<sup>1</sup> - العمري أحمد: طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01، نوفمبر، 2002، ص57-59.

<sup>2</sup> - السيد عبد المقصود دبيان ومحمد الفيومي محمد: تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص28.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

و -مبدأ المرونة: يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التعيرات التي تحدث في المستقبل، ولكن مع مراعاة مبدأ الثبات والاستمرار في عرض البيانات.

ز - مبدأ إعداد التقارير : تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات الحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية والتي تعتبر وسيلة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصادقية كي تكون أساسا للمفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة لاتخاذ القرارات الملائمة.

2- مقومات نظام المعلومات الحاسبية: يعتمد نظام المعلومات الحاسبية على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيما بينها من أجل الحصول على معلومات فعالة في مختلف الاستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن اهم هذه المقومات مايلي<sup>1</sup>:

أ -المستندات

ب -الترميز

ج -دليل الحسابات

د -مكننة العمل المحاسبي

هـ -التقارير

و -دور الرقابة في النظام المحاسبي

أ -المستندات: تمثل العمليات المالية مدخلات نظام المعلومات الحاسبية، والتي يتم تسجيلها في السجلات الحاسبية، ويعتبر توفر المستندات ضروريا كونها هي التي يتم التشغيل بموجبها<sup>2</sup>.

تحكم هذه المستندات مجموعة من المبادئ وهي:

-استخدام أقل عدد من المستندات.

-التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات.

-استخدام عدة صور من نفس المستند.

-منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات.

-يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة. وتعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة هامة للنظام

الحاسبي حيث يعتمد عليها في جمع البيانات والمعلومات.

ب -الترميز: يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز

مفردات كل عنصر عن غيرها، ويحقق الترميز الأغراض التالية:

<sup>1</sup> - لعماري أحمد، المرجع السابق، ص59-62.

<sup>2</sup> - السيد عبد المقصود دبيان، المرجع السابق، ص7-8.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

-تسهيل عملية تجميع المعلومات.

-تسهيل عملية الاتصال والسرعة في إنجاز العمليات.

-تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.

-تسهيل إدخال أنظمة الحاسوب، واعتماد قواعد البيانات

ج -**دليل الحسابات:** يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه عملية اختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، والتي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتسويتها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا وأرقاما مميزة لكل منها.

د -**مكننة العمل المحاسبي:** نظرا للتطورات الحديثة والثورة التي يشهدها مجال المعلوماتية والتي شملت جميع جوانب

النشاط الاقتصادي، وإضافة إلى كبر حجم المشروعات وازدياد الحاجة إلى البيانات والتحليلات بصورة دقيقة ومفصلة وسريعة، فإن استخدام الحاسوب أصبح أمرا ضروريا نظرا لما يوفره من مميزات كثيرة كالدقة والسرعة الفائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة وفي وقت قصير. ويجب إيضاح نقطة هامة وهي أن مثل هذه التجهيزات والأنظمة (أنظمة الإعلام الآلي (لاتلغي مهام المحاسب الأساسية، بل سوف تضيف إليها مهام تحليل الأنظمة وتصميم البرامج .

هـ -**التقارير:** تعتبر التقارير أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية وتعد من أهم وسائل الرقابية، وبالتالي يجب أن يتم إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تكون المعلومات الواردة فيها معروضة بلغة واضحة، منطقية وقابلة للفهم وأن تقسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحا دون إخفاء أي تفاصيل مهمة.

و -**دور الرقابة في نظام المعلومات المحاسبية:** يلي نظام المعلومات المحاسبية متطلبات الرقابة الداخلية من خلال

-المستندات الداخلية الكافية والشاملة لمجمل النشاطات.

والذي يوضح الإجراءات والطرق والسياسات - (**guide des procédures**) دليل الإجراءات المحاسبية المعتمدة في المنشأة.

- إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة التنفيذ.

**المبحث الثالث: مراحل تحليل و معالجة المعلومات المحاسبية**

**المطلب الأول: نظم معالجة البيانات والتطبيقات المحاسبية**

➤ **نظم المعالجة للبيانات.**

هي النظم التي تقوم على استخدام الحاسوب في معالجة البيانات من عمليات الوحدة الاقتصادية، مثل عمليات الإنتاج، والتمويل والإيرادات، المصاريف من أجل تحرير الإنسان من الأعمال الروتينية، من حيث أنها تمثل المجال العلمي الذي يحاول التوصل إلى أحسن الطرق والأساليب المتاحة لمعالجة البيانات بطريقة منظمة ومنطقية، ويتصل بجمع وترميز وتنظيم وفرز ومقارنة البيانات .

➤ **مكونات نظم المعالجة الآلية:**

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

وحدة الإدخال.

وحدة المعالجة المركزية.

وحدة الإخراج.

وحدة التخزين.

### مفهوم المعالجة الآلية

إن المعالجة الآلية تمثل الأداة الحديثة التي يمكن بواسطتها تنفيذ أكثر العمليات الحاسوبية والمنطقية تعقيداً، وكذلك تتطلب مجموعة مختلفة من الأدوات والأجهزة المساعدة، كأجهزة الحاسوب وبرامج التطبيقات واللغات والبرمجيات، والتي سيأتي تفصيلها لاحقاً:

### المعالجة الآلية للبيانات:

في السابق كان النظام اليدوي سائداً ويعتمد على الجهود البشرية، والذي يبدأ من جمع البيانات وتسجيلها ومتابعة الأحداث المالية، حتى استخراج التقارير المالية من ميزان المراجعة اليومي، وميزانية شهرية، وسنوية، وكان ذلك يوفر للمحاسبين والمدققين، إمكانية مراجعة العمليات الحاسوبية والقيود، وأيضاً إمكانية التغيير والتبديل، والتعديل على التقارير بحيث كانت المعلومات تسجل وتدقق وتفحص، وتبويب عن طريقهم وباستخدام حواسيبهم الإنسانية المرئية وفي عصر تكنولوجيا المعلومات تطور هذا النظام باستخدام المعالجة الآلية للبيانات فأصبح التطور يساعد في حفظ واسترجاع المعلومات في الوقت المناسب، وإن استخدام التقنيات الحديثة ساعد في الحصول على المعلومات بسرعة كبيرة وزيادة إنتاجية أكبر، وزيادة فاعلية في الأعمال والعمليات الحاسوبية.

### 2-4-2 الحاسوب بمفهومه المادي

البرمجيات: هي الأجهزة المادية والكيانات المنطقية، البرمجيات، وفي الحقيقة يستقل كل قسم منها في وقتنا الحاضر من حيث آليات واستراتيجيات التطوير والإنجاز، حتى أصبحنا أمام صناعيين

(Software) وصناعة البرمجيات (Hardware) متميزين في حقل الكمبيوتر، صناعة الأجهزة

• **أجهزة مادية: (Hardware) :** تتضمن الأجهزة ذات الكيان المادي التي نشاهدها ونصفها بالكمبيوتر، وهي أجهزة إدخال البيانات، لوحة المفاتيح وأجهزة معالجة البيانات، وتشتمل وحدة المعالجة المركزية والروابط الداخلية التي تقع داخل صندوق الكمبيوتر، وأجهزة إخراج المعطيات كالطابعة التي تزودنا بالوثائق المخزنة بشكل مطبوع.

• **البرمجيات: (Software) :** إنها الأوامر المرئية التي تتيح للأجهزة المادية القيام بمهامها، وبدون البرمجيات تصبح الأجهزة المادية مجرد كتل حديدية وبلاستيكية دون فائدة وتنقسم البرمجيات لقسمين:

أ- برمجيات تشغيل أو برمجيات النظام:

هي التي تتيح لأجزاء الكمبيوتر العمل معاً، وتتيح عمليات التشغيل وإغلاق النظام وأشهرها برامج ويندوز ونظام التشغيل (يونكس)

**ب- برمجيات تطبيقية:**

وهي التي تقوم كل منها بمهام محددة في إنجاز الأعمال المطلوبة كبرمجيات تحرير وبرامج ، excel أو برمجيات الجداول المحاسبية word النصوص ومعالجة الكلمات مثل التصميم مثل أوراكيل وبرامج الرسوم الفوتوشوب.....

ولقد شهدت الكيانات المنطقية تطوراً هائلاً انقلها من أداء المهام المحاسبية إلى مهام الإدارة والتحكم) .

**المطلب الثاني: معالجة المعلومات المحاسبية.**

إن الإعلام الآلي قد غير جذريا طرق العمل المحاسبي ومعالجة المعلومات المحاسبية، إلا أن المبادئ الأساسية تبقى هي المنطلق الأول لهذه العملية، فمعرفة الطرق التقليدية (نظم معالجة المعلومات المحاسبية) تعتبر ضرورية ولا غنى عنها في فهم نظام المعلومات المحاسبية الآلي (في ظل استخدام الحاسوب)، ولذلك سيتم التطرق لمعالجة المعلومات المحاسبية كمايلي:

1-المعالجة التقليدية للمعلومات المحاسبية

2-المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية (في ظل استخدام الحاسوب)

**1-المعالجة التقليدية للمعلومات المحاسبية:**

يعد استخدام الطرق التقليدية لمعالجة المعلومات المحاسبية استخداما مبدئيا في إطار المعالجة اليدوية للمعلومات المحاسبية، وهذه الطرق تختلف وتنقسم حسب قابليتها لإمكانية تقسيم العمل خلال مرحلة إدخال البيانات، فالنظام الكلاسيكي يتميز بيومية وحيدة، أما بقية الأنظمة فتتميز بيوميات متعددة، وتمثل المعالجة التقليدية في الأنظمة التالية:

أ -النظام الكلاسيكي.

ب -الأنظمة ذات اليوميات المساعدة.

أ -النظام الكلاسيكي: في هذا النظام فان شخصا واحدا هو الذي يمسك اليومية العامة ودفتر الأستاذ، حيث يسجل فيها

يوميا العمليات التي قامت بها المؤسسة انطلاقا من الوثائق المثبتة لها، ويتم ترحيل التسجيلات يوميا من اليومية إلى دفتر الأستاذ. وفي الوقت الحالي فان هذا النظام ليس له سوى قيمة تعليمية ويعتبر كأساس نظري فقط 1 .

الشكل رقم (2-5): يوضح كيفية معالجة المعلومات المحاسبية باستخدام النظام الكلاسيكي.



المصدر :محمد بوتين :الحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992 ، ص63

وباختصار يمكن ملاحظة العناصر التالية في هذا النظام وهي:

-يساهم هذا النظام بالدرجة الأولى في الجانب التعليمي للمحاسبة، ولكن يبقى منفصلا عن حياة المؤسسة وتسييرها.

-يستعمل هذا النظام فقط في المؤسسات الصغيرة جدا.

-يعتبر هذا النظام معجم مختصر وقديم، أي أن مفردات هذا النظام قديمة ولا تتجاوب مع متطلبات المؤسسة وتسييرها في ظل البيئة المتغيرة.

-إن الإجراءات في هذا النظام تعقد عمليات الاستنباط في العمليات الآلية البسيطة.

#### ب -الأنظمة ذات اليوميات المساعدة:

لقد تم تصميم هذه الأنظمة أساسا من أجل تجنب مساوئ التنظيم الكلاسيكي، وقد ركزت على أولوية تحقيق الهدفين التاليين:

-إمكانية تقسيم العمل على مستوى إدخال البيانات.

-تقليص حجم البيانات عن طريق إجراء التجميع المرحلي.

إن فهم الأنظمة ذات اليوميات المساعدة في الوقت الحالي تتخلله بعض الصعوبات، حيث تعتمد هذه الأنظمة في بيئة يتم فيها مسك العمل المحاسبي يدويا، وحيث أن محاسن ومزايا الحاسوب جلية وواضحة إن لم نقل أنها أصبحت بديهية كمسك الحسابات يوميا وفي الوقت الحقيقي دون القيام بعملية الترحيل...الخ، فهذا يخلق صعوبة في تصور أن هذه الأنظمة كانت تتولى المهمة والعمل الواقعي والملموس للمحاسبة. ولا يمكن تجاهل هذه الأنظمة كليا، حيث أنها حتى وإن لم تكن مستخدمة في شكلها الأولي فان مبادئها، أيجدياتها ومصطلحاتها تبقى متواجدة في الأنظمة الآلية، كما يساعد التطرق لهذه الأنظمة في تسهيل فهم مختلف مهام البرامج المستخدمة في الأنظمة المحاسبية المستخدمة للحاسوب. سيتم التطرق للأنظمة ذات اليوميات المساعدة كمايلي:

-النظام المركزي.

-النظام الكلاسيكي ذو اليوميات المساعدة.

#### -النظام المركزي:

يقوم هذا النظام على فكرتين متكاملتين وهما تقسيم العمل و بعد ذلك القيام بتجميعه وتركيزه. إن تقسيم العمل يتم في نفس المرة في الزمن وفي المجال أو الحيز، حيث تظهر بوضوح الأعمال و المهام التي يتم أدائها يوميا وشهريا(أعمال نهاية السنة ليست ذات علاقة مباشرة)، كما يتم تقسيم العمل في المجال حيث أن تسجيلات العمليات يتم عن طريق مجموعات متجانسة(مشتريات، مبيعات...الخ). وذلك في عدة يوميات مختلفة تسمى باليوميات المساعدة.



## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

فالنظام المركزي يقوم على أساس استبدال دفتر اليومية الواحد بمجموعة من الدفاتر، إذ تخصص في هذا النظام يومية مساعدة للعمليات المحاسبية ذات الطبيعة الواحدة الكثيرة والمتكررة<sup>1</sup>.

أما عملية التجميع فإنها تتم كل شهر ولا تتم إلا بالنسبة للمعلومات المجمعة. ففي النظام المركزي فإن الترتيب والتصنيف الأولي للوثائق المحاسبية يلعب دورا مهما جدا، حيث أن الوثائق المحاسبية (فواتير، شيكات... الخ) يتم ترتيبها ثم يتم تجميعها على أساس خصائص العمليات التي نتجت عنها، وكل مجموعة متجانسة تخصص و تسند لها يومية مساعدة.

### -النظام الكلاسيكي ذو اليوميات المساعدة:

يقوم هذا النظام على نفس مبادئ النظام المركزي، إلا أن الترحيل إلى الحسابات يحتوي على معلومات تفصيلية. إن اليوميات المساعدة هي عبارة عن تقسيم اليومية الوحيدة في النظام الكلاسيكي، فعملية التجميع الشهرية تأخذ مجاميع اليوميات المساعدة، وهذا الإجراء يتوافق مع المتطلبات القانونية و يتيح عمليات الرقابة والمقارنة مع ميزان المراجعة.

تقوم طرق الحاسوب المعتمدة في النظم المحاسبية أساسا على هذا النظام. وتجدد الملاحظة إلى أنه في كل من النظامين النظام المركزي والنظام الكلاسيكي ذو اليوميات المساعدة فإن تنظيم اليوميات وكذلك دليل الحسابات يجب أن يحدد بعناية ودقة من أجل تجنب تكرار التسجيل.

وكخلاصة للأنظمة المحاسبية ذات اليوميات المساعدة يمكن الوصول إلى العناصر التالية:

-تمكن هذه الأنظمة من التقسيم الجيد والمناسب للعمل.

-تتيح هذه الأنظمة الحسابات الفردية وكذلك حسابات جماعية.

-تعتبر الحسابات في هذه الأنظمة هي الدعامات الأساسية للمعلومات.

-باعتقاد هذه الأنظمة فإن ميزان المراجعة الشهري ودفتر الأستاذ هي الوثائق المفيدة والمجدية بالنسبة للمسير أو مراجع الحسابات.

-تمكن هذه الأنظمة من التنظيم الدقيق للعمل ووضع أسسه.

### المطلب الثالث: المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية ( في ظل استخدام الحاسوب ):

تتيح المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية إعدادا سريعا ودقيقا للقوائم المالية ومختلف التقارير المالية من خلال المعالجات الآلية واعتماد قواعد البيانات كما يوضحه النموذج العام بالشكل رقم (2-6)، حيث يتم تجميع بيانات قيود اليومية الخاصة بالفترة المالية، وكذلك قيود التسويات التي يتم إعدادها في نهاية الفترة، وتخزينها على ملف عمليات اليومية، ويتم معالجة البيانات بواسطة الحاسوب لإعداد التقارير المالية باستخدام البيانات المخزنة على ملف عمليات اليومية وملف دليل الحسابات، الأستاذ العام وبرنامج التقارير المالية إعداد مختلف

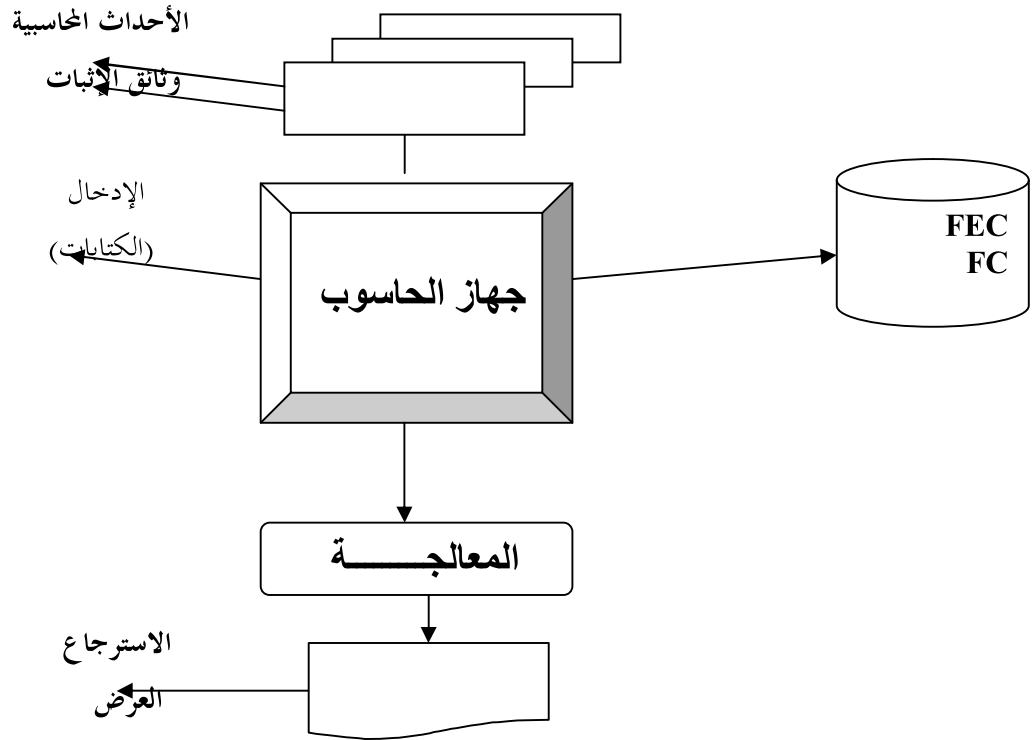
<sup>1</sup>- محمد بوتين، المرجع السابق، ص64

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

التقارير المالية في ظل المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية باعتماد ملفات لكل من عمليات اليومية، دفتر الأستاذ وملف للحسابات وهذا من أجل الحصول على مختلف التقارير المالية (الميزانية العامة، جدول حسابات النتائج ومختلف التقارير الأخرى)، وهذا بعد أن تتم المعالجة الآلية لهذه المعلومات في ظل اعتماد قواعد البيانات وإجراءات تحديث هذه الملفات. تحتاج هذه المعالجة الآلية إلى معالجات أخرى مستقلة للبيانات، وذلك لتحديث

ملفات الأستاذ الفرعية كالعملاء والمخزون... الخ، ويتم إعداد التقارير المالية المطلوبة وتحديث ملفات الأستاذ بانتهاج معالجة بيانات ملف عمليات اليومية والأستاذ العام 1 .

الشكل رقم (2-6): نموذج للمعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية



**FEC** : fichier des écritures comptables

**FC** : fichier des comptes

**C.Grenier et J. Bonne bouche : système d'information comptable, : المصدر**

**édition Foucher, paris, 1998, p330.**

1 ستيفن أ. موسكوف و مارك ج سيمكن: نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات، ترجمة:كمال الدين سعيد، دار المريخ

## المطلب الرابع: كيفية إدخال وتخزين واستخلاص النتائج.

### أولا: مرحلة الإدخال:

من خلالها يتم تنظيم البيانات، وتحديد مصادرها وطبيعتها، والمستندات التي تم الأخذ منها، والهدف من ذلك، والاستفادة من البيانات في إنتاج معلومات مفيدة لاتخاذ القرارات وتشمل مرحلة الإدخال العمليات التالية:

- عمليات جمع البيانات بالطرق المباشرة وغير المباشرة.
- عمليات تدوين البيانات ونسخها بالطرق اليدوية والميكانيكية.
- عمليات تبويب، وترتيب البيانات في جداول محددة.
- عمليات الفهرسة، التصنيف اليدوية والميكانيكية.
- عمليات ترميز البيانات، وحصرها تحت إطار ترميز مرن.
- عمليات التأكد من صحة الترميز للبيانات، وذلك يقلل الترميز، وإعادة ما كانت عليه.
- عمليات إدخال البيانات لنظم المعالجة الآلية.

### ثانيا: مرحلة معالجة البيانات

مرحلة المعالجة للبيانات تتم من خلال عمليات أساسية:

- عمليات نسخ البيانات في وسائط التخزين الممغنطة.
- عمليات الترتيب والفرز والتصنيف بواسطة نظم المعالجة.
- العمليات الحسابية والمنطقية والمقارنات والعلاقات، مثل أكبر وأصغر، ويساوي وغيرها.
- عمليات قفل البيانات واسترجاعها، من وسائط التخزين، وعمليات حماية فك البيانات.
- عمليات دمج البيانات للحصول على معلومات أو مقارنات معينة.
- عمليات مسح البيانات، وحذفها من وسائط التخزين.
- عمليات الترتيب والفهرسة بواسطة نظم المعالجة.
- عمليات معالجة النصوص التي تتضمنها مفردات الحسابات.
- عمليات معالجة الرسوم التي يتطلبها الحسابات المختلفة مثل الأرقام.

### ثالثا: مرحلة المخرجات:

وتتم هذه المرحلة لتلبية متطلبات متخذي القرارات والمستفيدين من المعلومات، ويتطلب ذلك عدة عمليات أساسية:

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

• عمليات استخراج المعلومات بالتقارير.

• عمليات طباعة النصوص المنسقة.

• عمليات طباعة الجداول والأشكال والرسوم الإحصائية.

• عمليات تخزين المعلومات بوسائط التخزين المختلفة مع اتخاذ الإجراءات الخاصة بحمايتها وصيانتها.

### رابعا :مرحلة التغذية العكسية:

وهي عملية الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتقييم عناصر النظام السابقة (المدخلات، العمليات التشغيلية ، المخرجات) والتأكد من مدى دقتها وإمكانيتها في تحقيق أهدافها.

وفي النظام المحاسبي تتم التغذية العكسية من خلال عملية الرقابة على العناصر السابقة بهدف تقييمها وتوجيهها التوجيه الصحيح وصولا إلى تحقيق الأهداف التي يرمي النظام المحاسبي تحقيقها خدمة للوحدة الاقتصادية ككل.

وتتم في هذه المرحلة، إعادة المعلومات المسترجعة إلى نظام المعالجة الآلية كمدخلات جديدة، للتأكد من دقتها وصحتها أو لإعادة معالجتها لتحقيق أهداف أخرى.

-إن تقنية المعلومات أدت إلى خلق التحديات والفرص أمام المحاسبين، في مواكبة التطورات الحديثة في مجال أجهزة المعالجة الآلية، وبرمجيات التطبيقات، والمعالجة السريعة للبيانات، ولكي يستطيع المحاسبون مواكبة هذا التطور في تقنية المعلومات، عليهم أن يساهموا بشكل فعال في تطوير نظم المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية، وهذا يتطلب منهم تأهيل أنفسهم باستمرار، علمياً وعملياً، ومتابعة التطورات العالمية الحادثة التي تؤثر بشكل أو بآخر.

### مخرجات النظام المحاسبي :

يمكن تصنيف مخرجات النظام المحاسبي بشقيه المالي والإداري إلى نوعين :مخرجات يومية روتينية ومخرجات معلومات تغذية عكسية

و. ويتضمن هذا النوع الأول:

المخرجات اليومية الخاصة بتوثيق النشاط و المعاملات الروتينية العادية للوحدة الاقتصادية سواء مع أطراف و هيئات خارج الوحدة أو بين مراكز المسؤولية داخل الوحدة . و من أمثلة هذه المخرجات أوامر الشراء ، محاضر الاستلام ، شيكات المدفوعات، فواتير البيع للعملاء، أوامر الشحن إيصالات صرف و إيداع نقدية، شيكات رواتب و مكافآت العاملين ، أذونات الموارد و المهمات ... الخ. و تعتبر البيانات التي تتضمنها هذه المخرجات المدخلات الرئيسية لعمليات التشغيل اليومي في النظام المحاسبي بشقيه المالي و الإداري لإخراج.

**النوع الثاني من المخرجات:** و هي مخرجات معلومات التغذية العكسية . و يحتاج مستخدمي النظام المحاسبي إلى معلومات التغذية العكسية لتنظيم و إدارة و تقسيم الأنشطة داخل الوحدة الاقتصادية ، و يمكن تصنيف هذه المعلومات العكسية إلى ثلاثة أنواع : الأول خاص بتسجيل الأحداث التي تصف الماضي ، أما الثاني فيلفت النظر و يوجه الانتباه إلى شيء معين ، أما النوع الثالث من المعلومات العكسية فيكون في شكل تنبؤات ترتبط باتخاذ القرارات في المستقبل و يتم تقديم هذه الأنواع الثلاثة من المعلومات العكسية في شكل تقارير ينتجها

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

النظام المحاسبي و يتم تصنيفها إلى ثلاث فئات عريضة. بما يتمشي مع تصنيف المعلومات العكسية وهي تقارير تشغيلية ، تقارير تخطيطية و تقارير رقابية.

### 1- تقارير تشغيلية:

وتركز هذه التقارير على أن تعكس أحداث الماضي والحالات و الأوضاع الجارية للعمليات داخل الوحدة الاقتصادية ويتمثل الهدف الأساسي من هذه التقارير في تقديم تدعيم للأفراد المسؤولين عن تنفيذ الأنشطة التشغيلية اليومية للوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال ويمكن تقسيم هذه التقارير التشغيلية بدورها إلى نوعين:

#### أ- تقارير وصفية:

وتوصف هذه التقارير حاله وظروف نشاط أو تشغيل معين داخل الوحدة في نقطه زمنية معينة فمثلا تصف الميزانية العمومية للوحدة المركز المالي لها في تاريخ معين وهو تاريخ إعداد هذه الميزانية كما تظهر تقارير المخزون الكميات المتاحة من هذا المخزون لحظه إعداد التقارير كما تظهر تقارير التوزيع الزمني لأعمار أرصدة العملاء الوضع الحالي لأرصدة العملاء ويلاحظ أن المعلومات المختوة في مثل هذه التقارير تعتبر صحيحة ومعتبره عن الواقع فقط وقت إعداد هذه التقارير و بذلك تصبح هذه المعلومات تاريخية و محدودة في منفعتها نظرا لاستمرار عمليات الوحدة وتغير الظروف و الأوضاع فيها من فتره إلى أخرى لذلك تتوقف طول فتره فعاليه التقارير على حجم نشاط الوحدة الاقتصادية فكلما كبر حجم النشاط كلما زادت احتياجات الإدارة إلى التقارير كلما قصرت فتره فعاليه مثل هذه التقارير أو بمعنى آخر كلما ازدادت الحاجة إلى ضرورة إعداد مثل هذه التقارير على فترات متقاربة.

#### ب - تقارير النشاط:

وهي تقارير تلخص وتعبّر عن نتائج الأحداث التي تمت داخل الوحدة الاقتصادية نتيجة العمليات التشغيل خلال فتره معينة مثل قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون، التقارير الدورية عن المبيعات كشوفات مرتبات و أجور العاملين قوائم التدفقات النقدية ملخصات أحجام وتكاليف الإنتاج وتوزيع استخدامات القوى العاملة... الخ فعلى سبيل المثال تلخص قائمة الدخل لوحدة معينة في مجال الأعمال إيرادات ومصروفات هذه الوحدة خلال فتره زمنية معينة بغرض تحديد نتيجة الأعمال عن هذه الفترة، وعلى الرغم من إعداد هذه التقارير أساساً لأغراض تقييم الأداء إلا أنها تساعد المديرين مساعدة فعالة في اتخاذ القرارات فهي من ناحية تعتبر مدخلات أساسية لتقارير الأداء وذلك لمقارنتها بالمعايير والموازنات المعدة مقدما.

و بالتالي تصبح أداة رقابية هامة ومنذر للخطر قبل وقوعه كما أنها من ناحية أخرى تفيد في اكتشاف أو توقع المشاكل في حينها واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقم أو حتى قبل وقوع هذه المشكلة فمثلا يستطيع المدير المالي بمراجعة الملخصات الخاصة بعمليات السحب و الإيداع اليومي بالبنك أن يكتشف أو يتوقع مشكلة سيولة في حالة اتجاه الإيداعات إلى انخفاض في مقابل زيادة في السحب و بالتالي يستطيع أن يقرر قبل تفاقم أو ظهور هذه المشكلة أن يعدل من السياسة الائتمانية للشركة أو يتفاوض على قرض بشروط ميسره أو يدير أي مصدر آخر للتمويل من ناحية أخرى يمكن أن تكون هذه التقارير أداة تخطيطية فمثلا يستطيع كل من مدير التسويق

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

ومدير الإنتاج احتساب معدل دوران المخزون والذي يعتبر من العوامل الهامة التي يجب أخذها في الاعتبار عند تخطيط الإنتاج من المعلومات التي تحتويها قائمة الدخل وتقرير الوارد والمنصرف من المخزون من البضاعة التامة.

**2- تقارير تخطيطية:** هناك العديد من التقارير التخطيطية التي تساعد المديرين في التخطيط واتخاذ القرارات الخاصة بالمستقبل وعادة ما تكون هذه التقارير في شكل تقارير تحليلية.

تتضمن قيم تقديرية لفترة أو لعدة فترات في المستقبل فعادة ما تتضمن التقارير Reports التحليلية معلومات تفيد في إلقاء الضوء على اتجاهات مؤشرات ظروف أو علامات معينة داخل الوحدة وتهدف هذه التقارير إلى إمداد المديرين بفهم واضح لسلوك العمل أو النشاط الذي يخضع لإشرافهم وذلك لتحسين عمليات التخطيط و الرقابة فمثلا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلاً لسلوك العملاء في الدفع في تحديد السياسة الائتمانية للوحدة في مجال العمال

أيضا يفيد التقرير الذي يتضمن تحليلاً للاحتياجات النقدية بناء على تحصيل المدفوعات النقدية و الأجر والمرتبات في تخطيط سياسات الائتمان الممنوحة للعملاء ، وعادة ما يتم في تخطيط Master Budget معظم الوحدات الاقتصادية الكبيرة إعداد موازنة شاملة رئيسية.

أعمال الوحدة ككل ويتفرع من هذه الموازنة الرئيسية مجموعته من الموازنات الفرعية مثل: الموازنات الرأسمالية الموازنة النقدية ، خطة الاستخدام وتوزيع القوى العاملة، موازنة الشراء من المواد الخام ، موازنة الإنتاج ، خطة البيع والتسويق ... الخ وتعتمد القرارات التخطيطية اعتماداً كبيراً إن لم يكن كلياً على مثل هذه التقارير والموازنات فيمكن أن يؤدي التنبؤ بالمبيعات إلى قرار بالتغير في الأسعار أو الدخول في أسواق جديدة أو زيادة ميزانية الإعلان كما يمكن أن تؤدي الموازنات الخاصة بالإنتاج و العمالة إلى قرارات خاصة بشراء أصول جديدة أو تعيين عمالة جديدة أو إعادة جدولته الإنتاج وما إلى ذلك.

### 3- تقارير رقابية:

وهي التقارير التي تساعد الإدارة على التحقق من أن العمليات تسير وفقاً لما هو مخطط لها وذلك بمقارنته النتائج الفعلية مع النتائج المخططة المحددة مقدماً وتحديد أي اختلافات هامة وجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها ومن أمثلتها تقارير مقارنة التكاليف الفعلية بالتكاليف المعيارية في مراكز التكاليف المختلفة تقارير مقارنة الأرباح الفعلية بالأرباح المخططة لمركز الربحية المعين، تقارير مقارنته الجودة الفعلية للمنتجات مع معايير الجودة الموضوعية وما شابه ذلك .

وتبدو أهمية التقارير الرقابية واضحة حيث تظهر هذه التقارير أي خلل في العمليات مما يستدعي اهتمام المديرين ويلفت نظرهم خصوصاً في الحالات التي تبدوا متكررة أو تكون مقدمات إلى مشاكل خطيرة قد تؤثر بشكل كبير على الوحدة الاقتصادية ككل.

لذلك يهتم المديرون و خصوصاً مديرو الإدارة الوسطى و الإدارة الدنيا اهتماماً كبيراً في هذه التقارير حتى يمكن تفادي هذه المشاكل في وقت مبكر بقدر المكان مما يجنب الوحدة مشاكل خطيرة ويجنب هؤلاء المديرين العقوبات و التناقضات التي يمكن أن توجه إليهم من رؤسائهم بسبب هذه المشاكل.

## المبحث الرابع: المخاطر ومقاييس الأمان والحماية في نظام المعلومات المحاسبي.

### المطلب الأول: مفهوم أمن المعلومات.

سوف نتطرق لبعض التعاريف لأمن المعلومات والتي وردت في مصادر الدراسة منها:  
1- هي المحافظة على إتاحة المعلومات وسلامتها وسريتها وملكيته والإستفادة منها.

2- هي الطرق والوسائل المعتمدة للسيطرة على كافة أنواع ومصادر المعلومات وحمايتها من السرقة والنشويه والإبراز والتلف والضياع والتزوير والاستخدام غير المرخص وغير القانوني.

3- هي الحماية الدقيقة والتي غالبا ما تنجز من خلال صياغة ضوابط واضحة ومحددة بشكل سليم للمراقبة الأمنية وتطبيقها بفاعلية في إطار استخدام مجموعة من القواعد الرقابية.

4- هي مجموعة الإجراءات والتدابير الوقائية التي تستخدم للمحافظة على المعلومات وسريتها من السرقة والتلاعب أو الاختراق غير المشروع.

5- حماية وتأمين كافة الموارد المستخدمة في معالجة المعلومات، حيث يتم تأمين المنظمة نفسها والأفراد العاملين فيها والأجهزة والحاسبات ووسائل التي تحتوي على بيانات المنظمة وذلك بإتباع إجراءات ووسائل حماية عديدة تضمن في النهاية سلامة المعلومات.

\*ومن هنا يمكننا اقتراح التعريف الآتي لمفهوم أمن المعلومات: "هو حماية جميع أنواع المعلومات ومصادر الأدوات التخزين والأفراد من السرقة والتزوير والتلف و الضياع والاختراق وذلك بإتباع إجراءات وقائية وضوابط واضحة"<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: مقاييس الأمان والحماية لنظام المعلومات المحاسبي.

#### أمن المعلومات الحاسوبية:

<sup>1</sup> - محمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2007ص34.

## الفصل الثاني..... نظام المعلومات المحاسبي وتطبيقاته في النظام المحاسبي والمالي الجديد

يمثل أمن المعلومات المحاسبية الوسائل والأدوات والإجراءات اللازم توفيرها لضمان حماية هذه المعلومات من الأخطار الداخلية والخارجية . و لضمان امن المعلومات المحاسبي لابد من النشر الإلكتروني للتقارير والقوائم المالية ، والتي ينبغي التأكد من وجودها وتنفيذ المؤسسة لها عند نشرها التقارير والقوائم المالية الخاصة بها على مواقعها على شبكة الإنترنت

عدم تضارب محتويات التقارير المالية المنشورة على الإنترنت مع محتويات التقارير المعدة بصورة تقليدية والمنشورة بالصحف. تحديد الجزء من موقع المؤسسة على الإنترنت الذي يتم عرض التقرير المالي فيه .  
بحدود تفصله عن باقي أجزاء الموقع حتى يسهل للمستخدمين الوصول إليه ، وأنه يخضع للرقابة والمتابعة بواسطة مراقب الحسابات.

عند نشر القوائم والتقارير المالية بشكل أكثر تفصيلاً عن القوائم المالية المنشورة. بالطرق التقليدية فإن على المؤسسة أن تؤكد أن البيانات المنشورة بموقعها على الإنترنت تطابق البيانات المنشورة تقليدياً إلا أنها تحتوي على تفاصيل أكثر ، فضلاً عن ضرورة ذكر المبادئ المحاسبية التي استخدمتها في إعداد تلك القوائم إذا كان هناك تغيير في المبادئ المستخدمة عن الفترات السابقة.

إذا قامت المؤسسة بنشر تقريرها المالي على مواقعها بالإنترنت بلغات مختلفة عن لغة التقرير الأصلية فينبغي أن يقوم مراقب الحسابات الخارجي بمراجعة تلك التقارير على مسؤولية المؤسسة ، وإذا لم تكلفه المؤسسة بذلك فإن عليها أن تنص على ذلك صراحة بكل تقرير مترجم ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن يتم نشر التقرير المالي بلغته الأصلية على نفس الموقع وفي مكان محدد لكي يمكن للمستخدمين القيام بالمقارنة إذا رغبوا في ذلك.

ينبغي الإبقاء على مكان وصفحات التقرير في نفس الموقع على شبكة الإنترنت بحيث يمكن للمستخدمين الرجوع إليه عند الحاجة ، وينبغي أن يكون ذلك لفترة محددة معلنة على نفس الموقع ، على أن يتم تحديد تاريخ النشر وتاريخ آخر تعديل تم عليه إن وجد والعمل على تحديث أسعار الأسهم المعلنة من قبل منذ بدء تاريخ النشر للتقارير والبيانات المالية.

ينبغي أن يتم تقديم البيانات الأساسية للمستخدمين بشكل يمكن تحميله على الأقراص الصلبة الخاصة بأجهزة الحاسوب المكونة لنظم معلوماتهم لكي يمكنهم إجراء التحليلات المالية على معلومات التقرير دون الحاجة إلى الرجوع مرة أخرى لموقع المؤسسة التي قامت بالنشر على شبكة الإنترنت.

وقد يصاحب النشر الإلكتروني للبيانات والقوائم المالية العديد من المشاكل منها مصداقية هذه القوائم ، وثقة المستخدمين بما ورد فيها وللإفصاح المصاحب لها ، حيث إن المستخدم للقوائم المالية لا يضمن أن تكون تلك القوائم المنشورة على مواقع الإنترنت هي نفسها التي تم اعتمادها من قبل مراقب الحسابات الخارجي ، والسبب في ذلك هو إمكانية تغيير محتوياتها بسهولة من قبل إدارة المؤسسة أو بواسطة آخرين من خبراء استخدام الإنترنت



## الفصل الثاني..... نظام المعلومات الحاسبي وتطبيقاته في النظام الحاسبي والمالي الجديد

ونفس الشيء يتعلق بالإفصاح عن البيانات غير المالية والتي يكون من غير المعلوم مدى مصداقيتها ، فنظراً للمخاطر التي يتعرض لها تبادل المعلومات على الشبكة العالمية للمعلومات فإن مستخدمي المعلومات المالية وغير المالية للوحدات الاقتصادية التي تتعامل من خلال الشبكة قد يشكون في مصداقية المتوافر لهم من المعلومات سواء المالية أو غير المالية عن تلك الوحدات الاقتصادية نظراً لأن إدارة المؤسسة قد تعرض بيانات إضافية ولكنها غير رسمية وغير مدققة أو لا تتمتع بالمصداقية من وجهة نظر المستخدم بسبب أنه يصعب عليه تحديد مدى

صحتها ، استناداً إلى ما تقدم يلاحظ أن استخدام شبكة الإنترنت لنشر التقارير والقوائم المالية يمثل ضرورة هامة في الوقت الحاضر نظراً لتعدد استخدامات وسائل تقنيات المعلومات في مختلف المجالات وبصورة خاصة

في مجالات الأعمال المختلفة ، وإن استخدامها في عمل نظم المعلومات الحاسوبية سوف يتركز بدرجة كبيرة في تبادل البيانات والمعلومات سواء في داخل الوحدات الاقتصادية نفسها أو مع بعضها البعض ، وبالتالي فإن هناك حاجة كبيرة في استخدام شبكة الإنترنت لأغراض نشر وتوزيع التقارير والقوائم المالية وتوصيلها إلى مختلف الجهات التي تحتاجها<sup>5</sup> ، مما يشكل ضرورة أخرى يقع على عاتق نظم المعلومات الحاسوبية أخذها بالاعتبار ألا وهي العمل على تحقيق أمن المعلومات التي يتم نشرها وذلك من خلال ضرورة العمل على تحقيق أمن الأنترنت واعتباره أحد الموجودات المادية التي يقع على عاتق نظم المعلومات الحاسوبية صيانتها وتدقيقها والحفاظة عليها. وضمان أمن هذه المعلومات المالية يعني المزيد من التدخل والإشراف من جانب المساهمين و الجمعيات العمومية على مجالس الإدارة، و أجهزتها التنفيذية من أجل الحد من الفساد المالي و الانحراف الإداري.

و لتفادي وقوع مختلف الاختلالات الأمر الذي يتطلب إصلاح الأنظمة الحاسوبية بمزيد من الانضباط و الشفافية ، و ضبط جودة و نوعية المعلومة المالية و الحاسوبية المقدمة.

### المطلب الثالث: كيفية بناء نظام لأمن المعلومات وتكاليف النظام.

#### ➤ كيفية بناء نظام لأمن المعلومات:<sup>1</sup>

لحماية المعلومات يجب بناء نظام لأمن المعلومات وذلك يتطلب:

- 1- تحديد درجة الأمن المطلوبة للمعلومات لمختلف المستويات والتي سيتعامل معها النظام.
- 2- تحديد نوع المعلومات وأهميتها وتصنيفها.
- 3- تقدير الجهات المعنية باختراق أمنية المعلومات من أشخاص أو شركات وتقدير كفاءتهم.
- 4- تقدير حجم الخسائر التي يمكن أن تنتج عن الكوارث التي يمكن أن تصيب النظام.
- 5- تقدير التكاليف المقدرة لإنشاء النظام وبالتالي تحديد ميزانية لذلك للقيام بعملية صيانة وحماية النظام.

6- تعيين أشخاص مسؤولين عن أمن النظام، لتطبيق ومتابعته تطبيق نظام أمن المعلومات والسيطرة ومعالجة أي خلل قد يحدث.

#### ➤ تكاليف بناء نظام معلوماتي:

كما ذكرنا سابقا عند وضع نظام أمن للمعلومات يجب تقدير التكاليف اللازمة لذلك وبالتالي تحديد ميزانية مالية. ولذلك يجب معرفة التكاليف والنفقات التي يحتاجها النظام، وهذا يعتمد على:

- 1- طبيعة الإجراءات الأمنية التي سيتم تنفيذها.
- 2- طبيعة الأجهزة والمعدات التي تساعد على تصحيح النظام.
- 3- أهمية ونوعية المعلومات ودرجة الأمن المطلوبة لها.
- 4- طبيعة وعدد المستفيدين من النظام.
- 5- وإجمالا تقسم تكاليف تصميم النظام الأمني إلى:

#### ➤ تكاليف أولية مثل:

- تكاليف دراسة وتحليل ووضع السياسات والإجراءات الخاصة بالنظام المقترح
- تكاليف الإجراءات الفيزيائية التي من خلالها يعرف المستفيد نفسه للنظام واثبات شخصيته.
- تكاليف إجراءات الإختبارات اللازمة للبرمجيات والملفات وفحصها.

#### ➤ التكاليف التشغيلية:

- تكاليف الإجراءات الإدارية (مثل الوقت المستغرق في عملية تحليل وتصميم النظام الأمني الجديد)
- تكاليف المعدات: وهي مرتبطة بالأجهزة التي ستساعد في تصميم النظام الأمني.
- تكاليف الأعمال المضافة إلى الذاكرة الرئيسية للحاسوب ووحدة المعالجة المركزية
- تكاليف الصيانة والحزن الإضافي لعمليات التسجيل التي سيستخدمها النظام المقترح.

1- محمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، مرجع سبق ذكره ص55،56

### خلاصة واستنتاجات الفصل:

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل يمكننا استنتاج الإجابة على الأسئلة التالية:

لماذا ندرس نظم المعلومات المحاسبية؟

- في نشرة معيار المحاسبة رقم 2 لمجلس معايير المحاسبة المالية (الأمريكي)، عُرِفَت المحاسبة بأنها نظام للمعلومات، ونصت على أن الهدف الرئيسي للمحاسبة هو التزويد بمعلومات نافعة لمتخذي القرارات كما أنه يهدف النظام المحاسبي إلى تحقيق بعض الأغراض منها:

أ- توفير معلومات عن طبيعة وأوجه نشاط المنشأة وعن نتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة هي السنة المالية وتوصيل هذه المعلومات إلى أطراف خارجية ذات علاقة.

ب- توفير معلومات تفيد الإدارة في اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة.

ت- توفير معلومات تساعد في حماية أموال المنشأة وحماية أصولها والرقابة عليها.

ومنه نستنتج أن استخدام الحاسوب يحدث تغييرات في إجراءات التسجيل ومعالجة البيانات إلا أن هذا لا يغير من أهداف النظام المحاسبي. إن استخدام الحاسوب يؤدي إلى زيادة فعالية النظام في تحقيق أهدافه، حيث استخدامه يؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات حيث يتم تشغيل هذه البيانات داخل الجهاز وطبقاً لبرامج محددة مسبقاً. حيث أن استخدام الحاسوب يؤثر على درجة كفاءة النظام ولكن دون أن يؤثر على طبيعة هذه الأهداف.

\* لقد تعرفنا على كيفية عمل النظام المحاسبي من خلال:

- كيفية تجمع البيانات عن أنشطة المنشأة وأحداثها التجارية

- كيفية يتم تحويل (ترجمة) هذه البيانات إلى معلومات يمكن للإدارة استخدامها في تسيير المنشأة- كيفية التأكد من أن هذه المعلومات متوفرة وموثقة (يعتمد عليها) ودقيقة.

- أشارت احصائية قامت بما منظمة المحاسبين الإداريين، بأن العمل المتعلق بالأنظمة المحاسبية كانت واحدة من أكثر الأنشطة أهمية في المزاولة من قبل محاسبي الشركات، وأن ثاني أهم الأعمال التي يزاولها محاسبي الشركات هي التخطيط الاستراتيجي بعيد المدى.

### المبحث الأول: تقديم عام لمؤسسة سونلغاز ورقلة حضري

#### المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة.

سونلغاز هي المتعامل التاريخي في ميدان الإمداد بالطاقة الكهربائية والغازية في الجزائر، ومهامها الرئيسية هي إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك الغاز وتوزيعه عبر القنوات، وقانونها الأساسي الجديد يسمح لها بإمكانية التدخل في قطاعات أخرى، فهذه القطاعات لها أهمية بالنسبة للمؤسسة ولاسيما في ميدان تسويق الكهرباء والغاز نحو الخارج.

#### 3- أهم نشاطاتها:

- 1 - إنتاج، نقل، تصدير وإستغلال الكهرباء .
- 2 - نقل الغاز الطبيعي عن طريق القنوات الثانوية وتوزيعه على مستوى المنازل والمنشآت الموجودة عبر التراب الوطني .  
تخضع سونلغاز لقواعد القانون العام في علاقاتها مع الدولة، وتعرف كتاجر في تعاملاتها مع المواطن .  
حاليا أصبحت مؤسسة سونلغاز عبارة عن مجمع يضم مديريات وفروع.

#### 4- فروع وشركات سونلغاز:

- سونلغاز إنتاج الكهرباء (SPE)
- سونلغاز نقل الكهرباء (GRTE)
- سونلغاز نقل الغاز (GRTG)
- سونلغاز عمليات نظام الكهرباء (OSE)

وفيما يخص توزيع الكهرباء توزعت على أربع شركات هي:

- سونلغاز توزيع الجزائر (SDA) .
- سونلغاز توزيع الوسط (SDC) .
- سونلغاز توزيع الشرق (SDE) .
- سونلغاز توزيع الغرب (SDO) .

#### \* الفروع الملحقة لسونلغاز:

- شركة نقل و الصيانة الخاصة بالمعدات الصناعية و الكهربائية.
- شركة صناعة المعدات الصناعية (MEI) .
- شركة الجزائرية تقنيات المعلومات (SAT-INFO) .
- شركة الوقاية و الأمن (SPAS) .
- المستودع الجزائري لعتاد الكهرباء والغاز (CAMEG)
- مركز البحوث وتطوير الكهرباء و الغاز (CREDEG) .
- سونلغاز صيانة الخدمات السيارات (MPV) .
- شركة خدمات محولات كهربائية (SKMK) .

- سونلغاز طب العمل (SMT) .
  - صندوق الخدمات الاجتماعية والثقافية سونلغاز (FOSC).
  - معهد تكوين في الكهرباء و الغاز (IFEG) .
  - مركز تكوين ( بن عكنون ) (CBA) .
  - المدرسة التقنية(البيدة) (ETB).
  - مركز تكوين عين مليلة (CAM) .
  - شركة الأشغال الكهرباء (KAHRIF).
  - شركة انجاز القنوات (CANAGAZ) .
  - شركة الهياكل القاعدية (ENERGA) .
  - شركة التركيب الصناعي (ETTERKIB) .
  - شركة الأشغال و التركيب الكهربائي (KAHRAKIB) .
- من بين هذه الفروع كانت دراستنا بشركة سونلغاز توزيع الوسط (SDC) بالمديرية الجهوية للتوزيع ورقلة حضري 1 و تتمثل أسسها في:

#### \* أقسام مديرية التوزيع ورقلة حضري:

- الأمانة العامة.
- المكلف بالشؤون القانونية مكلف بكل المعاملات القضائية و القانونية للمؤسسة.
- المكلف بالاتصال.
- المكلف بالأمن .
- المكلف بالأمن الداخلي.
- قسم الدراسات وتنفيذ أشغال كهرباء والغاز.
- قسم استغلال الكهرباء .
- قسم استغلال الغاز.
- **قسم المالية والمحاسبة. والتي هي مجال دراستنا.**
- قسم الموارد البشرية.
- قسم تسيير الأنظمة المعلوماتية.
- شعبة الوسائل العامة.

#### المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن نشأة المؤسسة

#### 2-تاريخ المؤسسة:

في سنة 1947 تم إنشاء المؤسسة العمومية "كهرباء وغاز الجزائر" المعروفة اختصارا ب(EGF) والتي اسند إليها احتكار إنتاج الكهرباء ونقلها وتوزيعها وكذلك توزيع الغاز، وتضم EGF المؤسسات السابقة للإنتاج والتوزيع

وقد كانت تتدرج تحت قانون أساسي خاص ب لوبون le bon وشركائه SAE ثم وقعت تحت مفعول قانون التأمين الذي أصدرته الدولة الفرنسية سنة 1976 .  
و بمقتضى المرسوم رقم 69/59 في 1969/07/28 أصبحت باسم EGA الشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ثم تحولت بمقتضى القانون 88-12/01/1988 إلى مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي تجاري .  
وأصبحت تسمى حاليا تسمى بالشركة الجزائرية للكهرباء والغاز ذات الأسهم .

### المطلب الثالث: أهداف والتزامات المؤسسة

#### - أهداف والتزامات المؤسسة :

#### \* أهدافها :

تتلخص أهداف المؤسسة فيما يلي :

- نقل وتوزيع الكهرباء في الجزائر وخارجها .
- توزيع الغاز عن طريق القنوات بالجزائر وخارجها .
- التنمية بكل الوسائل وبكل النشاطات التي لها علاقة مباشرة مع تصنيع الكهرباء والغاز بشتى الطرق في الجزائر وخارجها بشراكة مؤسسات جزائرية وأخرى أجنبية .

#### \* التزاماتها :

بالنظر لاحتكار الشركة لهذا النشاط وجب عليها الالتزام بما يلي :

- الاستجابة في حدود الشروط المطلوبة لضمان الجودة ومواصلة العمل والأمان لكل طلبات التغذية بالكهرباء والغاز حيث توفر الشبكات .
  - ضمان التحكم الفعال في برامج التنمية والمنشآت الكهربائية والغازية خصوصا برامج مد الكهرباء والتوزيع العمومي للغاز .
  - تطبيق شروط معروفة بصرامة المساواة في معالجة كل ما يخص بالزبون خاصة :
    - التسعيرة المنصوص عليها بالمرسوم .
- دفتري يتضمن البنود العامة التي تحدد الشروط العامة لتوصيل وإنشاء الطاقة .

المطلب الرابع: دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة

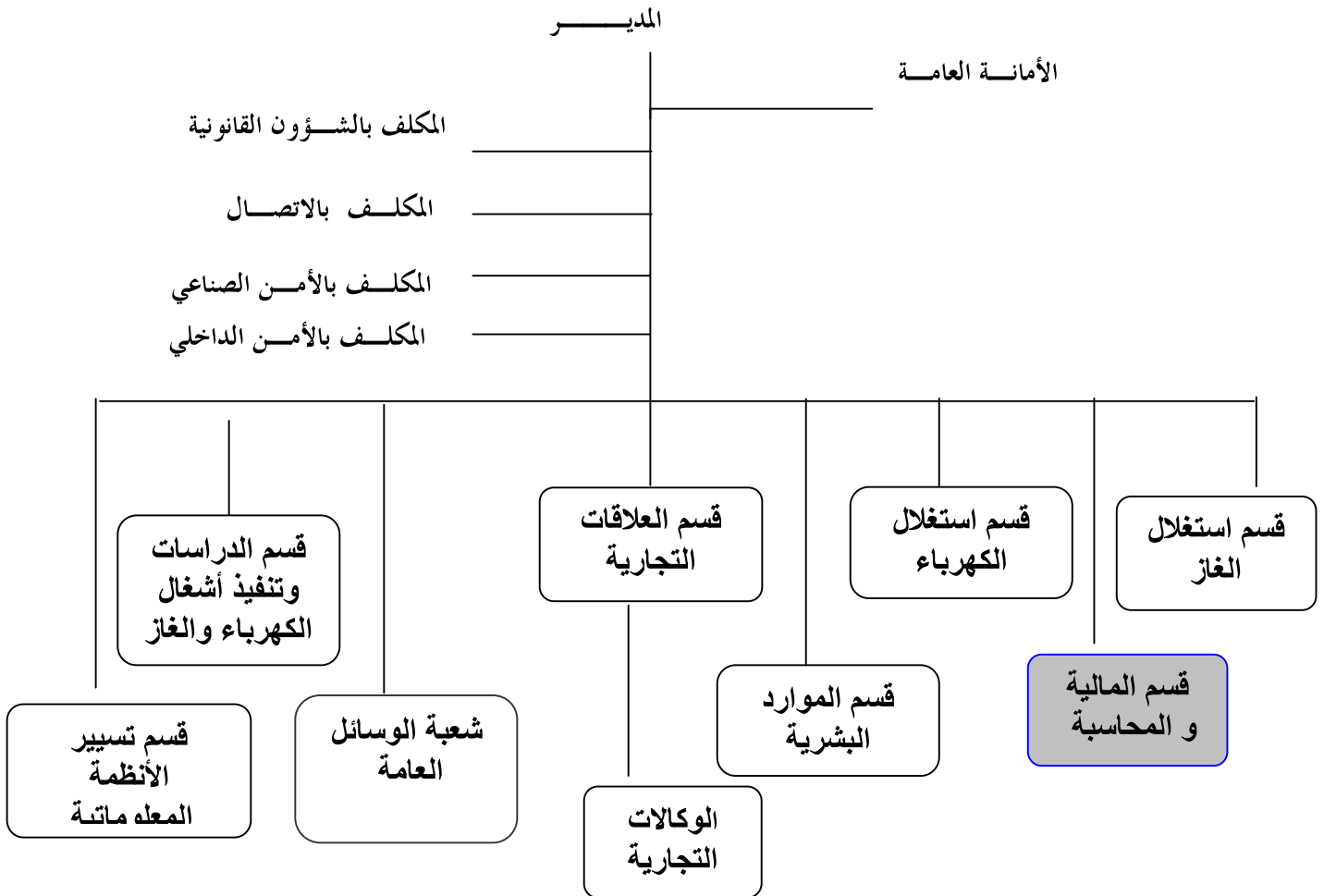
الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع ورقلة حضري 1:

تعريف الهيكل التنظيمي:

إن الهيكل التنظيمي يعني الطريقة التي يتم بها تقسيم أنشطة المؤسسة وتنظيمها وتقسيمها، وهو الذي يحدد العلاقات نحو الاتجاهات الأربع: الأعلى، الأسفل، والجانبين. وقد يظهر على أساس التسلسل القيادي، وقد يكون على أساس وظيفي يحدد مجال مختلف المناصب ويمكن تمثيل الهيكل التنظيمي للمديرية كما يلي:

الشكل (3-1): الهيكل التنظيمي لمديرية التوزيع ورقلة حضري 1

### مديرية توزيع الكهرباء والغاز ورقلة حضري 1



المصدر: المديرية الجهوية للتوزيع ورقلة حضري 1

عرض الهيكل التنظيمي للمديرية:

- المدير العام: وتمثل مهامه إدارة المؤسسة وإصدار الأوامر كما يقوم بالمصادقة على الملفات.
  - الأمانة العامة:
    - الأمانة والسرية التامة في العمل.
    - تسجيل البريد الوارد والصادر.
  - المكلف بالشؤون القانونية: يشرف على جميع المنازعات الخاصة بملفات المؤسسة .
  - المكلف بالاتصال: يقوم بعمليات الاتصال الخارجية الخاصة بالمؤسسة مثل الإذاعة والتلفزة.
  - المكلف بالأمن الصناعي: يقوم بمتابعة الاحتياطات الأمنية أثناء العمليات الصناعية.
  - المكلف بالأمن الداخلي: يهتم بالأمن الداخلي للمؤسسة.
  - قسم استغلال الغاز: يهتم بأنجاز جميع الأشغال الخاصة بالغاز.
  - قسم استغلال الكهرباء: يقوم بالإشراف على جميع العمليات الخاصة بالكهرباء في المنطقة.
  - قسم المالية والمحاسبة: يقوم بعملية المراقبة والتسديدات الخاصة بالفواتير ومشاريع المؤسسة، وهي مصلحة المحاسبة على مستوى المديرية الجهوية، وتمثل مهام ومسؤوليات قسم المالية والمحاسبة، في إنتاج المعلومات المحاسبية:
    - مسك محاسبة مقر المديرية.
    - ضمان المسك اليومي للمحاسبة.
    - ضمان التنظيم المحاسبي
    - السهر على احترام المخطط المحاسبي الوطني.
    - إعداد تقارير المقاربات - البنكية مثلا- وتتبع الخزينة.
  - قسم الموارد البشرية: الإشراف على جميع العمليات الخاصة بالتكوين والتوظيف والأجرة وعمليات تنقل الأشخاص .
  - قسم الدراسات وتنفيذ أشغال الكهرباء والغاز: يهتم بالدراسات المالية الخاصة بالكهرباء والغاز.
  - قسم تسيير الأنظمة المعلوماتية: الإشراف على جميع قواعد المعطيات الخاصة بالمؤسسة والفوترة الآلية.
  - قسم العلاقات التجارية: يقوم بالإشراف على جميع الطلبات والتحصيلات الخاصة بالزبائن.
  - الوكالات التجارية: وهي مكاتب تابعة لقسم العلاقات التجارية، وتعتبر أماكن تحصيل مستحقات المؤسسة من الزبائن، واستقبال، ودراسة، ومتابعة انشغالات الزبائن فيما يخص التسديد والتزويد بالغاز والتيار الكهربائي.
- شعبة الوسائل العامة:
- تقوم بالإشراف على جميع العمليات الخاصة بالعتاد المستعمل بالمؤسسة، حيث تعتبر شعبة الوسائل العامة كشریان رئيسي لمديرية التوزيع ورقلة حضري 1 وهذا نظرا للخدمة التي تقدمها للمؤسسة بأكملها ، والمتمثلة في: تموين المؤسسة بالعتاد وذلك يتم عن طريق الوثائق والأرشفة.



## المبحث الثاني: تحديات المؤسسة للانتقال للنظام المحاسبي الجديد

### المطلب الأول: أهم خطوات الانتقال في المؤسسة

إن مؤسسة سونلغاز من أهم الشركات الجزائرية الناجحة محاسبيا والتي تسعى إلى الدقة المحاسبية والمعالجة وفق التطورات فقد حددت الإطار التنظيمي لنظام المحاسبة المالية في المديرية الجهوية حسب المعايير الدولية (IFRS): في النقاط التالية:

من خلال المواد من 10 إلى 24 من مشروع قانون المحاسبة المالية:

- يجب أن تستوفي المحاسبة المالية التزامات الانتظام والمصادقية والشفافية المرتبطة بعملية مسك البيانات والمعلومات التي تعالجها ورقبتها وعرضها وتبليغها.
- تمسك مختلف دفاتر نظام المحاسبة المالية بالعملة الوطنية.
- تحول كل العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط المتفق عليها.
- تخضع أصول وخصوم المؤسسات التي تمسها أحكام هذا القانون إلى جرد مادي مرة في السنة على أساس فحص مادي دقيق وإحصاء كل الوثائق الثبوتية.
- لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عناصر الأصول والخصوم ، و لا بين عنصر من الأعباء وعنصر من المنتجات، إلا إذا تمت هذه المقاصة على أساس قانوني أو تعاقدي.
- تعتمد كل الدفاتر المحاسبية الخاضعة لهذا النظام على المبدأ الدولي المسمى القيد المزدوج حيث يمس كل تسجيل حسابين على الأقل أحدهما مدين والأخر دائن مع احترام التسلسل الزمني للأحداث المالية والمحاسبية التي يحددها هذا الكيان.
- كل تسجيل في الدفاتر يجب أن يحدد بدقة مصدر البيان أو المعلومة ومضمونها وتخصيصها ومرجع الوثيقة الثبوتية التي استند إليها في كتابة هذه المعلومات أو البيان.
- كل تسجيل محاسبي يجب أن يستند على وثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورق أو أي شيء يضمن المصادقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- يجب إجراء قفل موجه إلى تجميد التسلسل الزمني وضمان عدم المساس بالتسجيلات.
- الكيانات الخاضعة لهذا القانون مجبرة على مسك مجموعة من الدفاتر القانونية وهي (دفتر اليومية، دفتر الأستاذ ودفتر الجرد مع احتواء هذه الدفاتر على دفاتر فرعية مساعدة حسب احتياجات المؤسسة (مع مراعاة الأحكام الخاصة بالمؤسسات الصغيرة.
- تحفظ مختلف الدفاتر والوثائق الثبوتية لمدة عشر سنوات ابتداء من تاريخ قفل كل سنة مالية.
- يتم ترقيم وتأشير الدفاتر المحاسبية القانونية (دفتر اليومية ودفتر الجرد (من قبل رئيس محكمة مقر المؤسسة).
- لا يجب ترك بياض أو تشطيب أو أي نوع من أنواع التغيير أو النقل إلى الهامش في الدفاتر المحاسبية إلا في إطار ما يسمح به قانون المحاسبة المالية.
- تحدد كفاءات مسك والضبط اليومي لإيرادات ونفقات المؤسسات الصغيرة عن طريق التنظيم.
- تمسك المحاسبة يدويا أو عن طريق الإعلام الآلي، ويجب أن تلبى طريقة الإعلام الآلي مقتضيات الحفظ والسلامة والأمن والمصادقية والشروط القانونية.

### المطلب الثاني: عرض لأرقام حسابات الشركة وفق SCF

لقد قامت المديرية العامة لمؤسسة سونلغاز بإنجاز جدول لجميع الحسابات طبقا للنظام المحاسبي والمالي الجديد حسب الحسابات الرئيسية والفرعية للمؤسسة، وتوزيعه على كامل الفروع تحضيراً لتطبيق النظام المحاسبي الجديد كما هو مبين في (الملحق رقم 1)

### المبحث الثالث: تطبيق النظام المعلوماتي في النظام المحاسبي (دراسة حالة متابعة الأصول المادية)

#### المطلب الأول: معالجة المعلومات المحاسبية في المؤسسة

تم معالجة البيانات المحاسبية الناتجة من مجمل دورات التسيير بالوحدات المختلفة للشركة في نظام المعلومات المحاسبية على مستوى كل وحدة من وحدات الشركة، وبالتالي فإن البيانات التي سيتم معالجتها تتمثل في مجمل الوثائق التي تستقبلها بنية المحاسبة من قسم الإستغلال لكل فرع والتي تستقبلها هاته الأخيرة من شعبة الوسائل العامة عن طريق شبكة محلية، وبالتالي فإن مجمل الوثائق المعتمدة في المعالجة المحاسبية تكون إما من شعبة الوسائل العامة أو من مصلحة الإستغلال، وإرسالها للشركة الأم المعتمدة بغية إنتاج مختلف التقارير المالية.

تعتمد شركة سونلغاز مجموعة من برامج الحاسوب (برامج التطبيقات) في إنتاج المعلومات المحاسبية وكذلك برامج مساعدة والمتمثلة أساساً في برامج الهياكل المساهمة في تزويد بنية المحاسبة بمختلف المعلومات والوثائق اللازمة للقيام بالمعالجة الآلية . وسيتم تتبع إنتاج المعلومات على مستوى مختلف الوحدات ثم تجميعها للحصول على القوائم والتقارير المالية الشاملة للشركة ككل.

أولاً: برامج المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية.

إن المديرية الجهوية للتوزيع ورقلة حضري 1 تعتمد على مجموعة من البرامج سواء لأداء الوظيفة المحاسبية أو الهياكل المغذية وإشراف هيكل المحاسبة بكل المعالجات الآلية الخاصة بالمحاسبة ، وهذا في ظل اعتماد النظام المركزي للوحدة على إعداد القوائم المحاسبية دورياً، إضافة الى إشرافه على مختلف إجراءات تسيير مختلف دورات التسيير المختلفة من حيث المصادقات والتوجيه، ومما ساعد من جهة في هذه العملية هو اعتماد برامج ذات تصميم نمطي لمختلف الوحدات، وهذا حتى يتيح عملية تجميع القوائم المحاسبية لمختلف الوحدات على مستوى الإدارة العامة للشركة في الإدارة المالية.

ويمكن حصر البرامج المعتمدة في المعالجة المحاسبية على مستوى كل وحدة من وحدات شركة سونلغاز في نوعين كمايلي:

- 1- (PC COMPTA) برنامج المحاسبة العامة الرئيسي.
- 2- برامج التسيير الأخرى (gestion des fichiers auxiliaires)

## 1- برنامج المحاسبة العامة الرئيسي (PC COMPTA):

برنامجا شاملا لجميع العمليات المحاسبية التي تتطلبها (PC COMPTA) يعتبر برنامج المعالجة المحاسبية من أجل الحصول على مختلف التقارير والقوائم المالية، كما أنه يسهل عملية المراجعة ويتيح لها بعض الأدوات الخاصة، وهذا ما يتطلب الوقوف على أهم وظائف هذا البرنامج ومختلف منتجاته من المعلومات المحاسبية مما يتجاوب مع المتطلبات القانونية والجبائية للقوائم المالية المعتمد.

### أولا: برامج المعالجة الآلية للمعلومات المحاسبية.

إن المديرية الجهوية للتوزيع ورقلة حضري 1 تعتمد على مجموعة من البرامج سواءا لأداء الوظيفة المحاسبية أو الهياكل المغذية وإشراف هيكل المحاسبة بكل المعالجات الآلية الخاصة بالمحاسبة، وهذا في ظل اعتماد النظام المركزي للوحدة على إعداد القوائم المحاسبية دوريا، إضافة الى إشرافه على مختلف إجراءات تسيير مختلف دورات التسيير المختلفة من حيث المصادقات والتوجيه، ومما ساعد من جهة في هذه العملية هو اعتماد برامج ذات تصميم نمطي لمختلف الوحدات، وهذا حتى يتيح عملية تجميع القوائم المحاسبية لمختلف الوحدات على مستوى الإدارة العامة للشركة في الإدارة المالية.

ويمكن حصر البرامج المعتمدة في المعالجة المحاسبية على مستوى كل وحدة من وحدات شركة سونلغاز في نوعين كمايلي:

1- (PC COMPTA) برنامج المحاسبة العامة الرئيسي.

2- برامج التسيير الأخرى (gestion des fichiers auxiliaires)

## 1- برنامج المحاسبة العامة الرئيسي (PC COMPTA):

برنامجا شاملا لجميع العمليات المحاسبية التي تتطلبها (PC COMPTA) يعتبر برنامج المعالجة المحاسبية من أجل الحصول على مختلف التقارير والقوائم المالية، كما أنه يسهل عملية المراجعة ويتيح لها بعض الأدوات الخاصة، وهذا ما يتطلب الوقوف على أهم وظائف هذا البرنامج ومختلف منتجاته من المعلومات المحاسبية مما يتجاوب مع المتطلبات القانونية والجبائية للقوائم المالية المعتمدة.

\*كما يظهر أن الشركة ليست ملزمة بإجراءات تعديل البرامج حيث أن حماية البرامج وإجراءات تعديلها أو أي إجراءات متعلقة بها يجب أن تتم المصادقة عليها من طرف مديرية المتابعة المعلوماتية، وهذا لايمنع الموظفين المؤهلين من إنجاز برامج جديدة لتسهيل العمليات المتبعة لتغطية الإستعمالات العادية

وتجدر الإشارة أن هذا البرنامج معتمد كذلك على مستوى باقي فروع الشركة الأم ويتيح برنامج المحاسبة العامة للشركة العمل بالتوازي مع بقية برامج التسيير المعتمدة في النظام العام للمعلومات بالشركة ككل ومختلف الوحدات بما فيها مقر الإدارة العامة، عملية تبادل المعلومات بين بنية المحاسبة بالوحدة مع بقية الهياكل الأخرى، وكذلك مع بقية الوحدات والإدارة العامة للشركة ويتضح ذلك من خلال الأدوات التالية:

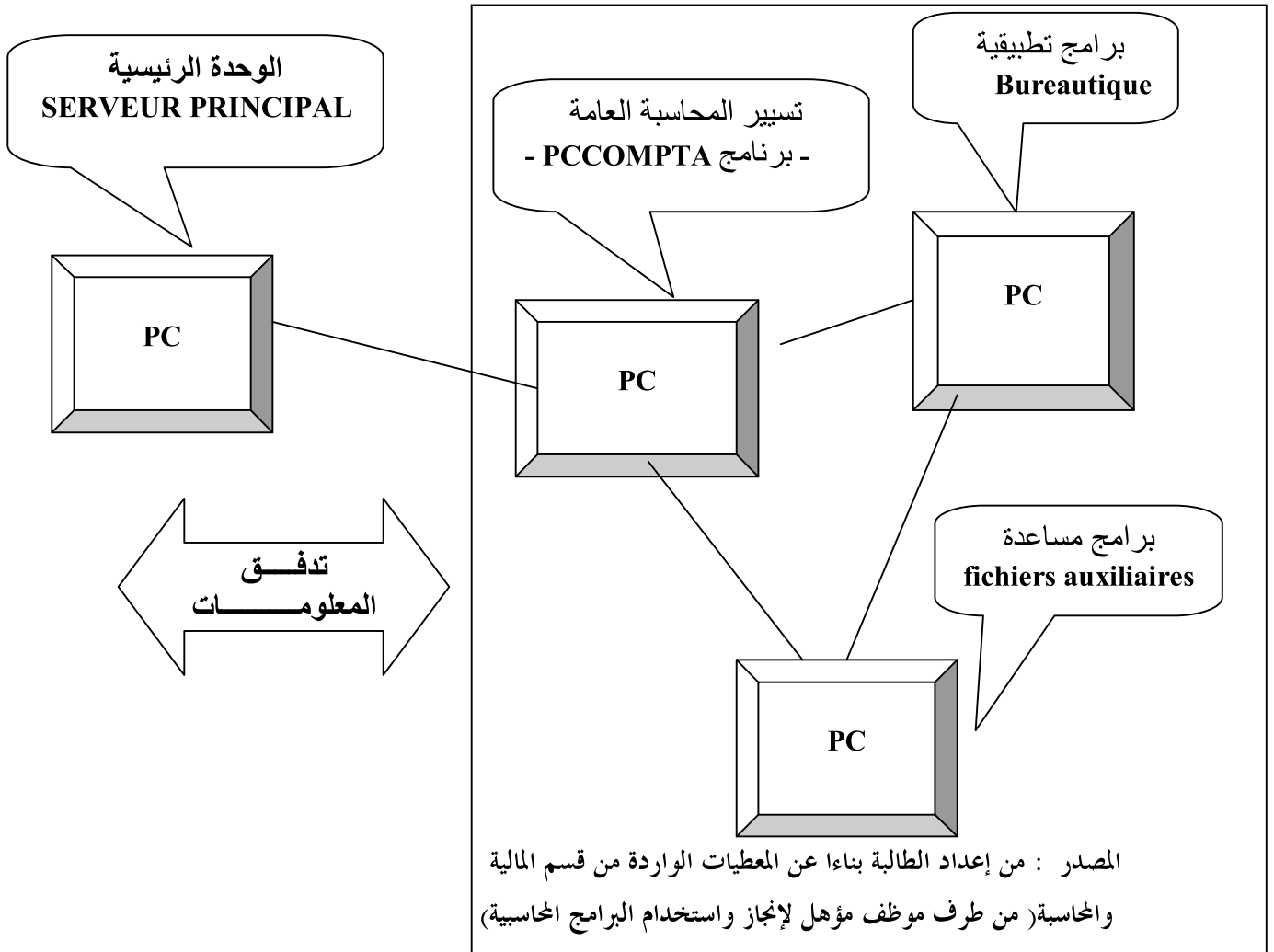
- يتم جلب المعلومات من برنامج آخر (برنامج التثبيتات مثلا) دون الحاجة إلى إعادة إدخالها يدويا من خلال ذاكرة ثانوية (PC COMPTA) من خلال كتابتها، بل يتم نقلها مباشرة إلى برنامج وهذا ما يتيح التقليل من وقت المعالجة ويتيح مجال أكبر، للرقابة، ويتحقق هذا من خلال اعتماد واجهة معالجة موحدة لمجمل هذه البرامج.

- يتم تبادل المعلومات بين برنامج المحاسبة العامة وبقية برامج التسيير الأخرى من خلال مختلف أنواع الشبكات المعتمدة بالشركة ككل ومختلف وحداتها، حيث أنه على مستوى كل وحدة يتم من خلالها إيصال مختلف المعلومات اللازمة (Réseau Locale) توجد شبكة محلية للمعالجة الحاسوبية إلى بنية المحاسبة بالوحدة، والتي تعتمد هذه المعلومات بالدرجة الأولى كوسيلة رقابية للتأكد من صحة العمليات التي تتم بمختلف أنظمة المعلومات الفرعية بالوحدة.

- كما يمكن أن يتم تبادل المعلومات بين مختلف الوحدات والإدارة العامة للشركة عن طريق شبكة الأنترنت، ولكن بالرغم من توفرها في كل الوحدات إلى أن العمل بها متوقف في مجال تبادل المعلومات بما فيها الحاسوبية، وهذا نظرا لعدم تحكم الإدارة في شروط الأمان المرتبطة باستخدامها.

والشكل (2-3) يبين مختلف البرامج المعتمدة في المعالجة الحاسوبية بوحدة التوزيع ورقلة حضري 1 كمثال على اعتماد هذه البرامج، وهذا في ظل الشبكة المحلية المعتمدة للتوزيع حيث أنه في كل وحدة من وحدات، هناك محور رئيسي (SERVEUR PRINCIPAL) إضافة إلى الشبكة الأكبر والتي تعتمد الاتصال عن طريق المودم والتي تتوفر بمقر الإدارة العامة والتي تركز عمل الإدارة المالية والمراجع الداخلي.

الشكل (2-3): يوضح مختلف البرامج المعتمدة في المعالجة الحاسوبية بوحدة التوزيع ورقلة حضري 1



## 2- برامج التسيير الأخرى:

وتتمثل هذه البرامج في مجموعة البرامج المعتمدة لتسيير مختلف أنظمة المعلومات الفرعية بالنظام العام للمعلومات، والمتمثلة أساسا في البرامج التي تتيح تبادل المعلومات بينها وبين برامج بنية المحاسبة من خلال واجهة موحدة للتعامل مع البيانات وتتمثل هذه البرامج أساسا فيما يلي:

- برنامج تسيير المشتريات والذي يتيح إدخال اليومية العامة للمشتريات ومختلف البيانات الى برنامج المحاسبة العامة من خلال الواجهة الموحدة للتعامل بين البرنامجين، مع الإشارة دائما الى أنه لا يتم اعتماد هذه البيانات المتداولة بين البرامج في إدخال القيود المحاسبية إلا بعد الرجوع الى أدلة الإثبات المختلفة التي تثبت هذه العمليات.

- برنامج تسيير المشتريات يتيح التحقق من الأرصدة المتعلقة بحسابات المجموعة الثانية.

يتم الجرد يدويا ثم إدراجه بمعالج النصوص EXEL من طرف شعبة الوسائل العامة ويتم التأكد بقسم المالية والمحاسبية بناء عن وثائق (قرار توجيه، الفاتورة) من خلال برنامج مساعد خاص بعملية الجرد، fichiers auxiliaires كما هو موضح في الشكل التالي:

أولا: إدخال البيانات:

Code barre	Compte	Désignation	Marque	Type	Valeur d'origine	Durée
x508070076	245224	U.CENTRALE + CLAV + ECRAN	ARTICLE 1582	x508070076	45 675,00	3
x608070372	245224	ECRAN DE PROJECTION	ARTICLE 1608	x608070372	54 000,00	3
x700000001	245224					
x800000001	245224					
3108112843	247122					
3108112844	247122					
3108112845	247122					
3108112847	247122					
3108113720	2450					
3108113719	2450					
3108112819	2450					
3108112826	2450					
3108112827	2450					
3108112818	2450					
3108112834	2450					
3108112849	247124					
3108112848	2450					
3108112821	2450					
3108112822	2450					
3108112823	2450					
3108112830	2450					
3108112840	245224	MICRO ORDINATEUR ACER	ACER	/	80 000,00	3
3108112841	245224	MICRO ORDINATEUR ACER	ACER	/	80 000,00	3
3108112842	245224	MICRO ORDINATEUR ACER	ACER	/	80 000,00	3
3108112816	6130	CHAISE VISITEUR	/	/	3 500,00	1
3108112817	6130	CHAISE VISITEUR	/	/	3 500,00	1
310811283X	6130	CHAISE VISITEUR	/	/	3 500,00	1
3108112838	6130	CHAISE VISITEUR	/	/	3 500,00	1
3108112839	6130	CHAISE VISITEUR	/	/	3 500,00	1
310811283Y	6130	CHAISE VISITEUR	/	/	3 500,00	1

## الفصل الثالث: ..... دراسة حالة متابعة الأصول الثابتة العينية بمؤسسة سونلغاز ورقلة حضري 1

ثانيا: بعد إدخال كل البيانات يتم تحويل ملف EXEL المرسل شعبة الوسائل العامة إلى قاعدة معطيات البرنامج كما هو موضح في الشكل التالي:

N°	A	B	C	D	E	F
2	N_INTERNE	DESIGNATION	MARQUE	TYPE	NCOMPTE	DURE
1508	440000379	MEGOMMETRE		440000379	2430	5
1510	440000374	CENTREUSE		440000374	2430	5
1511	440000376	EIREGISTREUR MAXMETRE		440000376	2430	5
1512	440000376	EIREGISTREUR MAXMETRE		440000376	2430	5
1513	440000377	EIREGISTREUR MAXMETRE		440000377	2430	5
1514	4400003834	POUILLE DE ROULAGE MT		4400003834	2430	5
1515	440000378	EIREGISTREUR MAXMETRE		440000378	2430	5
1516	440000381	EIREGISTREUR MAXMETRE		440000381	2430	5
1517	4498065833	ASPIRATEUR		4498065833	2430	5
1518	4498065832	LCD PROJECTEUR		4498065832	2430	5
1519	4498065831	SOIE A ESSENCE		4498065831	2430	5
1520	4498062153	PINCE VOLTAMPERMETRE M24044		4498062153	2430	5
1521	4498062177	PINCE VOLTAMPERMETRE M24044		4498062177	2430	5



Code barre ou N° Interne	Designation	Marque	Type	Compte
3106040012	IMPRIMANTE INDUSTRIELLE		3106040012	245224
3106040066	RAYONNANTE METALLIQUE		3106040066	247124
3106040075	TORCHE AVEC CHARGEUR		3106040075	2430
3106040079	TORCHE AVEC CHARGEUR		3106040079	2430
3106040149	TABLE BASE DE RECEP		3106040149	6130
3106040226	MICRO ORD P4 SUEMENS		3106040226	245224
3106040463	CHAISE VISITELUR		3106040463	6130
3106040482	CHAISE FIXE (F DE BUREAU)		3106040482	6130
3106040495	CHAISE FIXE (F DE BUREAU)		3106040495	6130
3106040498	CHAISE FIXE (F DE BUREAU)		3106040498	6130
3108070330	PINCES VOLT AMP METRIQUES		3108070330	24312
3108070353	CLIMATISEUR SPLIT 5		3108070353	247122
3108070450	TABLE DE DECHARGE ORD		3108070450	2460
3108070464	CHALUMEAU EXPRESS A 6 P		3108070464	2430
3108070465	ECHELLE ESCABOT MULTIFONCT		3108070465	2430

ثالثا:

يقوم البرنامج بعملية مقارنة حسب أرقام الحسابات والقيمة الأصلية للإستثمار، ومراقبة المعلومات المدخلة فنحصل على المخرجة النهائية الصافية لعملية الجرد:

Sonegaz Distribution Ouargla Urbain							
Division Finances et Comptabilité							
GESTION FICHIERS AUXILIAIRES							
Acquisition 2010							
N°	COMPTE	DESIGNATION	NOUV CAB	ANCIENS CAB	VAL ORIGI	DATE ACQUIS	AFFECTATION
1	2430	CAISSE A OUTILS COMP. 13 ARTICLES	3108113727	/	28 403,44 DA	02/06/2010	D.EP
2	2430	CAISSE A OUTILS COMP. 14 ARTICLES	3108113726	/	36 125,30 DA	02/06/2010	STG/AMM
3	2430	CAISSE A OUTILS COMP. 16 ARTICLES	3108113721	/	41 356,65 DA	02/06/2010	STG/OGX
4	2430	CAISSE A OUTILS COMP. 17 ARTICLES	3108113723	/	47 562,12 DA	02/06/2010	STG/OGX
5	2430	CAISSE A OUTILS COMP. 17 ARTICLES	3108113724	/	70 924,12 DA	02/06/2010	STG/OGX
6	2430	CAISSE A OUTILS COMP. 19 ARTICLES	3108113725	/	112 741,20 DA	02/06/2010	STG/AMM
7	2430	CAISSE A OUTILS COMP. 22 ARTICLES	3108113722	/	117 278,10 DA	02/06/2010	STG/OGX
8	2430	PINCES AMPER METRIQUE DIGITAL	3108113841	3800 CL /1000 A	18 000,00 DA	23/06/2010	D.EE
9	2430	PINCES AMPER METRIQUE DIGITAL	3108113840	3902 CL/500 A	18 000,00 DA	23/06/2010	STG/OGX
10	2430	PINCES AMPER METRIQUE DIGITAL	3108113839	3800 CL /1000 A	25 000,00 DA	23/06/2010	STG/OGX
11	2430	PINCES AMPER METRIQUE DIGITAL	3108113838	3900 CL	25 000,00 DA	23/06/2010	STG/OGX
12	2430	TESTEUR ISOLATION HANTUOLT	3108113834	/	89 000,00 DA	18/10/2010	D.EE
13	2430	TESTEUR ISOLATION HANTUOLT	3108113837	/	89 000,00 DA	18/10/2010	STG/OGX
14	2430	TESTEUR ISOLATION HANTUOLT	3108113835	/	98 000,00 DA	18/10/2010	STG/AMM
15	2430	TESTEUR ISOLATION HANTUOLT	3108113836	/	89 000,00 DA	18/10/2010	STG/OGX
16	24312	ECHELLE 2 x 4 M	3108113740	/	9 000,00 DA	03/10/2010	SC/OGX
17	24312	ECHELLE 2 x 4 M	3108113759	/	9 000,00 DA	03/10/2010	SC/OGX
18	24312	ECHELLE 2 x 6 M	3108113758	/	35 000,00 DA	03/10/2010	SC/OGX
19	24312	ECHELLE 2 x 6 M	3108113757	/	35 000,00 DA	03/10/2010	SC/OGX
20	2440	VEHICULE	A000000074	PARTNER	964 957,25 DA	15/09/2010	Direction
21	2440	VEHICULE	A000000075	PARTNER	964 957,25 DA	15/09/2010	Direction
22	2440	VEHICULE	A000000068	PARTNER	964 957,25 DA	15/09/2010	Direction
23	2440	VEHICULE	A000000069	PARTNER	964 957,25 DA	15/09/2010	Direction
24	2440	VEHICULE	A000000070	PARTNER	964 957,25 DA	15/09/2010	Direction

- برنامج الإهلاكات والمخصص لحساب مختلف الإهلاكات المرتبطة باستثمارات المملوكة للشركة بمختلف وحداتها أو الجديدة منها، مع العلم أنه يتم التعامل مع الاستثمارات محاسبيا وكذلك من خلال برنامج المحاسبة العامة وكذا البرنامج المساعد المعتمد لحساب مختلف الإهلاكات وتتبع مختلف عمليات الجرد. ويتم حساب الإهلاكات بتتبع الخطوات التالية:

أولاً:

1- نسخ ملف Excel لتقييم الإستثمارات « INVSAG.XLS » والمنجز من طرف SAG في قاعدة المعطيات الخاصة ببرنامج الإهتلاكات

A	B	C
1	NouveauCAB	Structure Désignation
2	3108073010	DRC Unité centrale
3	3108110120	DEET Bureau exécution
4	3108110270	Salle d'attente Table de téléphone
5	3108110271	Salle d'attente Table de téléphone
6	3108110272	Salle d'attente Table de téléphone
7	3108110273	S.A.G. Tableau de décoration
8	3108110274	Salle d'attente Ecran de projection
9	3108110275	Salle d'attente Montre murale
10	3108110276	Salle d'attente Climabiseur
11	3108110278	Salle d'attente Table pour micro
12	3108110278	Salle d'attente Climabiseur

fichier Excel



GESTION FICHIERS AUXILIAIRES v...:									
Consultation			Rapprochement DFC-SAG			Traitement des états			
sagerr - Table									
NouveauCAB	Structure	Désignation	N° Site	Marque	ETAT	Num#Bureau	N	COMPTÉ	
3108073010	DRC	Unité centrale	HUB 7330	MPE-HP				1,24524	
3108110120	DEET	Bureau exécution	/	/				2,2450	
3108110270	Salle d'attente	Table de téléph	/	/				3,2450	
3108110271	Salle d'attente	Table de téléph	/	/				4,2450	
3108110272	Salle d'attente	Table de téléph	/	/				5,2450	
3108110273	S.A.G.	Tableau de déi	/	/				6,2450	
3108110274	Salle d'attente	Ecran de projé	/	/				7,2430	
3108110275	Salle d'attente	Montre murale	/	/				8,6130	
3108110276	Salle d'attente	Climabiseur	/	*				9,247122	
3108110278	Salle d'attente	Table pour mi	/	/				10,6130	
3108110278	Salle d'attente	Climabiseur	/		COLDLINE			11,247122	
3108110279	Salle d'attente	Appareil téléph	/		PANASONIC			12,6130	
3108110301	DEE	Fauteuil de bu	/	/				13,6130	
3108111059	Direction	Bureau	/	/		Direction		14,2450	
3108111059	Direction	Caissou mobil	/	/		Direction		15,2450	
3108111060	Direction	Classseur à O3	/	/		Direction		16,2450	
3108111061	Direction	Fauteuil de bure	/	/		B /Directeur		17,2450	

la base de donn 

ثانياً:

- التأكد وتصحيح الأخطاء الممكن أن تحدث جراء التحويل (البيانات الخاصة بالإستثمار، رمز الجرد، اسم المادة، المصلحة الموجهة لها المادة.....) وذلك من خلال المراجعة اليدوية
- ثم يقوم البرنامج بمقارنة آلية بين الملفين واستخراج عدد الإخطاء والتكرارات وذلك بالضغط على الأيقونة « résultat de rapprochement » كما هو مبين في الشكل التالي:

Rapprochement fichiers auxiliaire DFC et SAG			
Articles avec valeur superieur a 5000,00 DA			
<b>Identiques :</b>	<b>1555</b>	<b>Articles</b>	TOTAL ARTICLE DFC >5000: 1969
<b>Ecart négatif :</b>	<b>414</b>	<b>Articles</b>	TOTAL ARTICLE DFC <5000: 412
<b>Ecart Positif :</b>	<b>789</b>	<b>Articles</b>	TOTAL ARTICLE SAG : 3029
Articles avec une valeur inferieur ou égale 5000,00 DA			
<b>Identique :</b>	<b>387</b>	<b>Articles</b>	<b>DOBLE EMPLOI: 12</b>
<b>Ecart négatif :</b>	<b>25</b>		
Véhicules :			
<b>Identiques :</b>	<b>75</b>		

الملف مصحح:

Sonelgaz distribution centre  
Direction de distribution Ouargla urbain  
Division finances et comptabilité

**RECAPITULATIF FICHIER AUXILIAIRE**

N° COMPTE	LIBELLE	DUREE V.	NOMBRE D'ARTICLES	VALEUR ORIG.
242252	INSTALLATIONS ANNEXES	10	1	170 168,58 DA
242262	INSTALLATIONS, MATERIEL DE TRANSMISSION	10	64	3 571 950,36 DA
2430	PETIT OUTILLAGE ET APPAREILLAGE DIVERS	3	135	14 576 185,22 DA
24312	GROS OUTILLAGES	10	265	19 199 938,00 DA
2432	MATERIEL ET ENGIN DE CHANTIER	5	5	551 454,94 DA
2440	MATERIEL AUTOMOBILE	5	75	103 784 640,88 DA
2450	MOBILIER DE BUREAU	10	825	11 268 938,53 DA
24510	MATERIEL DE BUREAU	10	57	3 653 226,55 DA
245224	MATERIEL INFORMATIQUE : Autre matériel micro-informatique	3	234	15 094 847,39 DA
247121	INSTALLATIONS DE PROTECTION CONTRE L'INCENDIE	10	64	2 234 543,40 DA
247122	INSTALLATIONS DE CLIMATISATION	10	215	19 921 422,61 DA
247124	AUTRES AGENCEMENTS DES BATIMENTS ADMINISTRATI	10	60	18 867 036,49 DA
2521	MOBILIER ET EQUIPEMENT MENAGER IDENTIFIABLE	10	32	1 446 697,63 DA
25722	AMENAGEMENT DES BATIMENTS SOCIAUX installations de	10	12	1 161 737,15 DA
6130	MATIERES CONSOMMABLES ET MATERIAUX ET MATERI	1	412	1 005 370,60 DA
<b>TOTAL :</b>			<b>2456</b>	<b>216 508 158,33 DA</b>

macredi 27 avril 2011

Page 1 sur 1

➤ ثالثا: حساب الإهلاكات حسب الزمن الحقيقي (الأيام، الأشهر، سداسي، سنوي) مع العلم أن طريقة حساب الإهلاك بالمؤسسة هي طريقة الإهلاك الخطي:

$$\text{الإهلاك} = (\text{القيمة الأصلية} * \text{معدل الإهلاك}) / \text{العمر الإنتاجي}$$

مع العلم أن المخرجة لها عدة أصناف (حسب أرقام الحسابات، حسب المعدل، حسب السنة.....الخ) والشكل الموالي يعرض جدول الإهلاكات حسب أرقام الحسابات:

Direction de distribution Ouargla Urbain  
Division Finances et Comptabilité

**Amortissement fichier auxiliaires au 31/12/2010**

N° COMPTE	DESIGNATION	DUREE V	VALEUR ORIGI.	DOT. PERIODE	CUMUL. AMORT.	V N C	N ART.	T. AMORT
242252	INSTALLATIONS ANNEXES	10	170 168,58 DA	17 016,86 DA	87 920,43 DA	82 248,15 DA	1	52%
242262	INSTALLATIONS, MATERIEL DE TRAN	10	3 571 950,36 DA	239 319,75 DA	2 264 694,64 DA	1 307 255,72 DA	64	63%
2430	PETIT OUTILLAGE ET APPAREILLAGE	3	14 576 185,22 DA	431 970,14 DA	13 691 136,89 DA	88 048,32 DA	135	94%
24312	GROS OUTILLAGES	10	19 199 938,00 DA	213 158,67 DA	18 020 219,09 DA	1 179 718,91 DA	265	94%
2432	MATERIEL ET ENGIN DE CHANTIER	5	551 454,94 DA	0,00 DA	551 454,94 DA	0,00 DA	5	100%
2440	MATERIEL AUTOMOBILE	5	103 784 640,88 DA	8 056 605,13 DA	82 847 991,46 DA	20 936 649,42 DA	75	80%
2450	MOBILIER DE BUREAU	10	11 268 938,53 DA	437 035,27 DA	8 659 711,31 DA	2 609 227,22 DA	825	77%
24510	MATERIEL DE BUREAU	10	3 653 226,55 DA	64 888,46 DA	3 240 198,73 DA	413 027,82 DA	57	89%
245224	MATERIEL INFORMATIQUE : Autre matéri	3	15 094 847,39 DA	995 215,00 DA	14 020 978,23 DA	1 073 869,17 DA	234	93%
247121	INSTALLATIONS DE PROTECTION CO	10	2 234 543,40 DA	0,00 DA	2 234 543,40 DA	0,00 DA	64	100%
247122	INSTALLATIONS DE CLIMATISATION	10	19 921 422,61 DA	475 797,27 DA	16 842 378,29 DA	3 079 044,32 DA	215	85%
247124	AUTRES AGENCEMENTS DES BATIME	10	18 867 036,49 DA	118 032,19 DA	18 218 603,98 DA	648 432,51 DA	60	97%
2521	MOBILIER ET EQUIPEMENT MENAGE	10	1 446 697,63 DA	25 744,30 DA	1 356 923,42 DA	89 774,21 DA	32	94%
25722	AMENAGEMENT DES BATIMENTS SO	10	1 161 737,15 DA	0,00 DA	1 161 737,15 DA	0,00 DA	12	100%
<b>TOTAL :</b>			<b>215 502 787,73 DA</b>	<b>11 074 783,02 DA</b>	<b>183 198 491,97 DA</b>	<b>32 304 295,76 DA</b>	<b>2044</b>	<b>85%</b>



فإن مختلف هذه البرامج تعتبر هياكل مغذية لنظام المعلومات المحاسبية. بمختلف البيانات المعتمدة في المعالجة المحاسبية، حتى وان كانت تستخدم معطياتها للرقابة أكثر منه للمعالجة المحاسبية، حيث أنه يجب التركيز دائما على إدخال القيود المحاسبية على أساس أدلة الإثبات المختلفة وليس فقط عن طريق النقل الآلي للمدخلات.

### المطلب الثاني: مراحل إنتاج المعلومات المحاسبية.

تتم عملية إنتاج المعلومات المحاسبية المختلفة بواسطة المعالجة الآلية المعتمدة في شركة سونلغاز مختلف وحداتها من خلال برنامج المحاسبة العامة على أساس وثائق وأدلة الإثبات، والتي تعتبر كذلك سنداً لدعم رأي المراجع الخارجي، وسيتم تتبع مراحل عملية معالجة البيانات المحاسبية وإنتاج مختلف التقارير المالية من طرف المديرية العامة والمحاسبية من خلال مايلي:

- ترتيب المستندات والوثائق البيانات
- تسجيل العمليات في اليوميات المساعدة
- إنتاج مختلف التقارير والقوائم المالية (المعلومات المحاسبية)

#### أولا :ترتيب المستندات والوثائق

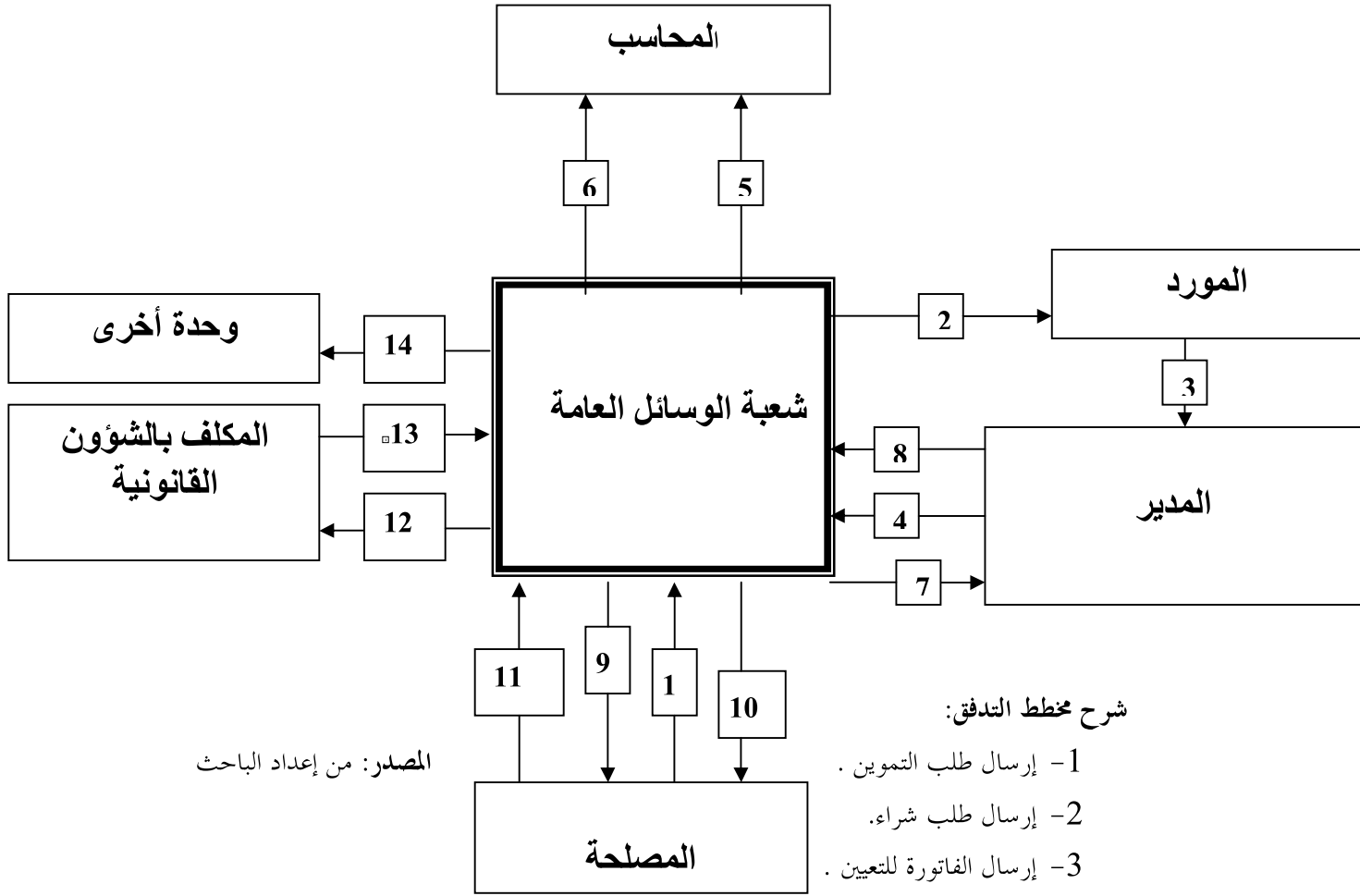
يقوم المحاسب أو أحد معاونيه بترتيب المستندات والوثائق التي تصل الى دائرة أو مصلحة المحاسبة بالوحدات المختلفة على أساس طبيعتها وما يتوافق مع اليوميات المساعدة *Les journaux auxiliaires* المعتمدة في برنامج المحاسبة العامة للوحدة والشركة ككل في ظل الاستعمال الموحد لبرنامج المحاسبة العامة في كل وحدات الشركة. بما فيها مقر الإدارة العامة. ونوضح مختلف الوثائق التي تصل الى الدائرة والناجئة عملية الشراء بوحدة التوزيع ورقلة حضري 1 ، الوثائق التالية:

- نسخة من وصل الطلبية
- نسخة من وصل الإستلام
- نسخة من فاتورة الشراء
- نسخة من قرار التوجيه

وتتم هذه العملية المرتبطة بتجميع وثائق الإثبات المحاسبي بالنسبة لمختلف دورات التسيير بالوحدة، (*-AFIP-Achats, fournisseurs, investissements, personnel*) ويتم إيداعها بمصلحة يتم ترتيب مختلف الوثائق والسجلات حسب طبيعتها وحسب المصلحة المختصة، من أجل كتابة مختلف القيود المرتبطة بها على أساس اليوميات الفرعية المساعدة الخاصة بها.

ثانيا: تدفق المعلومات: يتم تدفق المعلومات الخاصة بالاستثمارات وفق الخطط التالي:

الشكل رقم (3-3): تدفق المعلومات الخاصة بالاستثمارات



شرح مخطط التدفق:

- 1- إرسال طلب التمويل .
- 2- إرسال طلب شراء.
- 3- إرسال الفاتورة للتعين .
- 4- إرسال الفاتورة للمراقبة.
- 5- إرسال الفاتورة مرفقة بمحافظ إرسال للمحاسبة.
- 6- إرسال طلب الشراء مرفق بوصل استلام.
- 7- إرسال قرار التوجيه للمصادقة.
- 8- إرسال قرار التوجيه مصادق عليه.
- 9- إرسال قرار التوجيه.
- 10- إرسال وثيقة الجرد المكتبي.
- 11- إرسال قائمة العتاد المهلك.
- 12- إرسال قائمة العتاد المهلك للمعينة.
- 13- إرسال قرار الاهتلاك.
- 14- إرسال وثيقة تحويل.

المصدر: من إعداد الباحث

ثالثا: تسجيل العمليات في البرنامج الرئيسي :

يتم تسجيل مختلف القيود المحاسبية المرتبطة بمختلف عمليات نشاط الوحدة في البرنامج الرئيسي PC COMPTA

وكمثال على عملية تسجيل القيود المحاسبية، يمكن أخذ مثال حقيقي لعملية شراء لطاولات حاسوب من طرف وحدة التوزيع ورقلة حضري 1 بمبلغ 352467.49 ، وهذا المبلغ خارج الرسم، مع رسم على القيمة المضافة مقدر ب 59919.47 دج، أي إجمالي المبلغ يقدر ب 412386.96 دج، وقد تم تسديد إجمالي مبلغ المشتريات بشيك بنكي.

فعندما تصل مختلف الوثائق الناتجة عن عملية الشراء الى شعبة الوسائل العامة كما يوضحه الشكل رقم 3-3 والمتمثلة في وصل الطلبية ووصل الدخول أو الاستلام ووثائق الدفع، يتم توزيع هذه الوثائق على مختلف مصالح هذه الدائرة حسب الاختصاص، ويقوم رئيس كل مصلحة بكتابة القيود المحاسبية على أساس هذه الوثائق كمايلي:

بتسجيل القيد التالي في اليومية المساعدة للمشتريات من - (A.F.I.P) يقوم رئيس مصلحة كمايلي

: (Achats en ALG)

التسجيل المحاسبي وفق PCN

المبلغ (دينار جزائري)		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	352467.49		2430	
	59919.47		457	
412386.96			530	

كما أنه يسجل محاسبيا وفق SCF

المبلغ (دينار جزائري)		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	352467.49		211	
	59919.47		445	
412386.96			404	

التسجيل المحاسبي في حالة شراء استثمار يكون كالتالي وفق PCN

المبلغ (دينار جزائري)		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
	XXXXX		2x	
XXXXX			10x/73x/485x/522x	
	XXXXX		682	
XXXXX		الإهلاك	29x	

أما حسب SCF:

المبلغ (دينار جزائري)		البيان	رقم الحساب	
دائن	مدين		دائن	مدين
XXXXX	XXXXX		101/73x/51x/53x/404	2x
XXXXX	XXXXX	الإهلاك	28x	682/681

ثالثا: إنتاج مختلف التقارير والقوائم المالية (المعلومات المحاسبية).

بعد أن يتم التسجيل اليدوي لمختلف القيود المحاسبية المرتبطة بنشاط الوحدة في بطاقات إدخال يقوم برنامج المحاسبة العامة (PCCOMPTA) بمختلف عمليات المعالجة الآلية للبيانات المحاسبية من أجل الحصول على معلومات محاسبية صالحة لاتخاذ القرار وفي شكل محدد ومتعارف عليه، والذي يمثل مختلف القوائم المالية الشاملة والتقارير المالية المتنوعة، وتعتبر هذه القوائم المالية والتقارير المادة الخام لعملية المراجعة وهذا يتطلب التحديد الدقيق لمختلف هذه التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية والتي تتمثل في نوعين وهما:

1- (Documents de synthèses) القوائم المالية الشاملة والوثائق المرافقة.

2- (Journaux et balances) اليوميات والموازن.

1- (Documents de synthèses): القوائم المالية الشاملة والوثائق المرافقة.

إن الشركة مطالبة قانونا بتقديم هذه القوائم المالية الشاملة في نهاية الدورة المحاسبية وتتمثل هذه القوائم فيما يلي:

- الميزانية العامة

- جدول حسابات النتائج

- حركة الممتلكات

-الاستثمارات

-الاهتلاكات

-المؤونات

-الحقوق

مع العلم أن هذه القوائم تنجز في المديرية العامة لنظام المعلومات المركزي

2-اليوميات والموازن

تتمثل هذه التقارير المالية في مختلف اليوميات والموازن التي توفرها المعالجة الآلية للمعلومات للبيانات المحاسبية، وهذا من خلال عوامل الفرز والتصفية التي توفرها تطبيقات برنامج المحاسبة العامة، والتي تتيح الحصول على مختلف اليوميات والموازن حسب الحسابات والتاريخ وغيره، وعلى العموم فهي تمثل عوامل مساعدة في التسيير وكذلك تسهيل المهمة الرقابية لمراجع الحسابات الخارجي، كونها تعتبر كذلك أدلة وقرائن إثبات تتمثل هذه اليوميات في اليومية العامة واليوميات المساعدة واليوميات بحسب التاريخ والفترة وغيرها، أما الموازن فتتمثل ميزان المراجعة ومختلف الموازن الخاصة الأخرى.

تعتبر هذه المعلومات المحاسبية المعبرة عن وضعية الشركة ككل ومختلف وحداتها وسيلة إثبات اتجاه الغير، وهذا مما تتطلب المراجعة الخارجية المستقلة لكي تضيف عليها نوعا من المصادقية. ويظهر تحكم في تقنيات الاتصال على مستوى الشركة من حيث تبادل المعلومات بين الوحدات وكذلك تجميع القوائم المالية، بحيث يمكن نقلها بأسلوب أسرع وآمن من خلال المودم أو الانترنت.

### المبحث الرابع: متطلبات تطبيق نظام المعلومات المحاسبي في ظل محاسبة الأصول الثابتة وفق SCF. في المؤسسات الجزائرية.

**المطلب الأول: الإجراءات المتخذة لتسيير المرحلة الانتقالية لتطبيق المحاسبة الدولية في الجزائر:**  
في سبيل تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر تبنت الجزائر النظام المحاسبي (Système Comptable Financier) إلا أن الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق هذا النظام لا بد له من بعض الإجراءات الانتقالية التي تم تطبيقها فعلا ، في حين أن الكثير منها لا يزال قيد التنفيذ، نذكر من أهمها :

- إجراء دورات تكوينية لمتمهني مهنة المحاسبة بإشراف من عدة هيئات : المعهد الوطني للمحاسبين المعتمدين محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين ، الغرف التابعة لوزارة التجارة الجزائرية ( غرف الصناعة و التجارة )،
  - اعتماد المعايير المحاسبية الدولية في مؤسسات التكوين و التعليم العالي و التكوين المتواصل،
  - عقد عدة ملتقيات و منتديات و محاضرات بإشراف كل من وزارات التعليم العالي و التجارة و المالية،
  - إعداد دورات لإطارات الإدارات و المؤسسات المعنية بالقوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية ( إدارات الضرائب و المالية و الخزينة و البنوك العمومية )
- إطلاق مشاريع تكوين هيئات محاسبية مستقلة ( جمعية محافظي الحسابات، جمعية الخبراء المحاسبين و كذا جمعية المحاسبين المعتمدين ) تنظر في كفاءات و آليات منح الاعتمادات و تقديم الاستشارات لوزارة المالية المعنية بمنح هذه التراخيص.

### المطلب الثاني: محاسبة الأصول المادية.

تعد الأصول المادية طويلة الأجل من أهم ما تطرقت إليه المعايير المحاسبية الدولية ، و يشترط في الأصل كسي يعتبر طويل الأجل أن يتوفر على الشروط التالية:

- أن تتوقع منه المؤسسة إيرادات مستقبلية بدرجة معنوية محددة من قبل المؤسسة و يستحب أن يكون مصادقا عليها من طرف هيئة أو مركز دراسات متخصص،
- أن يكون من الممكن تكميم ( قياس ) قيمة هذا الأصل سواء بتكلفته التاريخية أو بقيمته الاستعمالية مع الأخذ بعين الاعتبار اهتلاكه على أساس التكلفة المعتمدة،
- أن تتجاوز درجة سيولة الأصل أو الأصول المعنية السنة الواحدة، و تعتبر كل إضافة أو إنفاق على الأصل طويل الأجل ، إنفاقا يجمع على حساب النتائج إلا إذا توفرت الشروط التالية:
  - تغير مردود هذا الأصل إلى الأفضل جراء هذا الإنفاق.
  - أن تمكن الإضافات المجرأة على الأصل المؤسسة من أن تستخدمه في عمليات إنتاجية لم يكن متاحا له أداؤها قبل تعديله، إذا توفر الشرطان السابقة، فإن هذا الإنفاق يعتبر زيادة في قيمة الأصل تقيدها حسابات المركز المالي ( الميزانية ) و لا تدخل في حساب الأرباح و الخسائر عبر حساب النتائج.
  - و يعد تقييم و إعادة تقييم الأصول من أهم المواضيع التي جاءت بها المعايير المحاسبية الدولية، نوجز أهمها في النقاط التالية:

- تقييم أحد بنود الأصول يوجب إعادة تقييم كامل الصنف الذي ينتمي إليه هذا الأصل.
- عند زيادة قيمة الأصل نتيجة إعادة التقييم ، يجب إضافة هذه القيمة لحساب الملاك (أموال خاصة) تحت عنوان فائض إعادة التقييم ، حيث يجب الاعتراف بزيادة إعادة التقييم على أهما دخل في حدود ما اعترف به كمصرف سابقا نتيجة الانخفاض في إعادة التقييم لنفس الأصل ( يجب ألا يتجاوز إيراد إعادة التقييم مبلغ التخفيض السابق الناجم عن تخفيض سابق للقيمة عن طريق إعادة التقييم ) .
- عندما يتم تخفيض قيمة الأصل المسجلة نتيجة لإعادة التقييم فإنه يجب الاعتراف بالتخفيض كنفقة ، و لكن يجب تحميل أي تخفيض إعادة تقييم إلى فائض إعادة التقييم المتعلق به في الحدود التي لا يتجاوز فيها التخفيض المبلغ المحتفظ به في فائض إعادة التقييم بخصوص ذلك الأصل.
- يمكن تحويل فائض إعادة التقييم في حقوق الملاك ( الأموال الخاصة ) إلى الأرباح المدورة مباشرة عندما يتحقق هذا الإيراد ، حيث يتحقق كاملا عند إعفاء هذا الأصل من الخدمة أو بيعه ، و لكن بعض هذا الفائض ( الإيراد ) يتحقق خلال الحياة الإنتاجية للأصل المعني و في هذه الحالة يكون المبلغ المتحقق هو الفرق بين الاهتلاك على أساس التكلفة التاريخية و الاهتلاك على أساس مبلغ إعادة التقدير ، و لا يتم تحويل فائض إعادة التقدير إلى الأرباح مباشرة و إنما عبر قائمة الدخل ( جدول حسابات النتائج )

- ينص المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 ( IAS 16 ) على وجوب إبقاء الأصل بقيمته الأساسية ( التاريخية ) في قائمة المركز المالي ( الميزانية ) و يسمح نفس المعيار بإجراء معالجة محاسبية أخرى ( بديلة ) تعنى بإجراء إعادة لتقييم الأصول المعني ( و بالتالي كامل الصنف الذي ينتمي إليه ) على أساس القيمة العادلة في السوق أو عن طريق انتداب خبير .

### المطلب الثالث: شروط الاعتراف بالأصول في المحاسبة المالية.

نصت المعايير المحاسبية الدولية لاسيما المعيار رقم 16 (IAS 16) على الاعتراف بالأصل إذا توفر فيه الشروط الملزمان التاليان:

أ- احتمال الحصول على منفعة اقتصادية مستقبلية:

يعترف بالأصل إذا كانت المنافع المستقبلية المنتظرة منه ممكنة الحدوث بالنسبة للمؤسسة، و على ذلك يمكن اعتبار مبنى حازته المؤسسة بهدف تأجيرها أصلا لها بدرجة تؤكد معينة،  
ب- أن تكون له قيمة قابلة للقياس:

يجب أن يتوفر في تقدير قيمة الأصل قدر أدنى من المعنوية ( الموثوقية )، كأن يخلو تقدير قيمتها من الغش و التحيز .. مع مراعاة إتباع الطرق العلمية في تقديرها عند عدم التأكد من تكلفتها الحقيقية. إن اختلال أحد هذين الشرطين يوجب بالضرورة عدم الاعتراف به كأصل كما أن عدم توفر الموثوقية في أحدهما تلغي الاعتراف بالأصل في قائمة المركز المالي للمؤسسة ( الميزانية ).

لتطبيق محاسبة الأصول وفق المعايير المحاسبية الدولية في المؤسسات الجزائرية لا بد من توفر الشروط التالية:

- ضرورة تسريع تفعيل بورصات الأوراق المالية و السلع في الجزائر،
- إلزامية العناية بنوعية التكوين المتاح لكل الأطراف المعنية بالقوائم المالية للمؤسسة الاقتصادية،
- إصلاح النظام الجبائي بما يتوافق مع متطلبات تطبيق المعايير الجديدة المطبقة،
- ضرورة اعتماد مراكز تقييم الأداء الاقتصادي و المالي للمؤسسات و منح التراخيص لخبراء تقييم الأصول في انتظار أن يؤدي السوق المالي دوره الفعلي المنوط به،
- إنشاء هيئات قضائية اقتصادية تعني بمعالجة الاختلالات التي قد تحدث في إطار تطبيق النظام المحاسبي المالي .

الآثار والتغيرات التي أحدثها مشروع النظام المحاسبي الجديد.

يمكن تلخيص أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي الجديد في الجدول التالي:

الجدول (3-1): أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي الجديد (دراسة مقارنة)

المخطط الوطني للمحاسبة 1975	النظام المحاسبي والمالي الجديد
المصاريف الملحققة لثمن الشراء تمتلك بنفس المعدل الذي يهتلك به قيمة الاستثمار.	المصاريف الملحققة بالاستثمارات المادية تمتلك على فترة حياة لا تتجاوز تلك الخاصة بالأصل المرتبطة به.
كل نفقات البحث والتطوير تعتبر كمصاريف استثمارية، أي ضمن المصاريف الإعدادية	نفقات التطوير تسجل ضمن القيم المعنوية.
المصاريف الإعدادية تسجل ضمن الاستثمارات ويتم إطفائها بعد ذلك، وأقصى مدة لإطفائها هي	المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء، ومدة اهتلاك الأصل المعنوي يمكن أن ترتفع حتى 20

## النتائج:

بناءً على الدراسة الميدانية التي أجريتها واختبار فرضيات دراسة واقع تطبيق النظام (نظام المعلومات، النظام المحاسبي) وان إجراء هذه الدراسة ساعد في التوصل للنتائج التالية:

1. فيما يتعلق بتحقيق مدخلات نظم المعلومات المحاسبية في بيئة المعالجة الآلية لمتطلبات التعليمات ، أن هناك ، ونقل البيانات الأصلية إلى وثائق الإدخال لنظام المعالجة، والتأكيد على أن المعلومات لا تكرر في الإدخال، ويوجد تسجيل يدوي إلكتروني، والعنصر البشري مؤهل، ولكن بشكل غير كافٍ وتعتمد المعالجة على سياسة واضحة.

2. فيما يتعلق بمخرجات أنظمة المعلومات المالية المؤسسة، نستنتج أن أنظمة المعلومات توفر المخرجات التالية :اليوميات، ووثائق خاصة بالجرد، الإهلاكات...

3. فيما يتعلق بمتطلبات مستخدمي الأنظمة المالية المؤسسة نستنتج وجود المتطلبات التالية بدرجة كبيرة ومعنوية إحصائية يمكن استعادة البيانات، والمعلومات عند الحاجة، وإمكانية الاعتماد على مخرجات نظام المعالجة الآلية، وإمكانية إجراء الفحص التفصيلي للبيانات.

4. فيما يتعلق بمخرجات أنظمة المعلومات المالية الخاصة بمتخذي القرار في المؤسسة نستنتج من ذلك أن أنظمة المعلومات المالية توفر المخرجات التالية: أنه يوجد تخزين بيانات، واستخراج نتائج حسب الأصول.

5. يقوم النظام باستخدام السندات الورقية بشكل كامل.

6. النظام لا يستطيع توفير ميزة الرسوم البيانية لتوضيح المعلومات التي نتجت عنه بشكل سهل وبسيط وإظهار العلاقة ما بين متغيرات عديدة.

7 .يوجد في النظام عوائق بشرية ينقصها التأهيل معرفة وكفاءة ومهارات وخبرة

9.لا يوجد دليل يوضح الخطوات، وكيفية العمل، وأي وسيلة مساعدة فورية، أو دليل مساعد داخل النظام المالي المركزي...

13 لا يوجد تشريعات، وأنظمة تتلائم مع النظام.

14 لا يوجد سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية.

15 عدم القدرة على معرفة أهمية نظم المعلومات المحوسب، وعدم الثقة فيه.

## التوصيات:

1. العمل على تطوير النظام وشموليته لجميع التقارير اللازمة في المؤسسة.
2. توفير النظام للرسوم البيانية الموضحة للنتائج، والعلاقة بين المتغيرات بسهولة.
3. تجنب حدوث أخطاء في عملية إدخال البيانات الخاصة للأرشيف، لذا يجب أن تتم عملية ترحيل بيانات المعاملة التي تم انتهاء دورتها المستندية، والحصول عليها عن طريق الاستعلام لمنع حدوث أخطاء في عملية إدخال البيانات.



4. العمل على تطوير البرنامج ليستطيع مواكبة المستجدات في النظام المحاسبي الجديد.
6. العمل على تأهيل الموظفين ، التي تعمل على النظام، وحتى تستطيع التكيف مع المتغيرات الحادثة والمستجدات في تكنولوجيا المعلومات.
7. يجب أن يوفر النظام دليلاً واضحاً وسهلاً لفهم طريقة استخدامه، ليستطيع إنجاز الأعمال في أقل فترة زمنية وتوفيراً للجهد المبذول.
8. توفير برنامج لتطوير الموظفين بصورة دورية على تطبيقات واستخدامات نظام المعلومات المحاسبي.
9. بناء الثقة في معرفة أهمية نظام المعلومات المحوسب، بما يحقق كفاءة في العمل،
10. القيام بتوفير المعلومات المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات، والقدرة على توصيلها في الوقت المناسب لمتخذي القرارات.
11. العمل على تحديث خدمات البرنامج المحوسب، ليستطيع مواكبة التطورات الهائلة الحادثة في العالم.
12. توفير التشريعات والأنظمة لتتلاءم مع النظام ليستطيع القيام بعمله بكفاءة.
13. وضع سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام نظام المعلومات المحاسبي.



## خاتمة عامة:

لقد سمحت لنا هاته الدراسة بتبيان الدور والأهمية البالغة التي يكتسبها نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسات ، من خلال تلبيةها لإحتياجات مختلف المتعاملين المهتمين بالمؤسسة.

كما بينا أن المعلومة المحاسبية لايمكنها أن تلعب الدور المناط بها كوسيلة إيصال المعلومات بين المتعاملين الاقتصاديين و الاجتماعيين إلا من خلال توحيد طرق التسجيل و العرض المحاسبي بين الدول، ولا يتأتى ذلك إلا في إطار أعمال الإصلاح المحاسبي. وبقدر ما كان الإصلاح يخضع إلى قواعد محكمة، بقدر ما تكون المعلومة المحاسبية فعالة وبالتالي نظام معلوماتي فعال.

لذلك و من خلال الدراسة الميدانية لنظام المحاسبي المالي الجديد وردت العديد من الأمور غامضة وليست واضحة، وبالتالي تكمن الصعوبة عند المعالجة المحاسبية لبعض العمليات محاسبيا في الخلط بين النظام المحاسبي المالي، المخطط المحاسبي العام الفرنسي، والمعايير المحاسبية الدولية.

وفي خاتمة هذه الدراسة سنقدم أهم النتائج التي توصلنا إليها بالرجوع إلى الفرضيات، بهدف تأكيدها أو نفيها، بعد ذلك نقدم بعض الإقتراحات والتوصيات لتغيير واقع المؤسسة الجزائرية في ظل التغيير الإصلاحات الاقتصادية.

## أولاً: نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية للفصل الأول نستخلص الإستنتاجات التالية: والتي نقسمها إلى قسمين الإمتيازات والإنتقادات.

### 1-الإمتيازات:

يسوق هذا النظام المالي الجديد (IAS/IFRS): امتيازات تطبيق النظام المحاسبي الموحد مجموعة من الامتيازات يمكن سردها في ما يلي:

- 1- يقترح حلولاً تقنية للتسجيل المحاسبي للعمليات أو المعاملات التي يعالجها المخطط الوطني المحاسبي.
- 2- يقدم الشفافية وثقة أكثر في الحسابات و المعلومات المالية التي يسوقها الأمر الذي من شأنه تقوية مصداقية المؤسسة.
- 3 - يسمح بتحقيق أحسن توافق من حيث زمان ومكان الحالات المالية.
- 4- يمثل فرصة للمؤسسات من أجل تحسين تنظيمها الداخلي وجودة اتصالات مع الأطراف المعنيين بالمعلومات المالية.
- 5- يشجع الاستثمار من حيث أنه يضمن مقروئية أفضل للحسابات من طرف المحللين الماليين والمستثمرين.
- 6- يحفز بروز السوق المالية مع ضمان سيولة رؤوس الأموال.
- 7- يحسن الحفظة المالية للبنوك من خلال إنتاج المؤسسات لحالات مالية أكثر شفافية.
- 8- يسهل رقابة الحسابات التي تستند من الآن فصاعداً على مفاهيم وقواعد محددة بوضوح.

- 9- يفرض على المؤسسات تطبيق معايير محاسبية دولية معترف بها، تستوجب شفافية للحسابات، هذه الشفافية التي تعتبر تدبيراً أمنياً مالياً يشارك في استرجاع الثقة.
- 10- الدخول إلى أسواق المال والبورصات العالمية والعربية.
- 11- تحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي وفق المعايير الدولية، الأمر الذي يرفع من كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.
- 12- إن تأسيس معايير محاسبية دولية تلقى قبولا عاما على المستوى الدولي يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل في الأسواق العربية وحتى الدولية.
- 13- من خلال النظام المحاسبي المالي الجديد نلاحظ أنه تم تبني مبدأ جديد يتمثل في مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، هذا المبدأ له تأثير على المعالجة المحاسبية لبعض الأحداث الاقتصادية.

### الإنتقادات:

- 1- إن تجديد مختلف الأنظمة الفرعية لتتوافق والنظام المحاسبي الجديد يتطلب تحديث أو تطوير أو تجديد هذا النظام في حد ذاته، وهذا بطبيعة الحال له كلفة معتبرة تؤثر مباشرة على طاقات المؤسسة والدولة ككل.
- 2- صعوبة التحلي على النظام القديم الذي تأصل وتجزر في المؤسسات الاقتصادية ولدى المحاسبين والخبراء والأكاديميين منذ سنة 1976 .
- 3- من المعروف أن أنظمة التسيير في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ضعيفة جدا وغير متنوعة، والعمود الفقري للتسيير في هذه المؤسسات هو نظام المحاسبة العامة فكيف تستطيع هذه المؤسسات تغيير هذه الحالة بين عشية وضحاها.
- 4- تدريب المحاسبين والخبراء على النظام المحاسبي الحالي لسنوات عديدة وأتقنوه، وهناك من عمل به لمدة أكثر من 20 سنة فمن الصعب جدا التحول إلى نظام جديد وخاصة أنه من المفترض أنه قد تطبيق نظام المحاسبة المالية ابتداء من سنة 2009
- 5- لا يوجد إطارات خبيرة بالنظام الجديد بل العديد من الخبراء والمحاسبين والطلاب والأكاديميين لا يعرفون عن هذا النظام الجديد الشيء الضروري للتكيف معه.
- 6- من المعروف أن أي نظام جديد يأخذ عدة سنوات ليأتي أكله وهذا ما يعرفه المسيرين والمسئولون في المؤسسات الاقتصادية.
- 7- النظام الجديد هو نظام يهدف إلى تحقيق المصداقية والشفافية في مختلف الكشوف والقوائم المالية وهو تطبيق من تطبيقات الحكم الراشد أو ما يصطلح عليه بحكومة الشركات، وهذا صعب تطبيقه في البيئة الاقتصادية والمؤسسية الجزائرية بسبب عدة اعتبارات وسلوكات متراكمة (بتحفظ).
- 8- صعوبة تغيير الذهنيات من المحاسبة كقائمة حسابات إلى المحاسبة كتطبيق مع أهداف وقواعد واتفاقيات.

### نتائج دراسة الفصل الثاني:

- 1- استخدام نظم المعلومات المحاسبية سوف يؤدي في النهاية إلى تحقيق الخصائص النوعية للبيانات المالية وزيادة جودة تلك البيانات من حيث دقة البيانات وملائمتها وإمكانية الاعتماد عليها و توفرها في الوقت المناسب.

- 2- استخدام نظم المعلومات المحاسبية يؤدي إلى خفض المصروفات و زيادة الإيرادات بشكل واضح و ذلك لتوفير العديد من المصروفات باستخدام النظام اليدوي كذلك تؤدي إلى زيادة جودة الخدمة المقدمة للعملاء.
- 3- نظام المعلومات المحاسبي هو العمود الفقري في توفير التدفق على حصوله واستخدامه بشكل جيد للمعلومات.
- 4- إن استخدام الحاسوب يحدث تغيرات في إجراءات التسجيل ومعالجة البيانات الا ان هذا لا يغير من أهداف النظام المحاسبي.
- 5- إن استخدام الحاسوب يؤدي إلى زيادة فعالية النظام في تحقيق أهدافه، حيث استخدامه يؤدي إلى تقليل فرص ارتكاب الخطأ والغش في البيانات حيث يتم تشغيل هذه البيانات داخل الجهاز وطبقاً لبرامج محددة معدة مسبقاً.
- 6- حيث أن استخدام الحاسوب يؤثر على درجة كفاءة النظام ولكن دون أن يؤثر على طبيعة هذه الأهداف.

### ثانياً: نتائج الدراسة الميدانية:

من خلال الدراسة الميدانية تم التوصل للنتائج التالية:

- 1- لقد اتضح أن البيانات تخضع لمراقبة مستمرة لغايات المحافظة على البيانات، مما أظهر عدم توفر سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام نظم المعلومات المحاسبية،
- 2- ولقد توصلت الدراسة لضرورة تدريب وتأهيل الموظفين الذين يتطلب عملهم استخدام المعالجة الآلية للبيانات، وأيضاً العمل على تحديث خدمات البرنامج المحاسبي ليستطيع مواكبة التطورات الهائلة الحادثة في العالم، مع توفير دليل واضح وسهل لفهم طريقة استخدام النظام المحاسبي في المؤسسة بأقل فترة زمنية وتوفير الجهد المبذول.
- 3 - نظام المعلومات المحاسبي يلعب دوراً مركزياً في إدارة نشاط أية مؤسسة سواء كانت منشأة عامة أو خاصة، ولكن في الواقع لا ينطبق ذلك على كل المؤسسات الجزائرية.
- 4 - فيما يتعلق بمتطلبات مستخدمي الأنظمة المالية في المؤسسة نستنتج وجود المتطلبات المالية بدرجة كبيرة ومعنوية إحصائياً يمكن استعادة البيانات، والمعلومات عند الحاجة، وإمكانية الاعتماد على مخرجات نظام المعالجة الآلية، وإمكانية إجراء الفحص التفصيلي للبيانات.
- 5 - فيما يتعلق بمخرجات أنظمة المعلومات المالية الخاصة بمتخذي القرار في المؤسسة نستنتج من ذلك أن أنظمة المعلومات المحاسبية توفر المخرجات التالية: أنه يوجد تخزين بيانات، واستخراج نتائج حسب الأصول.
- 6- يقوم النظام باستخدام السندات الورقية بشكل كامل.
- 7- النظام لا يستطيع توفير ميزة الرسوم البيانية لتوضيح المعلومات التي نتجت عنه بشكل سهل وبسيط وإظهار العلاقة ما بين متغيرات عديدة..

### الإقتراحات والتوصيات:

- 1- العمل على تطوير النظام وشموليته لجميع التقارير اللازمة في المؤسسة.
- 2- توفير النظام للرسوم البيانية الموضحة للنتائج، والعلاقة بين المتغيرات بسهولة.
- 3- تجنب حدوث أخطاء في عملية إدخال البيانات الخاصة للأرشيف، لذا يجب أن تتم عملية ترحيل بيانات المعاملة التي تم انتهاء دورتها المستندية، والحصول عليها عن طريق الاستعلام لمنع حدوث أخطاء في عملية إدخال البيانات.
- 4- العمل على تطوير البرنامج ليستطيع مواكبة المستجدات في النظام المحاسبي الجديد.

5- العمل على تأهيل الموظفين ، التي تعمل على النظام، وحتى تستطيع التكيف مع المتغيرات الحادثة والمستجدات في تكنولوجيا المعلومات.

6- يجب أن يوفر النظام دليلاً واضحاً وسهلاً لفهم طريقة استخدامه، ليستطيع إنجاز الأعمال في أقل فترة زمنية وتوفيراً للجهد المبذول.

7- توفير برنامج لتطوير الموظفين بصورة دورية على تطبيقات واستخدامات نظام المعلومات الحاسبي.

8- بناء الثقة في معرفة أهمية نظام المعلومات الحوسب، بما يحقق كفاءة في العمل،

9- القيام بتوفير المعلومات المناسبة والملائمة لاتخاذ القرارات، والقدرة على توصيلها في الوقت المناسب لمتخذي القرارات.

10- العمل على تحديث خدمات البرنامج الحوسب، ليستطيع مواكبة التطورات الهائلة الحادثة في العالم.

11- توفير التشريعات والأنظمة لتتلاءم مع النظام ليستطيع القيام بعمله بكفاءة.

12- وضع سياسات وإجراءات واضحة لاستخدام نظام المعلومات الحاسبي

13- إنشاء معاهد خاصة تعنى بصياغة معايير محاسبية وطنية تكون متوافقة مع المعايير المحاسبية الدولية، وكذا التنسيق مع المعاهد في بعض الدول لمسايرة التغيرات الحاصلة من حين لآخر في بعض المعايير؛

14- تهيئة الكفاءات المؤطرة على مستوى الجامعات والمعاهد الوطنية، عبر إرسال بعثات منها إلى الخارج لمعايشة التطبيق الميداني لمعايير المحاسبة الدولية على مستوى اقتصادياتها.

15- بما أن المعايير هي جملة من القواعد والمبادئ والطرائق والإجراءات ناتجة عن دراسة جماعية عقلانية، وموجهة أساساً إلى

تلبية الحاجيات المتكررة والخاصة بالمؤسسة، ولإنجاح هذه العملية، ينبغي وضع خطط لذلك تحتوي على نماذج وأشكال نموذجية، من أجل تسهيل عملية المتابعة والمراقبة المستمرة.

كما ينبغي العمل مع مكاتب دراسات متخصصة، وذلك لتحديث طرائق وأساليب العمل المعتمدة والعمل على مطابقتها مع المقاييس الدولية المشتركة، كل هذا يجب أن يرفق بدفتر شروط يحتوي على كافة الشروط والمقاييس اللازمة والضرورية لإنجاح العملية وتحقيق الأهداف الثابتة.

16- بما أن جل وظائف المؤسسة لها علاقة بالتنوع وتهتم بهذا الجانب لأنه معيار نجاح المؤسسة، لذلك فإن وظيفة الشراء تهتم بالتنوع بمقارنة بأسعار التموين، ومكاتب الدراسات أيضاً تهتم بالمعايير التي تؤدي بالمؤسسة إلى الوصول إلى الجودة المطلوبة

، وبالتالي يساهم مكتب الدراسات في عملية المعايير من حيث وضع المخططات ودفتر الشروط ودراسة الملفات التقنية

17- إن كل مؤسسة تحتاج إلى مزاولة نشاطها العادي إلى معطيات ومعلومات، ومن بين هذه الأخيرة قد تكون معطيات غير صحيحة، أو تكون غير كاملة، ولذلك كان من الضروري وجود تسيير عقلائي للملفات ووثائق عملية المعايير للمحافظة على المعلومات وجديتها ومن بين هذه الوثائق، الوثائق الخاصة بالأسواق والمؤسسات المنافسة، ووثائق تقنية.

ومهما تكن نوعية الوثائق فإنها تسيير من طرف المصالح الخاصة بالمعيار داخل المؤسسة، ووثائق خاصة بالمعايير الوطنية بهذا المجال، المجالات والمقالات، دفتر الشروط، ودليل مكتب الدراسات.

18- تقييم دور نظم المعلومات الحاسبية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

## I- قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. أبو زيد، يوسف، " ( 2000 ) تكنولوجيا المعلومات وتأثيرها على الإطار الفكري ونظرية المحاسبة
2. إسماعيل السيد، " ( 1990 ) نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية"، الإسكندرية،
3. براقى تيجاني، التطورات الاقتصادية الحديثة المؤثرة على الإطار العلمي للنظرية المحاسبية، ملتقى وطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007.
4. البكرية سوني، مسلم، علي" ( 1995 ) مقدمة في أنظمة المعلومات الإدارية"، الإسكندرية..
5. بن بلغيت مدني ، إشكالية التوحيد المحاسبي (تجربة الجزائر) ، مجلة الباحث ، العدد الأول ، مجلة تصدر عن (كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية ، جامعة ورقلة ، 2002
6. حسان قظيم وآخرون، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية، مجلد 28 ، عدد 3. 2006 ، دمشق
7. حسين بالعجوز، نظام المعلومات المحاسبي ودره في اتخاذ القرارات الإنتاجية، جامعة محمد بوضياف- المسيلة- الجزائر. 2009.
8. حمد رجب عبد العال : 1992 المدخل المعاصر في المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت
9. ديبان، السيد عبد المقصود و آخريين ، ( 1993 ) في تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسو شباب الجامعة ، الاسكندرية ، مصر.
10. درحمون هلال: المحاسبة التحليلية، نظام المعلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر، 2005
11. الدهراوي، كمال الدين، كامل، سمير، ( 1998 ) نظم المعلومات المحاسبية، الإسكندرية :الدار الجامعية.
12. ستيفن أ. موسكوف و مارك ج سيمكن :نظم المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، مفاهيم وتطبيقات، ترجمة:كمال الدين سعيد، دار المريخ
13. سليم الحسنية، ( 2002 )، نظم المعلومات الإدارية ،مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع .الأردن الطبعة الثانية،
14. السيد عبد المقصود ديبان و محمد الفيومي محمد :تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسو شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
15. شعيب شنوف، ضرورة التأهيل الدولي في المحاسبة و التحليل المالي، مجلة الإصلاحات الإقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 05 ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008 ،
16. شنوف شعيب ، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية ، مجلة جديد الاقتصاد ، العدد 00 ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين ، الجزائر ، 2006
17. الصعيدي، إبراهيم، جبر، سيد محمد ، مبادئ النظم المحاسبية، 1998.
18. ظاهر القشي وهىثم العبادي، أثر تبني و تطبىق معايير المحاسبة الدولية في الشركات الأردنية على استقطاب الإستثمار الأجنبي: المباشر، الأردن، 2007
19. عبد الرزاق محمد قاسم: 2006، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية. ط1. الإصدار الثاني. دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.

20. عبد الرزاق محمد قاسم، تحليل وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، طبعة 1، الإصدار الثاني دار الثقافة للنشر والتوزيع-عمان الأردن 2006.

21. عبد القادر مقصود ديبان، ناصر نور الدين عبد اللطيف: (2004)، الدار الجامعية 84 شارع زكريا غنيم الإبراهيمية-الاسكندرية.

22. العماري احمد :طباعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 01 ، نوفمبر، 2002 .

23. قاسم، عبد الرزاق، (2003 )، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، ص 18 الطبعة الأولى.

24. كمال الدين مصطفى الدهراوي، 2008، المكتب الجامعي الحديث / الأزرار-الإسكندرية

25. لبوز نوح- مخطط النظام المحاسبي المالي الجديد- مؤسسة الفنون المطبعية والمكتبية لولاية بسكرة، 2009.

26. لطفني، أمين، (2005 ) ، مراجعة و تدقيق نظم المعلومات، الدار الجامعية

27. محمد بوتين :المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992  
محمد دباس الحميد، ماركو إبراهيم نينو، حماية أنظمة المعلومات، 2007 الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان

28. مداني بن بلغيث، التوافق المحاسبي، مجلة الباحث، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006

29. بن بلغيث مداني ، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، مجلة الباحث ، العدد الرابع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2006

30. مصطفى ، صادق ، السحيري ، الهادي ، ( 1992 ) ، المحاسبة في المنشآت الخدمية ، 1995 .

31. هلاي، حسين، (2004 )، تصميم و تقييم نظم المعلومات المحاسبية، ورشة عمل، مصر

32. يعلوج بو العيد، العولمة و المتطلبات المحاسبية و المالية، الملتقى الوطني حول المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، 2007  
ب-المذكرات والرسائل الجامعية:

1. عادل عاشور، أثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، 2006 .

2. عزة الأزهر ، عرض و مراجعة القوائم المالية في ظل معايير المحاسبة و المراجعة الدولية ، دراسة حالة النظام المحاسبي المالي الجزائري الجديد ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، 2009 .

3. ناصر محمد علي المهجلي، خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة-الجزائر-2009

4. درحمون هلال: المحاسبة التحليلية، نظام المعلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة دكتوراه جامعة الجزائر

ج-القانونين والمنشورات:

1-المادة رقم 3 من القانون رقم 07 المتضمن النظام المحاسبي المالي ، الجريدة الرسمية رقم 74 الصادرة في 25 - 2 نوفمبر 2007، الجزائر.



2-القانون رقم 07-11 المؤرخ في 15 ذو القعدة عام1428 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي.

#### د-الدوريات:

- 1.الأسس والمبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي والمالي الجزائري، الملتقى الدولي الأول المركز الجامعي الوادي، مداخلة الأستاذ سعد بوراوي، 2010
  2. د. بوعتروس عبد الحق، أ. سحنون عقبة، مداخلة بعنوان محاسبة الأصول وفق معايير المحاسبة الدولية و متطلبات تطبيقها في الجزائر، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، معهد العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير بالمركز الجامعي سوق أهراس أيام 25 / 26 ماي 2010
- #### II-المراجع الأجنبية:

#### a- Les ouvrage :

1. Approach-New York :Dell.1968 Sestems C.West Churchman-The Axway Integration Platform, Les Normes IAS/IFRS: La Réponse Axway, An Axway Paper, Février 2005
2. C.Grenier et J. Bonne bouche : système d'information comptable, édition Djillali Abdelhamid, Réflexions sur le projet du nouveau référentiel comptable algérien en rapport avec les norms ( IAS-IFRS
3. DOURNEAU J. P. 9/1989 : Pertinence Et Amélioration des Systèmes d'information comptable, in R.F.C. N° 204, Paris.
4. Foucher, paris, 1998.
5. KHAF Rabi Med zine : Technique Comptable, Berti édition, 4ème édition, Alger, 1999.
6. Les echos, les IFRS auront un impact sensible sur les bilans, 04 Novembre 2003
7. SOUAMES Ahmed : Grandes axes du Système d'information, en vue du pilotage de l'économie national, Alger1992.

#### b-Internet :

1. Available from internet : [on-line], [23.12.2009], [16:35] URL : [http://www.axway.fr/content\\_data/axwayfra/fr/10892/les\\_normes\\_IAS.pdf](http://www.axway.fr/content_data/axwayfra/fr/10892/les_normes_IAS.pdf)
2. Available from internet : [on-line], [09.12.2009], [10:46] : URL: <http://www.philadelphia.edu.jo>
3. [www.infotechaccountants.com](http://www.infotechaccountants.com)
4. Prof.: kasim M. Ibrahim Alhubaity & Prof. :Zeyad H. Yahya Alsaqah [www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php](http://www.infotechaccountants.com/phpBB2/index.php)
5. PDF created with pdfFactory Pro trial version [www.pdffactory.com](http://www.pdffactory.com)